إستراتيجية التواصل مع فلسطينيى ٤٨

مركز البحوث والدراسات السياسية
جامعة القاهرة

إسـتراتيجية التواصل مع فلسـطينيى ٤٨

المحتويات

الكلمات الافتتاحية

[١] كلمة السيد/ عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية، ألقاها نيابة عنه السفير سعيد كمال المساعد لشئون فلسطين

[٢] كلمة د/ كمـال المنوفـــــى عميد كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسيــــة

[٣] كلمة د/ نـادية محمود مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسيـــة

[٤] كلمة د/ أحمـد جـــــــراد رئيس إدارة الشؤون الإسرائيلية بجامعـــة الدول العربية

[١]
كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية
ألقاها السفير / سعيد كمال

الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفي – عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الأستاذ الدكتور/ نادية مصطفى – مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
السادة أعضاء الندوة – الضيوف الكرام

السيدات والسادة:

اسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام للجامعة الأستاذ/ عمرو موسى، الذي أبدى اهتمامًا شديدًا بفكرة هذه الندوة، وتحمس لها فور عرضها عليه، في مطلع عام ٢٠٠٣ مما يدل على أن التوجه لعقدها كان منذ ذلك العام. وقد قمنا بما يتوجب علينا من التحضير لها دون أية حسابات سياسية خاصة أو ظرفية تخدم أهداف هذا الطرف أو ذاك. وكانت لدى الأمين العام رغبة قوية في الحضور شخصيًا للمشاركة في افتتاح الندوة لولا مشاغله الكثيرة وارتباطاته العديدة في هذه الظروف التي لا تخفى عليكم دقتها وحساسيتها.

واسمحوا لي كذلك أن أرحب بضيوفنا الأعزاء، الصامدين على أرضهم، تفوح من جنباتهم رائحة الأرض العطرة، ويضوع منهم عبق ربيعها الخلاب، ضيوفًا مرحبًا بهم على أرض جمهورية مصر العربية، وفي رحاب قاهرة المعز، التي كانت دائمًا وأبدًا الصدر الحنون والملجأ الآمن، لكل مواطن عربي ينشد الأمن والأمان.

السيدات والسادة:

لقد نظر فلسطينيو ٤٨ إلى أنفسهم على الدوام بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني في إسرائيل، على الرغم من كل السياسات والوسائل التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ حلول النكبة، لإضعاف وطمس هذا الانتماء العربي الفلسطيني، وحرمانهم من القيام بدورهم كجماعة قومية متكاملة تنتمي إلى الشعب العربي الفلسطيني في إسرائيل، وتشاركه همومه وتطلعاته.

وبينما كانت القيادات الصهيونية والإسرائيلية تسعى إلى تفتيت المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، وتغييب هويته القومية، من خلال التعامل معه كأقليات "إثنية" من المسلمين والمسيحيين

والدروز والشركس، كان الفلسطينيون في المقابل يناضلون لتحقيق التوازن بين كونهم مواطنين إسرائيليين يكافحون في سبيل المساواة الكاملة في الحقوق مع بقية المواطنين الآخرين، وبين كونهم ينتمون إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وقد تجلى هذا الانتماء بأقوى صوره في الدور الذي لعبه فلسطينيو ٤٨ في دعم انتفاضة الأقصى، سواء بدفع ضريبة الدم أم بتقديم المساعدات النقدية والعينية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي اعتبر تجسيدًا لاستمرار حالة النهوض القومي العربي الفلسطيني، والمضي في التوجه إلى مزيد من التلاحم بين أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وربما كان ذلك من العوامل التي دفعت الأوساط الصهيونية المختلفة إلى شن حملة تحريض عنصرية، تخللتها أصوات تطالب باستغلال هذه الفرصة التاريخية لاستكمال ما يسمى "حرب الاستقلال" و"المشروع الصهيوني"، بما يعني استئناف حملة التطهير العرقي التي شنتها العصابات الصهيونية إبان النكبة، وأسفرت عن تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، ومنها إلى خارج وطنهم. بل إن بعض الأصوات بلغت بها الوقاحة حد انتقاد العصابات الصهيونية، لأنها لم تكمل المهمة في حينه، وتطرد ما بقي من الفلسطينيين إلى خارج وطنهم، فيتحقق النقاء العرقي للدولة اليهودية.

السيدات والسادة الأفاضل:

لقد بادرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع مركز البحوث والدراسات السياسية، إلى عقد هذه الندوة، إيمانًا منها بضرورة إيجاد قنوات اتصال مع فلسطينيي ٤٨، الذين أثبتوا على الدوام قدرتهم الفذة على الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية المتواصلة، الرامية إلى تفتيت وحدتهم، وتهميشهم، وتجهيلهم، وتشويه تاريخهم، وقطع أي صلة حقيقية لهم بامتدادهم الفلسطيني والعربي. ولكن هبتهم الرائعة في أكتوبر ٢٠٠٠ لنصرة أبناء شعبهم الفلسطيني في انتفاضته المباركة، والتي سقط خلالها ثلاثة عشر من أبنائهم برصاص القوات الإسرائيلية، أكدت للقاصي والداني أنه ليست هناك أي قوة في العالم، مهما بلغت جبروتها، تستطيع أن تقمع شعبًا، يدافع عن حقوقه المشروعة، وينشد الحرية والعدالة والمساواة.

لقد كنا ننشد ونأمل وما زلنا أن يكون فلسطينيو ٤٨ جسرًا للسلام مع قوى السلام الحقيقية في إسرائيل، إلا أن هذه القوى ما زالت مضللة ومهمشة وتأثيرها على الرأي العام الإسرائيلي وعلى صانعي القرار في إسرائيل محدودٌ للغاية. وإلى أن تتبلور هذه القوى بشكل واضح ويصبح لها – كما نأمل – دور رائد في العمل من أجل السلام العادل والشامل، نأمل أن تكون هذه الندوة فاتحة

تعاون وتنسيق بناء ومثمر، يستهدف في المقام الأول دعم نضالكم من أجل العدالة والمساواة داخل مجتمعكم، والعمل للقضاء على جميع أشكال التمييز التي تمارس ضدكم، ثم من أجل إحقاق الحقوق المشروعة لشعبنا العربي الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتـــه المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

ويهمنا – في جامعة الدول العربية – أن نتعرف منكم على كيفية الرد على ما يجول في أذهاننا من تساؤلات حول ما يلي:

١- هل تريد إسرائيل حقيقة وحكوماتها المتعاقبة أن تترك لكم – في كافـــة الظـــروف – مجـــالات للتواصل مع أمتكم العربية ودولها؟

٢- هل يشكل نمو تعدادكم خطورة على وجود إسرائيل كما تدعي حكومة اليمين، أم أنكم جســـور للسلام والعدالة والاستقرار؟؟

٣- هل الدعوة إلى القومية العربية بين صفوفكم والدعوة إلى وحدة العرب تشكل خطـــورة علـــى وجود دولة إسرائيل؟

٤- أين تقف الحركة الإسلامية بين صفوفكم، هل هي مع عملية السلام من حيث المبـــدأ أو أنهـــا ترفضها، وما هي حدود الرفض أو القبول؟

٥- ما هي أفضل الآليات التي ترونها للتواصل مع محيطكم العربي والإسلامي؟

وفي الختام:

نود أن نسمع منكم عن مشاكلكم المحلية وكيفية مواجهتها سواء مع الحكومة الإســـرائيلية أم مـــع الرأي العام الإسرائيلي أم على المستوى الدولي في إطار الأمم المتحدة والمجتمع المـــدني.وأود أن أختم هذه الكلمة بالقول، إنه على الرغم من سواد الصورة الماثلة أمامنا اليوم، فإن القادة العرب ما زالوا يؤمنون بأن السلام خيار استراتيجي، وقد قرروا له آلية في قمة بيـــروت ٢٠٠٢، بـــإطلاق مبادرة السلام العربية، التي رفضت إسرائيل التعامل معها حتى اليوم،كما أتمنى لضيوفنا الأعـــزاء إقامة طيبة في ربوع جمهورية مصر العربية، ولأعمال ندوتنا هذه كل التوفيق والنجاح،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[٢]
كلمة د/ كمال المنوفى

سعادة السفير/ سعيد كمال مساعد الأمين العام لشؤون فلسطين.
الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسية.
الأستاذ الدكتور/ أحمد جراد مدير إدارة الشؤون الإسرائيلية بجامعة الدول العربية.
السادة الضيوف الأعزاء من فلسطينى ٤٨.
السادة حضور هذه الندوة.

أهلاً وسهلاً بحضراتكم جميعاً فى رحاب قاهرة المعز ضمن أعمال هذه الندوة التى تنظمها الجامعة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى موضوع "استراتيجية التواصل مع فلسطينيي ٤٨". والهدف من هذه الندوة هو التفكير وتبادل الرأى فى استراتيجيات وأساليب التواصل مع عرب ٤٨، أولئك الذين تشبثوا بالأرض مؤثرين البقاء على ما فيه من خطر ليصبحوا مواطنين فى داخل الدولة العبرية يحملون جنسيتها، وإن ظلت فى القلوب مضغة فلسطينية عربية تجعلهم منا وتفرض علينا وصلاً بهم على ما فيه من عسر ومشقة.

إن وضعية فلسطينيى ٤٨ تثير إشكاليات عديدة أستعرض فى عجالة بعضاً منها:

أولاً الهوية والانتماء: يذهب الرأى الغالب إلى أن فلسطينيى ٤٨ نجحوا فى الحفاظ على هويتهم القومية والحضارية، وأفشلوا بذلك مساعى الكيان الصهيونى الرامية إلى طمس هذه الهوية أو إذابتها وتشويهها. وفى مقدمة هذه المساعى تركيز مقررات التربية المدنية فى المدارس العربية على شحن عقول التلاميذ بقيم حب الوطن والانتماء لدولة إسرائيل وقيم السلام بينها وبين جاراتها، ثم تهويد المعطيات الجغرافية فى الوسط العربى بإحلال أسماء يهودية محل الأسماء العربية فى التضاريس والقرى والطرق بأمل أن يؤدى ذلك كما قال د. عزمى بشارة إلى بلورة ذاكرة مشتركة إسرائيلية الشكل والمضمون، ونسيان مشترك للذاكرة الفلسطينية والتاريخ الفلسطينى.

ومما ساعد فلسطيني ٤٨ على الاستمرار فى الشعور بالانتماء الفلسطيني، السماح لأبنائهم بدارسة اللغة العربية والأدب والتاريخ فى المدارس، وتداعيات حرب ١٩٦٧، وظهور وتنامى حركة التحرر الوطنى الفلسطينى، واندلاع وتواصل انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع،

وشراسة إسرائيل فى الرد عليها. فلا غرابة –والحال هذه– فيما توصلت إليه أبحاث ميدانية عديدة من أن الأغلبية الساحقة من الشباب العربى داخل إسرائيل يرون أنفسهم عرباً فلسطينيين، ويتحفظون على تقسيم عرب الداخل إلى مسلمين ومسيحيين ودروز. غير أن عزمى بشارة وآخرين يقولون بمعاناة الأهل داخل إسرائيل من أزمة هوية فى السنوات الأخيرة بدليل تأييدهم غير المشروط للسلام الفلسطينى الإسرائيلى، ومشاركتهم فى الحوار الدائر حول قضايا السياسة العامة من خلال المنابر الحزبية وتبنيهم تدريجياً للمفاهيم والفنون والعادات الإسرائيلية.

ثانياً الوضع الاقتصادى والاجتماعى: يشكل فلسطينيو ٤٨ حوالى خمس سكان إسرائيل فيما يعيشون على حوالى ٢,٥% من مساحتها. وبالرغم من زيادة عددهم من ١٥٠ ألف نسمة فى عام ١٩٤٨ إلى مليون نسمة حالياً، فما برحوا يقطنون نفس البلدات، دون أن تُنشأ لهم مدينة أو قرية عربية جديدة. وتشير الدراسات المتخصصة إلى تدهور الحالة الاقتصادية الاجتماعية لفلسطينيى ٤٨ من جراء مصادرة الأراضى وضآلة الميزانيات المخصصة لتطوير البنى التحتية الصناعية فى المناطق العربية، والتمييز ضد المستثمرين العرب فى المنح والقروض والإعفاءات الضريبية، وقصور الخدمات الأساسية فى كثير من القرى العربية، والهوة الكبيرة فى الأجور بين اليهود والعرب، والتمييز ضد النساء العربيات العاملات. ووفقاً للبيانات المتاحة فقد تراجعت نسبة نصيب الوسط العربى (على ضآلتها) فى ميزانية وزارتى البناء والإسكان والتربية والتعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة حيث تبلغ مستويات الأجور أدناها فى القرى العربية. كما تعانى قرابة ثلاثة أرباع الأسر العربية من الفقر، ويزيد الدخل الإجمالى للعائلة اليهودية عن مثيلتها العربية بنسبة ٢٨%.

لقد أسفرت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذتها إسرائيل تجاه فلسطينيى ٤٨ عن تحول المزارعين العرب إلى عمال أجراء فى القطاع اليهودى، وتحول المجتمع العربى من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك، واتساع الهوة فى المعيشة بين اليهود والعرب. هذه الأوضاع تستدعى إثارة السؤال عن ماهية وطبيعة وقعها على مشاعر الانتماء والهوية.

ثالثاً العلاقة مع المحيط الفلسطينى والعربى: فى سعيها إلى تحجيم فلسطينيى ٤٨ وجعلهم طيعين مسالمين، ضربت الحكومة الإسرائيلية حولهم سياجاً من العزلة، وعرقلت تواصلهم مع فلسطينيى الشتات والشعوب العربية غير أنهم اخترقوا جدار العزلة ذاك على خلفية حوادث معينة: هبة يوم الأرض عام ١٩٧٦، والذى أضحى علامة مهمة فى مسيرة نضال الشعب الفلسطينى كله، وانتفاضة عرب الداخل فى أكتوبر ٢٠٠٠ التى تم قمعها والتنكيل بها مما ولد لديهم –ولو إلى

حين- إحساساً بعدم جدوى حمل الجنسية الإسرائيلية، وشعوراً بالضيق من السياسة الإسرائيلية داخلياً وخارجياً. وبالرغم من أنهم لم يعاودوا الهبة مرة أخرى، فإنهم ما برحوا يعبرون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة عن طريق المظاهرات وقوافل الإغاثة الإنسانية. كما تسعى منظماتهم الأهلية إلى مد جسور التعاون والتنسيق مع نظيراتها فى الدول العربية على نحو ما تجلى فى المؤتمر الدولى لمناهضة العنصرية فى جنوب أفريقيا.

وعلى أى حال، فإن مسعى التواصل بين عرب ٤٨ وجموع الفلسطينيين والعرب مثقل بمعوقات مردها ميراث العزلة الثقيل ومضاعفات تعثر بل توقف جهود التسوية ومشاعر الريبة والتوجس وذهنية التخوين المتبادل أحياناً بين فلسطينيى ٤٨ وفلسطينيى الشتات، فضلاً عن الرفض الشعبى العربى العارم للتطبيع مع الكيان الصهيونى.

وفى ختام كلمتى أود أن أرحب مجدداً بالسفير سعيد كمال ممثلاً للأمين العام لجامعة الدول العربية، وضيوفنا الأعزاء من فلسطينيى ٤٨ وغيرهم من المشاركين فى هذه الندوة. وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخت الدكتورة نادية مصطفى والأخ الدكتور أحمد جراد على دورهما الكبير وجهدهما الفائق فى تنظيم هذه الندوة التى أتمنى لها كل النجاح والتوفيق.

[٣]
كلمة د/ نادية محمود مصطفى

سعادة السفير/ سعيد كمال مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين
أ. د/ كمال المنوفى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأساتذة المشاركين فى الندوة، الضيوف الأعزاء والحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جميعاً.

أُرحب بكم جميعاً فى افتتاح هذه الندوة الهامة التى تنعقد تحت رعاية سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية وبالتعاون بين الجامعة العربية ومركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

إذا كانت موضوعات وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى وموضوعات القضية الفلسطينية وتطوراتها جميعا عبر ما يزيد عن نصف القرن قد حازت قدراً كبيراً من اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العربية إلا أن الموضوعات والقضايا الخاصة بإسرائيل من الداخل لم تحز نفس القدر من الاهتمام على الصعيدين، وكان انعقاد المؤتمر السنوى السادس عشر لمركز البحوث فى موضوع إسرائيل من الداخل وذلك فى ديسمبر ٢٠٠٢ بمثابة دعوة لتجديد الاهتمام المنظم فى العالم العربى بدراسة شئون الداخل فى إسرائيل. ومن بين أهم القضايا المتصلة بهذا الأمر قضية: فلسطينيو ٤٨. ولذا كانت مبادرة الجامعة العربية لعقد هذه الندوة فرصة هامة وأساسية للتقدم خطوة على هذا الصعيد وخاصة فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من الصراع العربى الإسرائيلي والتى تلقى بظلالها المفجعة على جميع العرب والفلسطينيين فى الضفة وغزة وفى داخل إسرائيل على حد سواء. إن فلسطينيى ٤٨هم جزءً لا يتجزأ من الشعب العربى الفلسطينى وبالتالى فإن همومهم وقضاياهم لا تنفصل عن قضايا الشعب الفلسطينى ومصيره وعن قضايا الشعوب العربية والإسلامية ومصيرهم فى ظل الهيمنة الأمريكية والتحالف الأمريكي الإسرائيلي واضح الدلالة.

لقد تعددت فى الدراسات المعنية المصطلحات الدالة على هذا الجزء من الشعب العربى الفلسطينى: فلسطينو ٤٨، فلسطينو الداخل، عرب فلسطين ٤٨، العرب فى فلسطين المحتلة (قبل ٦٧)، العرب فى إسرائيل، الفلسطينيون فى إسرائيل، الحركة الوطنية الفلسطينية فى المناطق المحتلة ٤٨، الشعب الفلسطينى فى الداخل، الوسط العربى فى داخل إسرائيل، عرب ٤٨ فى

فلسطين، الأقلية العربية فى إسرائيل، الجماهير العربية فى إسرائيل، الأقلية العربية فـــى أراضـــى ٤٨، الأقلية العربية، مواطنو إسرائيل، وأخيراً الفلسطينيون المنسيون. ولقد تبلور الاهتمام بأوضاع هذا الجزء من الشعب العربى بصورة متدرجة وخاصة منذ يونيه ١٩٦٧، فى نفس الوقــت الــذى تبلورت فيه الحركة الوطنية المقاومة لصور التمييز اليهودى ضد حقوق هــذا الشــعب الثقافيــة، والسياسية، والسكانية والمدنية.

إن التواصل مع فلسطينى ٤٨، وهو هدف هذه الندوة، لا يتحقق إلا بالدعوة للتعرف بعمق على تاريخ نضالهم وصمودهم حفاظاً على انتمائهم لمحيطهم الفلســطينى العربــى ومــواجهتهم لكــل التضحيات المجتمعية والسياسية التى كان عليهم تحملها. بعبارة أخرى إن اجتماعنا اليوم من أجل التواصل مع فلسطيني ٤٨ إنما ينطلق من تاريخ كفاحهم الــوطنى العميــق والممتــد والمســتمر والمتصاعد فى مواجهة انتهاكات حقوقهم المجتمعية والسياسية من جانب دولة تتمســك بصــفتها اليهودية، وهى الصفة التى يترتب عليها انتهاكات لحقوق الفلسطينيين أصحاب الحق الأصيل فـــى الأرض التى احتلتها إسرائيل لتقيم عليها دولتها، وفى نفس الوقت أيضا الذى ترفع فيــه إســرائيل شعاراتها باعتبارها واحة الديمقراطية فى المنطقة، فإن ممارســاتها العنصــرية التمييزيــة ضــد فلسطيني ٤٨ لتثبت زيف هذا الشعار.

ومن ثم فإذا كان البعض يرى أن فلسطيني ٤٨ لم يكونوا فى نظر بعض العرب إلا ورقة مــن أوراق الصراع مع إسرائيل حرباً أم سلماً، وإذا كان البعض الآخر يرى أنهم ورقة فى يد إســرائيل من اجل دفع التطبيع مع العالم العربى، فإن اجتماعنا من اجل التواصل مــع فلســطينيى ٤٨وفقــا لأهداف الندوة التى تتضمنها ورقة العمل يتلخص كالأتي:

١- التعرف الدقيق على خريطة القوى الممثلة لهم والاقتراب من تفاصيل مشاكلهم فى ظل الاحتلال الإسرائيلي وعواقب هذا الاحتلال على علاقاتهم بالضفة وغزة من ناحية، والشــعوب العربيــة والإسلامية من ناحية أخرى.

٢- التأكيد على رفض التطبيع مع إسرائيل من قبل العالم العربى، باعتبار أن رفض التطبيع، وعزل نظام الفصل العنصرى الإسرائيلى من شأنه أن يساعد على كسر جدار العزلة عن فلسطينى ٤٨ وعلى دفع إسرائيل للتخلى عن سياسة التمييز التى تمارسها ضدهم.

٣- مناقشة حجج ومبررات عدم التواصل الفاعل معهم حتى الآن، وحجــج ومبــررات ضــرورات التواصل فى المرحلة الراهنة من تطور القضية الفلسطينية ومن تطور المشروع الصهيونى.

٤- وضع آليات للتواصل الرسمى والشعبى مع فلسطينى ٤٨، بما يعزز صمودهم ومقاومتهم للقيود وللعزلة التى فرضت عليهم منذ وقوع النكبة.

٥- وضع آلية لمساعدة فلسطينى ٤٨ على استعادة حقوقهم فى أراضيهم وأوقافهم وممتلكاتهم، وعلى عودة من هجروا منهم داخل وطنهم إلى قراهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن الخسائر الفادحة التى لحقت بهم جراء ذلك التهجير.

٦- وضع آلية تعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى فى إسرائيل وبين نظيراتها العربية للعمل على تبنى قضايا فلسطينى ٤٨ الخاصة بحقوق الإنسان والتمييز العنصرى من قبل لجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدنى العالمى وحركاته.

٧- حث ممثلى الأحزاب العربية فى الكنيست على بلورة خطة عمل بشأن الانتخابات البرلمانية القادمة، فى ضوء رفع نسبة الحسم.

٨- مناقشة مواقف الأحزاب العربية فى إسرائيل من قضية الدولة الفلسطينية ومن المقاومة الفلسطينية فى الضفة وغزة، ومن سياسات إسرائيل فى ظل رئاسة شارون وكذلك رؤيتها لقوى وحركات السلام فى المجتمع الإسرائيلي وعلاقتها معها، ومناقشة رؤية تلك الأحزاب أيضا للمواقف العربية من قضية الدولة الفلسطينية .

السادة الحضور: لم يكن الإعداد لهذه الندوة بالأمر السهل لعدة اعتبارات:

من ناحية: الانتقادات التى وجهها بعض المشاركين للطريقة التى تم بها تصميم الندوة وموضوعاتها ولغياب وجوه كان بإمكانها الإضافة لأعمال الندوة، ومن ناحية أخرى التساؤلات التى ثارت ومازالت تثور حول توقيت انعقاد الندوة وطبيعتها : هل هى ندوة أكاديمية أم ندوة سياسية؟.

وهنا يجدر القول أن الجهتين المنظمتين قد بدأتا التشاور حول الندوة منذ أكتوبر ٢٠٠٣، وقد سبق ذلك استعدادات قامت بها الجامعة العربية ذاتها قبل أن تتصل بالمركز لتنفيذ عقد الندوة. ومهما كانت الصعوبات إلا أن المركز والجامعة حرصا كل الحرص على الاستجابة لكل من بادروا بالاتصال بنا للإعراب عن الرغبة فى المشاركة إضافة على الجدول المبدئى للندوة، وهو الأمر الذى رتب أعباء إضافية على الموارد المخصصة لعقد الندوة. فجميعنا يعرف أن مثل هذا الموضوع الذى نجتمع حوله كان بالإمكان تنظيم مناقشته فى أكثر من يومين وبعدد اكبر من المشاركين وهو الأمر الذى لم يكن يتسنى تحقيقه فى هذه المرحلة، ونأمل أن نتجاوزه فى مراحل تالية مع استمرار العمل على نفس الموضوع تفعيلاً لنتائج الندوة الحالية بإذن الله. وهى ندوة أكاديمية وسياسية فى نفس

الوقت وليس هناك من فرصة أكبر –بالنسبة للأكاديمى– من أن يتفاعل مباشرة مع خبـرات قـادة وناشطين سياسيين من فلسطينى ٤٨.

ولذا فإن انعقاد الندوة على هذا النحو، وبمشاركة هذه النخبة من ساسة ومفكرى فلسطينى ٤٨ ليعد مكسباً حقيقياً وخطوة كبيرة وهامة تضاف إلى رصيد مصر فى رعاية هذا الأمر، حيث سـبق وتحقق لقاء على صعيد آخر وهو الصعيد المدنى تحت إشراف وتنسيق مركـز القـاهرة لحقـوق الإنسان، كما لم تفتأ الجهات البحثية والأكاديمية أيضاً على الاهتمام بموضوع عـرب ٤٨، ونـذكر على سبيل المثال الندوة التى عقدها منذ عامين، مركز بحوث ودراسات الدول الناميـة فـى كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة لمناقشة الكتاب الصادر عن المركز تحت عنوان العرب فى إسرائيل من تأليف د. صلاح زرنوقة... وغيرها من الدراسات التى تم نشرها أو التى بسـبيلها للنشر.

وأخيراً، أرجو أن تكون النتائج المتوقعة من هذه الندوة اكبر وأهم بكثير مما أحاط بهـا مـن صعوبات الإعداد، آملين أن تصب جميع الجهود الصادقة والوطنية فـى مسـار تحقيـق الأهـداف العربية والإسلامية فى هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها جميع هذه الشعوب وعلى رأسها الشعب الفلسطينى الصامد فى الضفة وغزة، فله منا كل التحية والتقدير لصموده ومقاومته لهذه الهجمـة الشرسة التى يتعرض لها من التحالف الأمريكي الصهيوني وتحية لكل شهيد فلسطينى ولكل قيـادة فلسطينية مناضلة.

[٤]
كلمة د/ أحمد جراد

فى البداية أود أن أرحب بالسادة السفراء والمندوبين الدائمين لدى جامعة الدولة العربية، وأرحب أيضاً بكافة الإخوة الأعزاء القادمين من أرض الوطن، كما أرحب بالسادة المفكرين والسياسيين المشاركين من جمهورية مصر العربية. وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور كمال المنوفى والأستاذة الدكتورة نادية مصطفى على استجابتهما السريعة والمتحمسة للمشاركة فى رعاية وتنظيم وتحضير هذه الندوة.

ولن أثقل عليكم بكلمة مطولة، فكلمة الأمانة العامة ألقاها السفير سعيد كمال، لكن لدى بعض الملاحظات السريعة.

إن فكرة هذه الندوة مطروحة منذ أكثر من عام، وقد توجهنا بطلب المشورة –منذ أوائل عام ٢٠٠٣– إلى جميع الأحزاب والفعاليات العربية فى داخل إسرائيل. ولم ننس التوجه إلى السيد شوقى الخطيب رئيس لجنة المتابعة وغيره من الشخصيات. وللأسف لم تصلنا ردود من معظم الأخوة، لكننا لا نسيء الظن بأحد كما أسيء الظن بنا، ووجهت لنا انتقادات وصلت إلى حد التعريض بالأمانة العامة للجامعة العربية وبمركز البحوث والدراسات السياسية، فاتهمنا بمحاباة هذه الجهة أو تلك، واتهمنا بعدم معرفة تركيبة المجتمع الفلسطينى فى الداخل، وهو كلام غير صحيح بالمرة. فنحن نعرف تماماً تركيبة مجتمعنا فى الداخل، وجميع الأحزاب العربية فى إسرائيل ممثلة فى هذه الندوة وكذلك الحركة الإسلامية بجناحيها الجنوبى والشمالى، ولم نتجاهل أي جهة مهمة من إخواننا فى الداخل.

ولهذا فإننى حرصت على توضيح هذا الأمر –فى هذه الجلسة العلنية– أمام أجهزة الإعلام، لأن الانتقادات وجهت لنا عبر أجهزة الإعلام (فى الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة وشبكة الانترنت).

لقد ترددت تساؤلات عن طبيعة هذه الندوة وأهدافها، وأنا أقول باختصار ووضوح: هذه ندوة سياسية بحثية، هدفها الرئيسى بلورة آليات للتواصل مع إخواننا الفلسطينيين فى داخل إسرائيل على نحو يراعى خصوصيتهم بحكم كونهم مواطنين إسرائيليين، وجزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى والأمة العربية.

واسمحوا لى أن أوضح أمراً آخر ورد فى كلمة سعادة السفير سعيد كمال، وأرجو ألا يسئ أحد فهمه. فالتساؤل عن موقف الحركة الإسلامية يجب أن يفهم بشكل إيجابى فى ضوء ما يتعرض له المسلمون فى كل مكان من اتهامات بالتشدد والتطرف. والسفير كان يطلب موقف هذه الحركة ليتم توضيحه للرأى العام، باعتبارها ليست حركة متشددة أو متطرفة وإنما تطالب بحقوق بشكل موضوعى.

وأخيراً ورد إلينا تساؤل من سكرتير اللجنة الشعبية فى محافظة الدقهلية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى يقول: هل الندوة بالكامل ستركز على فلسطينيى ٤٨ فقط أم ستتطرق إلى موضوعات أخرى؟ ونحن نقول إن الندوة تدور حول التواصل مع فلسطينيى ٤٨ ولا تتعرض لموضوعات أخرى. فمعلوم أن هناك ندوات أخرى تعالج مختلف قضايا الشعب الفلسطيني، بينما هذه الندوة مخصصة لشريحة فلسطينيى ٤٨ فقط.

المحور الأول
خريطـــــــة القـــــــوى

[١] الجمـاهير العربيــة فـى إسـرائيل : ثوابـت العمـل السياسى والتأثير على السياسة العامة

أ/ محمــد بركــــــــــة

[٢] الحركــة الإســلامية فــى إســرائيل بــين الالتــزام الديني والقانون الإسرائيلي

الشيخ / إبراهيم صرصور

المعقب د/ عبــد العليم محمـــد

الجماهير العربية في إسرائيل : ثوابت العمل السياسي والتأثير على السياسة العامة*

أ/محمد بركة

مقدمة :

بادئ ذي بدء أريد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جمهورية مصر العربية على استضافتها لهذه الندوة الهامة التي نعول عليها كثيرا لتعميق التواصل ولإحداث إطلالة عربية على الواقع الفلسطيني في داخل إسرائيل. أريد أن اشكر جامعة القاهرة ومركز البحوث والدراسات السياسية والدكتور كمال المنوفي والدكتورة نادية مصطفى وجامعة الدول العربية: معالي الأمين العام الأخ عمرو موسى وسعادة السفير الأخ سعيد كمال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والدكتور احمد جراد مسؤول الملف الإسرائيلي في الجامعة العربية. وأتقدم لكم بالشكر الجزيل على إتاحة هذه الفرصة لنا لنكون هنا سوياً من اجل التداول في بعض الهموم المشتركة وفي أشكال تناول الهم المشترك والعبء المشترك لنا كفلسطينيين وكعرب.

ثانيا أريد أن احيي جميع الحاضرين المصريين وغيرهم الذين أتوا إلى هنا، وأريد أن أعلن عن اعتزازي بمشاركة زملائي من أبناء الجماهير العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل واعتزازي بأننا آتون إلى هنا لتقديم مشهد حضاري يقر بالاختلاف وينبذ الخلاف.

الملاحظة الثالثة وتتصل بموضوع الخارطة السياسية وتقييمي لأجسام سياسية أخرى فإنني أقر واعترف أنني لست موضوعيا في هذا الموضوع لأنني انتمي إلى جسم سياسي معين، ولذلك اعتقد أن النزاهة تتطلب أن لا أقيم الأجسام السياسية الأخرى، أما إذا شئتم وإذا أتاح لنا الوقت ذلك فلا مانع أن تكون هناك طاولة واحدة يشارك فيها مندوبون من مختلف القوى السياسية من اجل التداول في بعض هذه الأشياء والطروحات في نهاية هذه الندوة، رغم أننى اعتقد أن الأمور ستجد تعبيرها من خلال المواضيع المختلفة المطروحة في هذه الندوة ومن خلال حقيقة أن جميع الأجسام السياسية المركزية في داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مشاركة هنا.

لذلك فعلى الرغم من أن هذا الموضوع يشكل جزءاً من خارطة مداخلتي فإنني سألامسه عرضا ولن أتوقف عنده كثيرا.

الملاحظة الرابعة هي أنني أريد أن أسجل تحفظا على نفسي وعلى زملائي بأن هذا اللقاء يأخذ طابعا ذكوريا، وغياب المرأة واضح وفاضح بشكل لا يطاق.

الملاحظة الخامسة هي حول النقاش الذي دار في بلادنا حول هذه الندوة، اعتقد أن سعادة السفير الأخ سعيد كمال قد عرّف الأمور جيدا وتلاه الدكتور احمد جراد الذي تطرق للموضوع بشكل واضح وقاطع.

إننا نسجل هنا لقاء غير مسبوق ونعلق عليه أهمية كبيرة ونعتز به اعتزازا شديدا ولكنه لا يشكل بديلا لنا عن ساحة النضال والمعركة الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نخوضها وهي

---

* تفريغ نص الكلمة التى ألقاها أ. محمد بركة فى الجلسة الأولى من الندوة.

* قدم أ. محمد بركة ورقة أولية –قبل انعقاد الندوة– وكان الموضوع المطلوب منه إعداد دراسة عن "الخارطة الحزبية العربية ووزن الجماهير العربية السياسى فى إسرائيل".

في داخل وطننا وليس في أي مكان آخر، نحن نتحرك كفلسطينيين على أرضنا، نتحرك من خلال الفضاء السياسي في إسرائيل وفي حدود المتاح في هذه الدولة كمواطنين في دولة إسرائيل وكجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وكامتداد أصيل للأمة العربية لحضارتها ولقيمها ولتاريخها، لكنني أرجو أن لا تخلط الأوراق كما حاول البعض بغير وجه حق قبل هذه الندوة .

الملاحظة الأخيرة التي لا تدخل في باب الملاحظات الفنية وهي لا تدخل في موضوع المداخلة التي سأقدمها ولكن لا أستطيع إلا أن أقولها وهي أننا نريد أن نسجل استنكارنا ورفضنا الشديد لتهديدات شارون ضد الرئيس ياسر عرفات. هذه التهديدات يجب أن تؤخذ على محمل الجد وخاصة بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي من خلال سياسة اغتيالات دموية حقيرة يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بقيادة شارون.

إننا نحذر من أي مساس بالرئيس ياسر عرفات ونعتقد انه لو أتيحت الفرصة لشارون لقام بذلك، ولكن دورنا نحن كفلسطينيين وكعرب وكل قوى التقدم في العالم التي لا تريد انفجارا في هذه المنطقة نريد أن نرى في هذه التهديدات أمرا عابرا رغم أننا يجب أن نأخذها على محمل الجد، ولذلك أنا أريد أن نسجل هنا في بداية هذا اللقاء رفضنا الكامل لهذه التصريحات والتهديدات واستنكارنا لكل سياسة الاغتيالات وآخرها اغتيال الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي.

في هذا السياق أيضا أريد أن أسجل رفضنا القاطع لتصريحات بوش في لقائه الأخير مع شارون ٢٠٠٤/٤/١٤، وعمليا إجهاضه لكل مواضيع الحل الثابت بما في ذلك ما جاء في خارطة الطريق (مع كل الثقوب الموجودة فيها) حيث إن بوش قال انه يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية بمعنى التعاطي مع الكتل الاستيطانية كأمر واقع بما في ذلك في القدس بمعنى نسف موضوع حدود ١٩٦٧ ونسف موضوع القدس ونسف موضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين الأمر الذي نرفضه رفضا قاطعا ونؤكد على ان الشعب الفلسطيني له حقوق ثابتة في إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمان حق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية .

أردت أن أسجل هذا ليس لأبرئ ذمتي إنما لأنني اعتقد أن هذا ما يجب أن يقال في ندوة تحمل الهم الفلسطيني وتتحدث عن التواصل بين عرب وعرب، بين فلسطينيين وعرب، بين هذا الجزء المنسي (وربما هو ليس منسيا)، بين هذا الجزء من الشعب الفلسطيني وبين الفضاء العربي الكبير بكل أطيافه ومقوماته.

بقاؤنا في وطننا لم يكن مفروغاً منه

إن بقاءنا ووجودنا في داخل وطننا لم يكن بالأمر المفروغ منه في عرف السياسة الإسرائيلية. بقاؤنا في أرضنا لم يكن أمرا مفروغا منه في عرف الأيديولوجية الصهيونية.

أن النهج الاقتلاعي للحركة الصهيونية كان دائما في صلبها ولكن هذا الأمر اخذ تعبيره الفظ في المؤتمر العشرين للحركة الصهيونية عام ١٩٣٧ عندما جرى إعادة تبني المبادئ الثلاثة للحركة الصهيونية وهي احتلال الأرض واحتلال العمل واحتلال السوق. ويومها قال دافيد بن غوريون "إن الترحيل الإجباري للعرب أصبح من أهم القضايا التي وافق عليها وعالجها المؤتمر الصهيوني العشرون في زيوريخ"، بمعنى أن بقاءنا بعد عام ١٩٤٨ في وطننا لم يكن جزءاً مما رسمته الحركة الصهيونية ولم يكن شكلا من أشكال كرم الأخلاق الإنساني الذي هبط -وحيا عارضا- على الحركة الصهيونية، فكل تداعيات النكبة وحرب ٤٨ كانت تقود بالضرورة إلى أن هنالك مشروع تهجير كامل.

بعد النكبة بقي في الوطن،في الحدود التي قامت فيها إسرائيل، حوالي ١٥٣ ألفاً إلى ١٦٠ ألف مواطن فلسطيني، وهؤلاء الآن يشكلون مليوناً ومائة ألف، ولكن عندما يقال في الاستطلاعات

مليون ومائتا ألف أو مليون وثلاثمائة ألف يجب أن يخصم من هذه الحسابات سكان القدس العربية لأن القدس العربية ضمت بالقانون الإسرائيلي، وأصبحوا يعدون سكانها كجزء من سكان إسرائيل، ونحن مازلنا وسنبقى ننظر إلى القدس العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية وكمنطقة محتلة حتى يتحقق ذلك، ويشملون في ذلك أيضا سكان الجولان السوري المحتل ويقارب عددهم حوالي عشرين ألف مواطن.

لذلك نحن في واقع الأمر مليون ومائة ألف مواطن عربي. من بين هؤلاء حوالي ٢٧٠ ألفاً إلى ٢٨٠ ألفاً لاجئون في وطنهم بمعنى: مواطنون كانوا يعيشون عام ١٩٤٨ في قرى جرى هدمها في النكبة واصبح أهلها لاجئين في وطنهم بمعنى أن فضاء اللجوء الفلسطيني لا يقتصر على المنفى إنما هنالك لجوء أيضا في داخل الوطن.

تتوزع التركيبة السكانية للمواطنين العرب في داخل إسرائيل في أربع مناطق، ثلاث منها مركزية. ففي منطقة الجليل في الشمال تعيش غالبية العرب الفلسطينيين وهم يشكلون أغلبية فيها قياسا لليهود الإسرائيليين، يعني حسب إحصائيات ٢٠٠٢ كان هناك ٥٤٢ ألف مواطن يهودي في منطقة الشمال مقابل ٥٧٦ ألف مواطن عربي في نفس هذه المنطقة، ولذلك فإن مشروع تهويد الجليل كان ملازما خلال فترات طويلة لعمل الحكومة الإسرائيلية التى كانت ترى هذه الأغلبية العربية في منطقة الشمال خطرا على الدولة وعلى التوازنات الديموغرافية الموجودة فيها.

إلى جانب ذلك هنالك تجمع سكاني آخر في منطقة المثلث، وثالث في منطقة النقب (فيها ١٤٠ ألف مواطن عربي)، إلى جانب ما يسمى بالمدن المختلطة، وهي المدن الفلسطينية العريقة: يافا واللد والرملة وعكا وحيفا، وأيضا الساحل وهنا اقصد قريتين وهما: جسر الزرقاء والفريديس.

هذه هي المناطق التي يعيش فيها المجتمع العربي في إسرائيل، هذا الجزء من شعبنا هو كشاكلة جميع أبنائه يحوي مناطق مختلفة وطوائف مختلفة. ورغم دأب السلطة الإسرائيلية على تجزئتها وخاصة فرض التجنيد الإجباري على إخواننا العرب من الدروز من اجل تزييف هويتهم إلا أننا مصرون على أن ننظر إلى أنفسنا كشعب واحد وموحد على اختلاف مناطق تواجده، وعلى اختلاف طوائفه، وعلى اختلاف خلفياته، سواء مهجرين في وطنهم أو من سكان القرى التي نعيش فيها.

لذلك فان المعركة بعد النكبة في العام ١٩٤٨ كانت بالأساس معركة من اجل ضمان البقاء في الوطن ومعركة لصيانة الانتماء للشعب الفلسطيني ولقضيته وللثقافة والحضارة العربية إلى جانب السياقات الإنسانية العامة طبعاً، كانت هناك معركة لإلغاء الحكم العسكري الذي كان مفروضا على الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٦ والمعركة على الأرض، وعن هذه النقطة تحدث سعادة السفير سعيد كمال بتأكيده على أن ٢٠% من المواطنين في إسرائيل (العرب) يعيشون على ٢,٥% من مساحة الدولة، رغم أن هذا الوضع كان معكوساً عام ١٩٤٨ لأن الحركة الصهيونية عندما قامت لم تكن إسرائيل تملك أكثر من ٢٠% من الأرض التي قامت عليها إسرائيل، ولكن جرى إلحاق أراضي اللاجئين بـأملاك الدولة بحكم أن الدولة هي التي ترث اللاجئين بمفعول قانون الحاضر غائب، وبفعل تتابع حملات مصادرات الأراضي، وبفعل الإعلان عن الكثير من الأراضي العربية كمناطق عسكرية مغلقة، وبفعل قوانين للإجهاز على الأرض العربية مثل قانون الأرض البور.

لكن الحقيقة الآن هي أننا نملك ٣,٥% من مساحة الأراضي التي تقوم عليها إسرائيل: ٢,٥% منها هي مسطحات قرانا ومدننا، و١% من مساحة الدولة نملكها ولكنها موجودة تحت سلطة مجالس إقليمية وبلديات يهودية.

عملياً الفضاء الجغرافي الذي نتحرك فيه هو ٢,٥% ، لذلك فإن المعركة على الأرض وفي مواجهة مصادرة الأراضي كانت إحدى المعارك والمحاور المركزية في نضالنا وصولا إلى يوم الأرض (٣٠ مارس / آذار عام ١٩٧٦).

يوم الأرض حطم جدران الإرهاب الرسمي

إلى جانب ذلك، كانت هناك معركة دؤوبة أخرى كان علينا من خلالها إبداع أدواتنا لانتزاع حقوقنا ومنجزاتنا، وهي المعركة من اجل إقامة المؤسسات الشعبية والتمثيلية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل مثل : لجنة رؤساء السلطات المحلية التي أقيمت عام ١٩٧٤، ولجنة المبادرة الدرزية التي قامت فعلا لمناهضة التجنيد الإجباري المفروض على العرب الدروز عام ١٩٧٤ أيضا، لجنة الدفاع عن الأراضي لمقاومة سياسة مصادرة الأراضي التي قامت عام ١٩٧٥، الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب وهو اتحاد يشمل الطلاب العرب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية والذي قام بين العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥. وفي هذا السياق فإننا نعتقد أن انتصار جبهة الناصرة الديمقراطية برئاسة توفيق زياد في العام ١٩٧٥ كان تعبيرا عن تحول كبير في مسار كفاح الجماهير العربية لكسر حواجز الخوف وطوق الإرهاب الذي كان مفروضا عليها، والخروج عن طوق الإرهاب والتخويف الحكومي الرسمي. ولذلك فإننا ننظر إلى هذا التاريخ (٩ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٧٥) كإحدى المحطات التي جرى فيها تهيئة المناخ لهبة يوم الأرض الخالد في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦، والذي تصرفت فيه الجماهير العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل لأول مرة كأقلية قومية لها مصالح مشتركة، وقادرة على أن تخوض نضالا جماعيا مدعومة من قوى ديمقراطية يهودية، وهي بذلك كسرت فعلا في هذا التاريخ كل الحواجز التي حاولت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على مدار عشرات السنوات أن تفرضها علينا: التخويف، وتزييف الهوية وتزييف الإرادة من خلال قوائم عربية مرتبطة بالأحزاب الحاكمة، ومن خلال مصادرة الأراضي، ومن خلال قطع لقمة العيش والملاحقة والنفي والاعتقالات ضد المناضلين الذين حملوا موقفا مناهضا للسياسة الرسمية، لذلك نحن ننظر إلى هذا التاريخ (٣٠ مارس / آذار) كمرحلة أو كنقطة فارقة في تاريخ الجماهير العربية في إسرائيل.

قيادة تحمي الناس

ونحن في هذه المحطات أردنا أن نخلق تجربة مؤداها أن لهذا الشعب قيادة تحمي الناس ولا تحتمي بالناس، نحن نريد قيادة تكون حريصة وقادرة على التحرك في التوازنات القائمة في داخل وطننا وفي داخل السياسة في إسرائيل من اجل ضمان الأمر المركزي أولا: البقاء ثم بعد ذلك التطور والحفاظ على الانتماء للشعب الفلسطيني ولحقوقه، وان نكون أيضا جزءاً من حركة ديمقراطية في داخل إسرائيل تحاول أن تغير دفة الأمور، إن لم يكن من خلال قرار رسمي فمن خلال تحركات شعبية في اتجاهات مناهضة للعنصرية والاحتلال والتمييز.

لذلك نحن نقول إن الأساس هو المعركة على البقاء في الوطن أولا والمعركة على الانتماء بشقيها: المحافظة على هوية الأقلية الفلسطينية والمساهمة في معركة شعبنا الفلسطيني من خلال موقعنا المتميز.

وهنا أريد أن أقول إنه يجب عدم خلط الأوراق (أحد الأفكار التي طرحت في إحدى الصحف الإسرائيلية فيما يتعلق بهذه الندوة هو أنها تهدف إلى مناقشة تمثيل العرب الفلسطينيين في إسرائيل بصفة مراقب في جامعة الدول العربية)، هذا الكلام لا ضرورة له حتى الذي طرح الموضوع قال إن هذا الكلام غير وارد وأنا اقصد عبد الوهاب دراوشه الذي كان من المفروض أن يكون هنا.

تطرقت لهذا الموضوع لأنني أريد أن أقول ما يلي: أولا: الجامعة العربية ليست بحاجة لنا ونحن لسنا بحاجة للجامعة العربية في هذا السياق، ثانيا: الجامعة هي جامعة الدول العربية وليس جامعة

الشعوب العربية، ثالثا: الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين لها تمثيل واحد ووحيد ولا يمكن تجزئته إلى شكلين لان هناك ممثلاً لفلسطين وهو السفير محمد صبيح ونحن لا نريد أن نخلط الأوراق، رابعا: نحن لا نريد أن نضع علامة سؤال على مواطنتنا في ظل محاولات الإقصاء المستمرة من قبل الخطاب الرسمي الإسرائيلي لإخراجنا خارج الشرعية ووضع علامة سؤال على مواطنتنا، لأننا نعتقد أن هذه المواطنة هي إحدى الأدوات الهامة والمصيرية والحاسمة من اجل التأثير والمشاركة - وان لم يكن - فمن اجل البقاء، لذلك نحن لا نريد أن نعبث بهذه المواقف ولا يجوز لنا العبث لأننا لسنا ظاهرة لفظية أو ظاهرة خطابية إنما نحن نريد أن نكون قيادة تحمي الناس ولا تحتمي بالناس.

معنى هذا الكلام مرة أخرى ضرورة عدم خلط الأوراق بين معركتنا بملامحها المذكورة وبين مساهمتنا في معركة شعبنا من اجل إقامة دولته المستقلة في الضفة والقطاع وضمان حقوق اللاجئين بموجب قرارات الشرعية الدولية.

في نكبة عام ١٩٤٨ نزحت عن الوطن غالبية القيادات السياسية التقليدية والنخب الثقافية والاقتصادية، وكان في حينه كلام يتردد عن انه يجب أن نخرج لمدة أسبوعين بعد ذلك تحل المشكلة ولكن الأسبوعين لا زالا مستمرين منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا .

عملياً لم يبق من قوى تعارض نهج السياسة الإسرائيلية الرسمية في داخل الحدود التي قامت عليها إسرائيل سوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والشيوعيون في حينه قاوموا التهجير القسري وهناك مآثر لا مجال للحديث عنها اليوم في مواجهة هذا التهجير الذي كانت الناس توضع فيه في الشاحنات وكان المناضلون الشيوعيون يرمون بأجسادهم أمام هذه الشاحنات لمنع التهجير.

ولكننا لم نواجه التهجير القسري المباشر فقط، فقد كان هناك أيضا النزوح النابع من الذعر بسبب المجازر أو من تضليل الرجعية لذلك فان هذا الخطاب كان في غاية الأهمية في ذلك الوقت لمقاومة التهجير وللتصدي لإفراغ البلاد من أهلها الأصليين وهذا الدور قام به بالأساس الشيوعيون وحلفاؤهم.

الرؤية اعتمدت على إقامة التوازن بين الوطنية والانتماء للشعب وبين المواطنة، بمعنى صيانة الأرض والثقافة والانتماء، ولذلك كانت صحف الحزب الشيوعى هي المنبر الذى ترعرع عليه ما اصطلح فيما بعد بتسميتهم شعراء المقاومة وأدباء المقاومة (محمود درويش وتوفيق زيّاد واميل حبيبي وسميح القاسم) وغيرهم الكثيرين الذي كان منبرهم الأساسي لصيانة الثقافة والوعي والالتزام صحافة الحزب، واقصد "الاتحاد" و"الجديد" و"الغد" من جهة ومن جهة أخرى عدم التنازل قيد أنملة أو العبث بمواطنتنا وحقوقنا المدنية.

وعليه جرت صياغة المطالب المدنية في المساواة والحقوق الاجتماعية والسياسية والمشاركة في القرار السياسي في إسرائيل على اعتبار أن حق المواطنة للعرب مشتق من انتمائهم للوطن وليس من ولائهم للمؤسسة الحاكمة.

الحقوق والواجبات

ان اشتراط الحقوق يعود في هذه الأيام بشكل آخر... وهنا أريد أن أسجل موقفا اعتقد انه من المهم تسجيله في سياق المواقف التي نتداولها ، عادوا الآن ليطرحوا تلك العلاقة المرفوضة بين ما يسمى بالحقوق وما يسمى بالواجبات، إذا أردت أن تحصل على حقوق يجب أن تؤدي واجبات أي انك إذا لم تؤد الخدمة العسكرية فيجب أن تؤدي ما يسمى بالخدمة الوطنية بمعنى أن تشتغل بأعمال سخرة من خلال المؤسسة الحاكمة من اجل أن تحصل على الحقوق المدنية.

نحن نرفض هذه الفكرة سياسيا وفكريا ووطنيا. وطنيا نرفض هذه الفكرة لأننا أبناء للشعب الفلسطيني ولا يمكن أن نكون جزءاً من أي جهد لاحتلاله سواء من خلال التجنيد الإجباري أم من خلال بدائل لهذا التجنيد، لأن من يرفض التجنيد يرفض بدائله. لذلك فان وطنيتنا ترفض أن نكون جزءاً من

هيكلية القمع الموجهة ضد شعبنا. وسياسيا نحن نرفض هذا الأمر لأنه يستعمل في يد الأوساط الحاكمة في إسرائيل لتبرير التمييز والقمع اللاحق بنا واللاحق بشعبنا. وفكريا نحن نرفض هذا الطرح لأنه في أي مجتمع حضاري لا يمكن أن تربط بين الحقوق والواجبات، لأن الحقوق هي قيمة مطلقة لكل مواطن بحكم مواطنته يحق له كامل الحقوق لا احد يستطيع أن ينزع منه أياً من هذه الحقوق، بينما الواجبات في مجتمع ديمقراطي هي أمر نسبي يؤديها المواطن حسب قدرته. ونحن دائما نستعمل ضريبة الدخل والخدمة العسكرية كمثل لهذا الأمر إذ إن ضريبة الدخل تدفع بنسبة معينة من الدخل والخدمة العسكرية منوطة أيضا بالتوجه الفكري والضميري وبالانتماء، لذلك لا يعقل أن نقبل لا الخدمة العسكرية ولا بدائلها. ولهذا فقد سجلنا موقفنا هذا منذ فترة طويلة في سياق المراحل المختلفة لطرح هذه الفكرة ونسجل هذا الأمر حالياً لأن شارون شخصيا حرص على أن يطرح هذه الفكرة من جديد مؤكدا انه يرى أن هناك ضرورة لإلحاق الشباب العرب في مشروع ما يسمى الخدمة الوطنية ونحن نرفض ذلك جملة وتفصيلا.

العمل في السياسة الإسرائيلية

لقد طرحنا أيضا أهمية العمل المشترك مع أوساط يهودية تقدمية يسارية لتحقيق الأهداف المذكورة، القومية والمدنية من منطلقات ديمقراطية وتقدمية ومن اجل عدم السماح للمؤسسة الحاكمة باقصائنا خارج الشرعية السياسية الاجتماعية والمدنية لتطبيق الفكرة الأساس التي كانت في صلب الحكم العسكري، وهي رؤية وجودنا في وطننا أمرا مؤقتا وعابرا ونحن لا يمكن أن نقبل بذلك، لذلك نحن نريد أن لا يجري الاستفراد بنا في زوايا مظلمة ومعتمة خارج السياق الإسرائيلي العام، ونحن نريد أن نكون جزءاً من الملعب السياسي المركزي، لهذا نطالب بشرعية موقفنا في موضوع الانسحاب، وفي موضوع توزيع الميزانيات، وفي موضوع الاولويات الاجتماعية، وفي موضوع حقوقنا القومية والمدنية كمواطنين وكأهل هذه البلاد الأصليين وبحكم أن هذا الوطن هو وطننا الذي لا وطن لنا سواه.

عليه فإن الحزب الشيوعي وحلفاءه من القوى الوطنية كانوا الجهة الوحيدة التي قادت النضال الوطني والديمقراطي في مواجهة مخططات السلطة الحاكمة منذ النكبة وحتى مطلع الثمانينيات رغم وجود أجسام صغيرة لم تستمر كثيرا إما بسبب ملاحقة السلطة الحاكمة لها مثل حركة الأرض في حينه أو ربما محدودية طرحها مثل حركة أبناء البلد.

بعد يوم الأرض أقيمت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في آذار/مارس عام ١٩٧٧ لاستيعاب كل القوى التي شاركت في صنع يوم الأرض مع الحزب الشيوعي. وفعلا كانت الانتخابات الأولى التي شاركت فيها الجبهة والتي حصلت فيها على اكثر من ٥٠% من أصوات العرب وهو أمر غير مسبوق في تاريخ النضال السياسي للجماهير العربية، حيث هبطت أحزاب السلطة وزعانفها والتابعة لها لأول مرة إلى أقلية في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل وهذا الأمر كان اختراقا كبيرا لكل المؤامرات التي حيكت ضد هذه الجماهير، وما زالت الجبهة تتبوأ صدارة القوى السياسية في المجتمع العربي في إسرائيل.

عمليا التعددية السياسية بدأت بعد تعبيد وتمهيد الشارع الوطني في يوم الأرض وكسر حواجز الخوف، فظهرت حركات سياسية مختلفة منها الحركة التقدمية التي قامت عام ١٩٨٤، الحركة الإسلامية قامت في أواخر الثمانينيات، والجناح الجنوبي فيها شارك في انتخابات الكنيست لأول مرة عام ١٩٩٦، بينما الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح أو ما يسمى بالجناح الشمالي امتنعت وتمتنع عن خوض هذه الانتخابات، وهنا نريد أن نسجل استنكارنا لاستمرار اعتقال الشيخ رائد صلاح

وزملائه الأربعة في السجون الإسرائيلية منذ أكثر من عام، ونحن جزء من المعركة لإطلاق سراحهم ولمواجهة التحريض على الحركة الإسلامية التي نعتبرها جزءاً أصيلاً من المناخ السياسي في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وإن اختلفنا معها فلن نسمح لأنفسنا إلا أن ندافع عن إخواننا في مواجهة عسف السلطة الحاكمة في إسرائيل وهذه فرصة أيضا لنطالب بإطلاق سراح سكرتير حركة أبناء البلد الأخ محمد اسعد كناعنة وشقيقه اللذين يخضعان للمحاكمة ونستنكر التحريض عليهما.

أما الحزب الديمقراطي العربي فقد قام عام ١٩٨٨ والحركة العربية للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي قاما عام ١٩٩٥ إلى جانب أجسام أخرى اقتصر دورها على المشاركة في الانتخابات للكنيست وتحديدا في الانتخابات الأخيرة واقصد جبهة الوحدة الوطنية والحزب القومي العربي .

إننا نؤكد انه لا يمكن لمن يتابع نضال الجماهير العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل إلا أن يرى المركب الديمقراطي والمبدئي في نضالها وضرورة تغليب الموقف النظيف على مجرد الانتماء، لأن الانتماء بعينه ليس وصفة جاهزة أو كافية لموقف نزيه وشريف. إلى جانب ذلك ودون الانتقاص منه، لا يمكننا أن نقفز وان نضع جانبا المركب الوطني والقومي والمركب الإسلامي كجزء حي في تكوين الثقافة العربية والفلسطينية عموما.

فيما يتعلق بالتأثير على الخارطة السياسية أقول ما يلي: أولا، حتى ولو لم يكن لنا أي تأثير أو لم يكن لنا تأثير كبير على السياسة في إسرائيل فان لنا مصلحة في أن لا نعبث بمشروع بقائنا في وطننا بممارسة سياسة انطوائية انعزالية ولذلك لنا مصلحة في أن نشارك في السياسة، وفيما يتعدى ذلك فإننا نريد أن نلقي بوزننا المشتق من شرعيتنا السياسية في داخل المعادلة السياسية الإسرائيلية لدفع التيار الذي ينادي بإنهاء الاحتلال والاستيطان بفعل أن وزننا قد يرجح كفة السلام والتفاوض في المعادلة الإسرائيلية وعلينا أن لا نفقد هذه الورقة لاستعمالها في كل مفترق سياسي.

علي أن أقول ما يلي: اليوم في ظل حكومة إسرائيلية يمينية تعتمد التصعيد نحن لا نستطيع أن نكون جزءاً من قرار التصعيد بأي شكل من الأشكال لأننا نعارض هذا التوجه جملة وتفصيلا، سياسة إسرائيلية تعتمد القتل والحرب هي ضدنا ونحن ضدها، ولكن إذا حانت الفرصة (وأنا اعتقد أنها ستحين) فانه لا يمكن التقدم في مسار يقود إلى إنهاء الاحتلال وإنجاز الحقوق الوطنية المشروعة بدون وزننا السياسي في داخل المعادلة السياسية في إسرائيل، لأن وزن العرب الفلسطينيين في داخل إسرائيل هو محور الرجمان في المستقبل لترجيح التوجه في طريق إنهاء الاحتلال وإنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، لذلك نحن لا نريد أن نفقد هذه الورقة بدافع عوامل اليأس التي تحيط بنا اليوم، والعتمة الحالكة التي تلفنا اليوم وهناك استثمار استراتيجي لدورنا السياسي يجب المحافظة عليه في هذا السياق بالتحديد من اجل السلام العادل ومن اجل إنهاء الاحتلال وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني عندما يستتب مناخ آخر في هذه المنطقة: مناخ يعتمد مفاهيم التعايش المتكافئ وليس الاحتلال والقمع والدم والاغتيالات.

ثالثا: نحن نريد أن نساهم من خلال وزننا السياسي في كسر الإجماع القومي الصهيوني المعادي للسلام العادل ولحقوق شعبنا من خلال الالتقاء ميدانيا وبرلمانيا مع أوساط (وان لم تكن كبيرة) لطرح خطاب آخر داخل المجتمع الإسرائيلي. وهنا أقول إن أداء كافة الأطياف السياسية في المجتمع العربي في إسرائيل في موضوع النضال ضد الجدار العنصري اقل بكثير من أداء القوى وحركات السلام الإسرائيلية وخاصة حركة "تعايش" التي تواجه بناء الجدار يوميا وميدانيا، أنا اعتز بأننا نشارك في ذلك لكن علينا أن نوجه نقدا ذاتيا لأنفسنا لان دورنا لم يرتق إلى مستوى أداء حركات السلام

الإسرائيلية في معارضة الجدار وفي مواجهة الاحتلال إلى جانب أبناء شعبنا الفلسطيني ومع قوى السلام الأجنبية التي تحضر إلى المناطق المحتلة.

رابعا: لنا حقوق مدنية ومطلبية ونحن بحاجة إلى مقومات الحياة الأساسية ككل البشر: نحن بحاجة إلى الحق في العمل وفي التخطيط في الحقوق الاجتماعية والتشريعات القانونية في التعليم في الصحة والبنى التحتية وغيرها من مجالات الحياة، هذه الحقوق هي بمثابة مطالب حياتية وكفاحية من المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

عليه فان مساهمة تحركنا السياسي مشتقة من الحيز المتاح والذي يجب النضال باطراد لتوسيعه في السياسة في إسرائيل، نحن جزء من الشعب الفلسطيني من معاناته ومن طموحاته ومن عزيمته، نحن جزء من الأمة العربية من قلقها وارقها وآمالها ويهمنا التواصل الدائم مع شعبنا وامتنا، لكن ساحة العمل السياسة المركزية التي نعمل فيها ليست السياسة الفلسطينية الداخلية، وليست السياسة العربية الداخلية، إنما الساحة السياسية في إسرائيل وهناك مساهمات متميزة نستطيع القيام بها ولا يستطيع أي جزء من شعبنا أو امتنا أن يقوم بها، لذلك نحن مصرون وعازمون على أن نقوم بهذه الأدوار مجتمعة من خلال الأولويات التي ذكرتها.

الحركة الإسلامية في إسرائيل
بين الالتزام بالدين والالتزام بالقانون

الشيخ/ إبراهيم صرصور

المقدمة :

أرى انـه من الضروري أن نعرض لملف الصحوة الإسلامية في الداخل الفلسطيني / إسرائيل عموما والحركة الإسلامية على وجه الخصوص على ضوء الحملة العالمية التي تقودها أمريكا ضد الإسلام والمسلمين تحت مختلف العناوين واليافطات وبالذات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ . لو قمنا بعملية مسح سريع ومختصر لهذه الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية لوجدناها على النحو التالي :

أولا : التحالف "الأمريكي -الإسرائيلي" أو "المسيحي المتصهين – اليهودي" والذي يعتبر الأشد والأعنف والأشرس والأوضح في التاريخ المعاصر . من السمات البارزة لهذا التحالف انه لا يعترف بأي شرعية للقوانين والمواثيق الدولية إلا بقدر ما تخدم مصالحه ، ولذلك أباح لنفسه استعمال كل الوسائل المحرمة وغير المشروعة في سبيل تحقيق مآربه وأهدافه ومنها أساسا " القوة المسلحة الغاشمة " . ما يجري هذه الأيام من اعتداء عسكري آثم ووحشي على أرض فلسطين والعراق وأفغانستان لهو أكبر دليل على هذه السياسة المرتكزة إلى أبعاد أيدولوجية دينية متطرفة ، ترى في العالم كله وعالمنا العربي والإسلامي على وجه الخصوص مسرحا للعمليات خدمة لأغراض هذا التحالف وحماية لامتيازاته . لقد اكتشف بوش ومن بعده شارون أن القدر والتاريخ اختارهما لمقارعة قوى الشر والظلام وتحقيق انتصار شامل عليها . الإرهاب الذي جعلته أمريكا وإسرائيل هدف حربها العالمية الثالثة اقتصر كما هو واضح على حركات الإسلام السياسي على اعتبارها – في نظر هذا التحالف – الخطر الحقيقي الذي يهدد غرائز السيطرة والهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية، ولذلك لا بد من القضاء عليها وخلق الأسباب والذرائع لذلك دون النظر إلى أي اعتبار مهما كان نوعه .هذه النزعة العدوانية استحقت إسرائيل وأمريكا بسببها أن تكونا الدولتين الأكثر تهديدا للأمن الدولي والاستقرار العالمي وذلك حسب آخر استطلاعات الرأي العام التي نشرت مؤخرا في أوروبا والعالم

ثانيا : الواقع العربي الرسمي والشعبي – في الصراع العنيف الجاري حاليا في البلاد العربية حول إصلاح النظم السياسية والذي أجّل القمة العربية الأخيرة في تونس. لقد أصبح التخويف من الحركات الإسلامية واحتمال سيطرتها على المؤسسات التشريعية يستخدم حجة رئيسية لتبرير قمع الحركة الديموقراطية والحفاظ على الوضع القائم . ذهب هذا التوجه لدى النظام الرسمي العربي الى حد استعمال (عنصر التخويف المستمر) والذي تفرزه في بعض الأحيان أعمال عنف ربما تكون هي أيضا موجهة من قبل السلطات إلى دفع قطاعات واسعة من الجماهير والى حد ما بعلم وبغير علم بعض النخب المثقفة إلى الاصطفاف من وراء السلطة المستبدة (خوفاً) من وصول الإسلاميين إلى السلطة والذي خيَّل سحرة الأنظمة لهذه القطاعات من الشعوب أن وصولها سيعني حرمان الناس من الحريات الدينية والشخصية ، وكأن الأمة تعيش حالة من الفائض الديموقراطي والحريات . من خلال التلويح بالبعبع الإسلامي تطمح الأنظمة إلى تأبيد زعاماتها ، حتى ما عاد هذا النظام يعبأ بتوكيل من الشعب ،لا بل لم يعد بحاجة إلى تجديد هذا التوكيل طالما انه يستطيع أن يستمر في الحكم إلى الأبد

باسم حماية الأمن من المخاطر والحيلولة دون حالة الفوضى الممكنة، مما يعني تحول الاستبداد إلى ديـــن بـــديل عـــن ديـــن الأمـــة والمصـــدر الوحيـــد للتشـــريع .
النظام العربي الرسمي يعيش حالة ارتهان خارجي لا يملك معها إلا أن يؤجل حكم الشعب عليه بالإعدام ولو غرقت الأمة في البحر ، أما الشعوب فتعيش حالة إحباط بسبب أزمة الطغيان السياسي وتهميش الأكثرية وبسبب أزمة توزيع الثروة والفروق الفلكية بين طبقات الشعب ، والذي أدى إلى التحلل الاجتماعي وطغيان الغرائز على الحياة ومنها إلى الإحباط كما قلت . هذا الإحباط شلَّ الشعوب عن الفعل حتى ما عادت تعرف ما لها وما عليها .
ثالثا : الموقف الأوروبي والذي لا يختلف في جوهره عن الموقف الأمريكي ، وإن كان له بعض ملامحه المستقلة بسبب التدافع الأمريكي – الأوروبي حول مناطق النفوذ ، أو بسبب مصالح هذه الدول مع العرب والمسلمين . أما فيما يتعلق بموقف أوروبا من الصحوة الإسلامية فلا يختلف كثيرا عن الموقف الأمريكي والعربي . أوروبا أيضا تؤمن بأن الضغوط الشديدة على الأنظمة العربية الاستبدادية من أجل الإصلاح يمكن أن يزعزع الاستقرار ويفتح الطريق أمام الحركات الأصولية المتطرفة والمعاديـــة للغـــرب وللمصـــالح الغربيـــة ،للوصـــول للســـلطة.
رابعا: من خلال رصدنا المذكور للأوضاع على الساحات الثلاث سالفة الذكر، نخلص إلى الموضوع مدار حديثي : إسرائيل والحركة الإسلامية فيها ومدى قدرة الحركة الإسلامية على التوفيق من عدمه بين الالتزام بالدين والالتزام بالقانون الإسرائيلي . هنالك في هذا العنوان ثلاث مكوِّنات أساسية : الأولى– إسرائيل، والثانية – الإسلام والمسلمون والحركة الإسلامية، والثالثة - القانون.
• أما إسرائيل: فكما هو معرف فهي تجسيد للحلم اليهودي الذي نجح اليهود بعد ٢٥٠٠ سنة من تحويله إلى حقيقة والى كيان مستقل قوي يحظى برعاية العالم وتهفو إليه قلوب اليهود ومن والاهم من أهل الملل والنحل ، كما وتشكل الغطاء الذي يحمي اليهود واليهودية عبر العالم . كان إعلان استقلال إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ بداية النكبة الفلسطينية ومأساة الشعب الفلسطيني التي ما زال يعيشها حتى هذه اللحظة تبثها الفضائيات بفصولها الدموية على الهواء مباشرة وعلى مدار الساعة.
•أما الأقلية العربية الفلسطينية : المسلمة في غالبيتها (٨٥%) يليها المسيحيون ثم الدروز، فهم البقية من الشعب الفلسطيني التي بقيت في ارض الوطن بعد النكبة لأسباب ذاتية وخارجية ،رغم الأثمان الباهظة التي دفعتها على مذبح الصمود والرباط . المهم أن هذه الأقلية تحولت إلى جزء من الكيان الإسرائيلي شكلا ، إلا أنها بقيت خارج الحسابات الإسرائيلية التكتيكية والاستراتيجية مضمونا . فكل ما استحدثته الدولة اليهودية من مستلزمات وجودها ورموزه لا يمت إليها بصلة، إلا أنها آمنت بأنه مهما مارست عليها إسرائيل من سياسات ظالمة ونفذت ضدها من ممارسات عنصرية فان ذلك لن يغير من الحقيقة شيئاً : أنها صاحبة الأرض وصاحبة الحق الشرعي فيها وفي حضارتها وتراثها ، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها [فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض] . لا شك أن المسلمين هم أكثر المتضررين من إقامة دولة إسرائيل – مع الإقرار بان أضرارا أصابت الاخوة المسيحيين – لكن الضرر الأكبر وقع على المسلمين بحكم أكثريتهم في البلاد وعلى اعتبارهم المستهدفين أولا وأخيرا لا من حيث وجودهم البشري فقط ولكن من حيث وجودهم الحضاري والديني والمؤسساتي . دمرت إسرائيل مئات القرى وأكثرية المدن العربية والإسلامية ،كما دمرت ألفي مسجد تقريبا وأزالت قدسية الباقي وحولتها إلى كنس ومطاعم ونوادٍ ليلية ومصانع ومتاحف وإسطبلات أغنام وأبقار وغير ذلك . صادرت الأوقاف على أنواعها وعلى عظمة أملاكها، وأغلقت مؤسسات المسلمين ومرجعياتهم [المجلس الإسلامي الأعلى]، هُجِّرت قياداتهم الدينية والسياسية والاقتصادية وقطعوا في النهاية بالكلية عن عمقهم البشري والثقافي

والسياسي ، بينما حافظ المسيحيون إلى حد ما ولأسباب تاريخية بنيوية على أغلب منجزاتهم ومكتسباتهم من كنائس وأوقاف ومرجعيات كنسية محلية وعالمية .

•أما القانون : فقد جاء هو أيضا أداة التنفيذ السياسية لإسرائيل والصهيونية العالمية خصوصا في المراحل الأولى لقيام الدولة .ليس هنالك من دستور إسرائيلي مكتوب وإنما الموجود هو مجموعة من القوانين جاءت في أغلبها معبرة بالضرورة عن الأهداف اليهودية الصهيونية لإسرائيل، وهي بالتالي تتصادم في القضايا الجوهرية مع الرؤية الإسلامية العربية خصوصا في مواضيع : هوية الدولة، تعريف الأقلية العربية، الحقوق بأنواعها، المساواة ، المشاركة ، الأرض والأوقاف والمقدسات ،قانون العودة لليهود وقانون الجنسية، قانون املاك الغائبين، القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ،قانون الطوارئ لسنة ١٩٤٥ إلى غير ذلك من الموضوعات والقوانين.(١)

•أما الحركة الإسلامية : فهي هذا العمل الشعبي الجماعي المنظم للمسلمين داخل إسرائيل ، والذي يهدف إلى العودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة وحماية المنجزات وصياغة الشخصية الإسلامية القادرة على مواجهة التحديات في دولة تجمعت عند أبوابها وتشابكت على ساحاتها كل المتناقضات، والتقت على أرضها والتحمت القوى المتنافرة فى أجلى صورة عبر التاريخ الطويل. لذلك لا أبالغ إذا قلت إن الحركة الإسلامية في الداخل شغلت وما تزال بال الكثير من أهل الاختصاص من الباحثين .

كما شغلت بال كثير من الساسة وما تزال (سواء كانوا في موقع صنع القرار أو المراقبة والاستشارة). كما إن الاهتمام دفع بالعشرات إلى تقديم الآلاف من الأوراق الجامعية كدراسات إنهاء جامعية في البلاد تتخصص فى الحركة الإسلامية في محاولة لفهمها ، إضافة إلى مئات التقارير واللقاءات الصحفية التى وضعت تحت مجهر التحليل كل حدث أو إنجاز إسلامي ، حيث بلغ هذا الاهتمام ذروته منذ الانتخابات المحلية عام ١٩٨٩ والتي حققت فيها الحركة الإسلامية إنجازا رائعا ما يزال يعطي ثماره إلى الآن. نستطيع أن نقول إن الموقع المرموق الذي وصلت إليه الحركة الإسلامية في أوساط الجماهير وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، وضعنا أمام تحد كبير ومسؤولية اكبر عن كل ما له صلة بحماية الوجود العربي والإسلامي داخل إسرائيل مع التركيز على الخصوصيات الإسلامية والملفات الدينية من غير تفريط بكل القضايا الأخرى من اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتربوية ورياضية وصحية وقومية ووطنية إلى غير ذلك من الملفات ذات الصلة بجماهيرنا على كل المستويات ،على اعتبار أننا نؤمن بأن الإسلام هو منهاج حياة كامل يرعى مسيرة الإنسان من قبل ميلاده إلى ما بعد وفاته .

نسعى في الحركة الإسلامية ومن خلال حرصنا على العمل العربي المشترك داخل إسرائيل إلى مد جسور التعاون مع كل التيارات الناشطة على الساحة في سبيل حمل الهم العام والتعامل مع التحديات الواحدة التي تواجهنا كأقلية عربية محليا وإقليميا وعالميا.

تطور الهوية الإسلامية والقومية للعرب في إسرائيل في إطارها التاريخي السياسي:

•وضع متميِّز فريد: لا شك أن العرب في إسرائيل هم أقلية فريدة من نوعها ، لا أعتقد أن لها مثيلا في أقليات العالم من حيث وضعها المعقد والمتشابك ، لذلك كثرت التعريفات لهذه الأقلية كما تعددت التوصيفات لما يمثل هذه الهوية والشخصية من مركبات على الحقيقة . لكن هذه التعريفات في غالبها

[1] أنظر الملحق الأول ويشمل قائمة بالقوانين ذات الصلة .

المطلق لا تعدو أن تكون تقديم مركب على آخر بناء على ما يحمل صاحبه من فكر إسلامي أو قومي أو وطني أو اشتراكي شيوعي ....الخ . إلا إنني أكاد أجزم أن الجميع ومن غير تنسيق مسبق يضعون (الإسرائيلية) في آخر تعريفاتهم ، وليس هذا من فراغ ...

•عوامل التميُّز : يمكن أن نشير إلى عاملين مركزيين حددا هذا التميز الذي تتمتع به الأقلية العربية في إسرائيل . الأول :التعريف المعتمد للدولة على أنها (دولة يهودية وديموقراطية) والثاني : تميز الظروف التاريخية التي مرت بها الأقلية العربية . فما دامت الدولة يهودية أو هي دولة اليهود حسب تعريفها الرسمي فلن تكون ديموقراطية أبدا ، فهي وبشكل شبه وراثي تعطي لعرق الأغلبية اليهودي الأفضلية في كل شيء بينما تبقى الأعراق الأخرى وخصوصا العربية في مكان بعيد يصعب تحديده بموازين ثابتة إنسانية وعالمية .

•بعد النكبة عام ١٩٤٨ تحول الفلسطينيون داخل إسرائيل إلى أقلية ضعيفة بعدما كانوا الأكثرية في وطنهم ، استفاقت على وضع تعيس لم تعد تتمتع فيه بامتيازات الأكثرية صاحبة القول الفصل في كل ما يهم البلاد والعباد ، كما لم تعد تملك مقومات الوجود الحقيقي من مرجعيات ومؤسسات وبنى تحتية ثقافية واقتصادية وحتى دينية . انقطع الاتصال بين الأقلية العربية وخصوصا المسلمة وبين عمقها العربي والإسلامي وحتى الفلسطيني على الجانب الآخر من الخط الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والأقصى والقدس، حتى الحج حرمت منه الأقلية المسلمة حتى عام ١٩٧٨، حيث سمح حينها بأداء الحج بترتيب خاص عن طريق الأردن . عاشت الأقلية العربية كذلك حالة نسيان أو شطب من الذاكرة العربية الفردية والجمعية على مستوى الوطن العربي والإسلامي ، وكأننا أصبحنا خارج حركة التاريخ العربية عموما والفلسطينية خصوصا .

•في هذا الإطار وبشكل متزامن فُرض على الأقلية العربية واقع جديد فيه من نقاط التعارض والتناقض ما جعل الجماهير العربية غريبة في وطنها : يهودية الدولة وصهيونية التوجهات، اللغة العبرية ، نشيد وطني فيه حنين اليهود إلى صهيون ،علم الدولة الجديد ذو الأبعاد اليهودية الصرفة، الأعياد الرسمية ورموز الدولة العامة. لم تكن إسرائيل في أعين العرب إلا دولة نكبتهم في كل شيء ،دولة يهودية ليس فيها من الديموقراطية تجاههم إلا اسمها . عاش العرب في ظل حكم عسكري غاشم وحشي حرمهم من كل الحقوق الأولية وتعامل معهم بكل القسوة والعنف وارتكب في حقهم الفظائع من تنكيل وإذلال وقتل بلغ ذروته في مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦/١٠/٢٩) . كما نفذت إسرائيل في ظل الحكم العسكري كل خططها للاستيلاء على الأرض والمقدسات وتنفيذ مشروعاتها التوسعية التي ما أبقت للعرب إلا الفتات يعيشون عليه في "جيتوات" مغلقة منقطعة عن العالم الخارجي ، يعيش أهلها في ظل إرهاب دائم وتهديد مستمر

•سوق العمل ارتكز إلى سياسة عنصرية قامت على أسس عرقية ، ففي الوقت الذي عمل فيه اليهود في الوظائف المرموقة وتقاضوا الأجور المرتفعة اشتغل العرب في الوظائف السوداء والموسمية في اغلب الأحيان وتقاضوا أجورا متدنية ، كما حرموا من الوظائف العامة التي ظلت بأيدي اليهود . أضف إلى ذلك الحرمان من حرية التنقل والتي كانت من أسوأ الممارسات الإسرائيلية ضد العرب التي شكلت عبئا ثقيلا حدَّ من قدرة الأفراد والجماعات على إدارة شؤونهم الخاصة والعامة.

•سياسة فرق تسد : حاولت السلطة الدفع بطبقة من رؤساء العشائر (الحمائل) إلى واجهة العمل العام (كمقاولين ثانويين) للسلطة ، إضافة إلى فرض تصنيف غريب لم يكن معروفا بهذا الحجم يقوم على أساس الطائفية والفئوية : كعرب – مسيحيين ومسلمين ، ودروز وبدو وشركس ... الخ. لم تنجح هذه السياسة بل أدت في كثير من الأحيان إلى عكس ما أريد منها حيث لم تستطع هذه الوجاهات العشائرية إلا أن تلتحم مع النخبة المثقفة التي بدأت تظهر على الساحة تدعو إلى الشموخ في وجه

السياسات الظالمة وقد تأكد هذا التحول والانحياز بعد أن مارست إسرائيل سياسة الملاحقة والاعتقال والتضييق حتى في لقمة العيش مما خلق حالة من التعاطف الجارف لم يستطع أحد الوقوف في وجهها . بدأت النكهات الإسلامية والوطنية والقومية تظهر بوضوح في هذه المرحلة وخصوصا بعد هزيمة ١٩٦٧ . كان لهذه الحرب وقعها الصاعق على كل الأطياف ، كما كانت في الوقت ذاته بداية عودة الوعي لدى الجماهير المسلمة وبلورة التوجه الإسلامي الذي لم يكن غريبا على الأجواء الفلسطينية على امتداد سنوات الصراع من الشيخ عزالدين القسام مرورا بالمشاركة الفعالة " للإخوان المسلمون " في حرب فلسطين وعلى كل الجبهات وانتهاء بالشيخ أمين الحسيني ومؤتمرات بيت المقدس ودورها في إدارة دفة الصراع . إلا أن العمل التنظيمي الحقيقي للصحوة الإسلامية داخل إسرائيل /١٩٤٨ بدأ منذ عام ١٩٧٢ حيث انطلق العمل الإسلامي من كفر قاسم على يد الشيخ عبد الله درويش مؤسس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر.

•النشاطوية السياسية (Political activism) : والذي بلغ ذروته في أحداث يوم الأرض الأول في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ . مثل هذا اليوم انتقالية نوعية للأقلية العربية في تنظيم نفسها ورفع مستوى نضالها ضد سياسات الدولة العنصرية تحت قيادة لم تعد تتردد في الاندفاع إلى ما قبل الهاوية في تصديها لقوانين وممارسات إسرائيل ضد سكانها العرب . هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فقد أضاف هذا اليوم دليلا جديدا على إن إسرائيل لم تغير نظرتها وعداءها السافر ضد الأقلية العربية حيث لم تتردد في قتل الأبرياء من المتظاهرين العزل ومن اقتحام البلدات العربية بالدبابات كما لو كانت في حرب ضروس ضد جيش مدجج بالسلاح . لقد أرادت إسرائيل بقتلها للأبرياء كسر إرادة الصمود والإصرار على انتزاع الحقوق والدفاع عن الكرامة والأرض والمسكن ولقمة العيش . لم تنجح في ذلك بل زادت في صلابة الجماهير العربية الذين حولوا هذا اليوم عيدا وطنيا يجددون في تاريخه من كل عام العهد مع الشهداء والعهد مع الأرض والعهد مع المقدسات . لم يعد الوسط العربي يتردد في الحديث العلني عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين ودعم هذا الإعلان بتنفيذ خطط دعم ومساندة سياسية فاعلة في كل مناسبة وفي كل ميدان متاح . كما بدأت الدعوة إلى إقامة مؤسسات تمثيلية عربية منظمة ترعى (المسيرة العربية الجماعية نحو الوجود والهوية والحقوق) .

•حصل التلاحم الحقيقي بين الأقلية العربية (وفيها طبعا الحركة الإسلامية) مع الشعب الفلسطيني مع بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والتي دفعت الوسط العربي إلى اتخاذ مجموعة قرارات جريئة حددت مجموعة نشاطات لدعم الانتفاضة سياسيا ومعنويا وإنسانيا ومنها الإضراب العام . تلتها مجموعة تطورت مع تطور الأحداث منها مثلا : الإعلان في مناسبة عيد الاستقلال الخمسين لإسرائيل أن هذا العيد بالنسبة لنا كفلسطينيين يساوي النكبة ، ومنها أحداث هدم البيوت في (قرية أم السحالي) والتي فجرت صدامات عنيفة بين المواطنين العرب والشرطة والحكومة الإسرائيلية، ومنها أيضا قرار إسرائيل مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الخاصة من (أراضي الروحه) قرب مدينة أم الفحم عام ١٩٩٨، مما فجر كذلك صدامات عنيفة اعتدت فيها الشرطة بمنتهى الوحشية على المتظاهرين من الوسط العربي .

•كانت " انتفاضة الأقصى " في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠ واحدة من اخطر العلامات الفارقة في العلاقة بين الدولة والمواطنين العرب والتي استشهد فيها ١٣ من خيرة الشباب من الجليل والمثلث والنقب ، مما زاد في منسوب الوعي لدى الجماهير العربية وشكل نقلة نوعية في العمل السياسي اتخذ ت فيه الأقلية العربية قيادة وجماهير قرارها التاريخي ولأول مرة بمعاقبة حكومة العمل – ميرتس حينذاك ومنع التأييد عنها مما اعتبر قرارا قلب الموازين ووضع الدولة أمام تحد جديد ،

بعدما فرضت على الحكومة إقامة " لجنة تحقيق رسمية " سميت " لجنة اور " نسبة إلى رئيسها قاضي المحكمة العليا . رغم ما يشوب قرارات اللجنة من عيوب ، إلا أنها تعتبر وبحق لائحة اتهام قاسية ضد الدولة ومؤسساتها والتي اتهمت مباشرة بترويج (ثقافة الكراهية للعرب) و (وثقافة الكذب والتزوير في كل ما يتعلق بمخالفات تصل حد القتل ضد مواطنين عرب عزل) و (وثقافة القتل ضد العرب دون مبرر وإطلاق النار من اجل القتل دون سبب واستعمال الأسلحة الفتاكة والمحظورة في تفريق مظاهرات لم تشكل خطرا) إلى غير ذلك من التوصيات .[٢]

الحركة الإسلامية رافد أصيل من روافد الأقلية العربية في إسرائيل:

•قلت سابقا إن الحركة الإسلامية ولدت فعلا في أجواء بلغ التمييز والظلم فيها أوجه ضد الأقلية العربية ، كما جاء ميلادها متزامنا مع تعاظم الصحوة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وخصوصا (الثورة الإسلامية في إيران) ، وسقوط أغلب الطروحات على الساحة العربية وفشلها في حماية الأرض والأمن والكرامة العربية . إذن ولدت الحركة الإسلامية في ظروف معقدة دفعت بالحركة في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ إلى القيام بمغامرة غير محسوبة أوقعتها في مواجهة أمنية مع إسرائيل انتهت باعتقال عدد زاد على السبعين من قادة وكوادر الحركة فيما عرف حينها (بأسرة الجهاد) . تحولت الحركة بعدها إلى ممارسة خدمتها للجماهير في إطار مؤسسي استفادت في إقامته من التجارب السابقة وترتب عليه استواء الجماعة التي أصبحت فاعلة في المجتمع سدَّت الثغرات وأثبتت مقدرتها على تسييس الناس وأكدت مرجعيتها الرسالية لهم من جديد في أسلوب حسن يصب في صالح الكسب الإسلامي والكسوب السابقة ، فبرزت ظاهرة المأسسة كما برزت أولويات العمل في قضاياها الاجتماعية والإصلاحية والسياسية .

•حققت الحركة الإسلامية هدفها الأساس وهو تجديد الطرح والخطاب الإسلامي بما يتلاءم والظرف العيني الذي تحياه الأقلية المسلمة والعربية في إسرائيل ودعوة الناس إلى هذا الطرح الجديد حيث فاقت استجابة الجماهير كل توقع.

نحن بهذا المعنى جزء من تيار [الأحياء والتجديد] ولسنا من تياري (التقليد أو التغريب) . فهمنا التجديد على أنه فهم للواقع وللمتغيرات في الواقع السياسي والاجتماعي ، كما فهمناه فقها للأولويات والموازنات . فهمنا التجديد على أنه (حركة العقل) في إطار من الضوابط والفهم العميق لمقاصد الشريعة العامة وليس دعوة إلى الانفلات والتسيب . فهمناه أيضا على أنه التفاعل الايجابي بين عقول المسلمين وأحكام الدين الأزلية ، وهو تفاعل يتأثر بكمية المعارف في ضيقها واتساعها ، فهمنا التجديد أخيرا على انه (رد الشأن الظرفي إلى محور الحق الثابت ، ورد الفعل الزماني إلى المقصد اللانهائي).

•الإسلام الذي ندعو إليه : هو إسلام القرآن والسنة ، إسلام التبشير والرفق والتعارف والتسامح والجوهر والعمل والعطاء والاجتهاد والتجديد والانضباط والوسطية ، إسلام الوحدة في الأمة ، إسلام إطلاق الحريات وتعدد الآراء ، الإسلام الذي ينكر الاستبداد ويرفض الدكتاتورية والتسلط ويؤمن بالشورى وتداول السلطة وحق الشعب في اختيار حاكمه دون تزوير أو قهر وإرهاب .. إسلام يؤمن بأن الثروة ملك الأمة وليست ملكا للحاكم، والحاكم خادم للأمة وليس ذاتا مقدسة لا ترقى إليها النقد ولا تحتمل الخلع والأبعاد مهما طغت وبغت وأفسدت في الأرض .إسلام يحض أهله على مقاومة

٢- أنظر النص الكامل لتقرير لجنة "اور" على موقع (المركز من أجل الديموقراطية في إسرائيل) www.idi.org.il ،انظر كذلك الملحق الثاني والذي يشمل مشروعات القوانين العنصرية المقترحة في السنتين الأخيرتين على جدول أعمال الكنيست .

المعتدين وتخليص الأرض المسلوبة وحماية الكرامة ويدعو إلى التنمية في كل مجال والإبداع في كل اتجاه ... الإسلام الذي لا يرضى بأقل من أن تأخذ الأمة دورها في صناعة الحياة وصياغة العالم على الحقيقة.

الوضع العربي في إسرائيل في رأي الحركة الإسلامية وتصورها للحل

أود بداية أن أضع قراءة موضوعية وحيادية بقدر الإمكان لواقع الأقلية العربية في إسرائيل، ننتقل بعدها إلى محاولة فهم هذا الواقع وتحديد أسبابه وما علاقة القوانين الإسرائيلية في نشوء هذا الوضع وكيف نعمل في الحركة الإسلامية على مواجهته، وما هي المشاريع المطروحة على الساحة العربية لمعالجة الوضع الناشئ ؟.

١- الوضع الذي آلت إليه الأقلية العربية بعد ٥٦ سنة من قيام الدولة :

•عدد السكان العرب تجاوز ١,١ مليون ويشكلون ١٨% من عدد السكان الإجمالي في الدولة .
•معدل ما يملكه الفرد من الأرض لا يتعدى ٥٠٠ متر مربع .
•معظم أبناء الأقلية العربية من العمال البسطاء والحرفيين ويعملون في أغلبهم في المدن اليهودية .
•يفتقر الوسط العربي إلى البنية التحتية والاقتصادية والزراعية والتجارية والسياحية والصناعية والصحية حيث لا يوجد أي مستشفى إلا المستشفيات الكنسية في بعض المدن كالناصرة .
لا توجد أية جامعة يمكن أن تشكل بديلا عن الجامعات الإسرائيلية .
•يعاني المجتمع من مصادرة الأراضي المستمرة ونهب الأوقاف والمقدسات الإسلامية كما يتعرض لهجمة شرسة لهدم البيوت وإتلاف المزروعات في الجليل والمثلث وخصوصا في النقب .
•نسبة المتعلمين تزداد باستمرار ولكنها بطيئة لا تغطي احتياجات الوسط العربي في كل المجالات الحيوية .
•يتعرض المجتمع العربي لهجمة شرسة تهدف إلى تحطيم الأسرة وإشاعة ظواهر الفساد وإغراقه بالمخدرات وإسقاطه أخلاقيا ووطنيا ، وزرع بذور الفتنة الطائفية وغيرها، وإغواء الضعفاء للتجند للجيش أو الأجهزة الأمنية .
•شبه انقطاع عن العالم الخارجي وبالذات العالم العربي والإسلامي .

٢- طروحات التيارات العربية المختلفة لحل الأزمة :

•نظرية التعايش اليهودي العربي في إطار الحزب الواحد والمؤسسات الواحدة
•التركيز على مبدأ " المساواة " كرافعة أساسية لتقليص الفجوات بين العرب واليهود.
•" الإدارة الذاتية " وبالذات في مجال التعليم إضافة إلى مجالات أخرى .
• " الحكم الذاتي " والذي هو أوسع من الإدارة الذاتية ويعطي الأقلية العربية فرصا أوسع لإدارة شؤونهم في غالبية المجالات .
•"دولة كل مواطنيها " والذي يعني تخلي الجميع يهودا وعربا عن خصوصياتهم الثقافية والدينية لمصلحة " المواطنة الإسرائيلية " الواحدة.
•"دولة ثنائية القومية " وهذا حل مقترح للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ، يرمي إلى أن تكون فلسطين التاريخية دولة للشعبين يتقاسمان فيها الأدوار والوظائف حسبما يتحدد من قوانين وانظمه.

٣- موقف الحركة الإسلامية بجناحيها :

•الحركة الإسلامية وبكل موضوعية تنظر إلى الطروحات كلها على اعتبارها لا تخلو من جوانب ايجابية وأخرى سلبية ، خصوصا تلك الطروحات التي تتضمن مطالبة بالتخلي عن الخصوصيات لمصلحة هدف هلامي لا يمكن ضمان نتائجه .الواقع أن إسرائيل لن تقبل بأي حل يفقدها سيطرتها الكاملة على الدولة شكلا ومضمونا. وعليه فليس هنالك من جدوى إلا النظر إلى داخل البيت العربي مع

الدفع – وبكل الوسائل المشروعة – في اتجاه تحسين الوضع القائم من خلال قوانين أو تعديل قوانين أو التأثير في السياسات . بناء على ذلك طرحت الحركة الإسلامية بجناحيها مشروعين متكاملين : الأول – " مشروع المقاومة المدني " والذي يدعو إلى اصطفاف عربي داخلي جديد للحماية والتطوير والتركيز على عنصر " المقاومة " لا بمعناها العسكري ولكن بكل معانيها الأخرى خصوصا وأن مصطلح " المقاومة " بدا يمثل وبجدارة أسلوب المظلومين في الأرض من جهة ونموذجاً لرفض الهيمنة والقهر والاضطهاد من الجهة الأخرى . والثاني – "مشروع المجتمع العصامي" والذي لا يختلف عن الأول إلا في بعض التفاصيل والمنطلقات ، ويهدف هو أيضا إلى تحرير الوسط العربي بقدر الإمكان من التعلق بالعجلة الإسرائيلية من خلال استثمار الإمكانات المادية والبشرية والأرض في الوسط العربي لتنفيذ مشروعات قومية .

٤- الموقف اليهودي الرسمي والشعبي من الأقلية العربية :

•استطلاعات الرأي تشير إلى أن ٦٨% من اليهود يرون في الأقلية العربية خطرا على الدولة يجب مواجهته قبل فوات الأوان [البوابة الإسرائيلية للسياسة ٢٠٠٤/٤/١١] ، ٨٣%من الإسرائيليين يرون انه لا حق للعرب في إسرائيل في المشاركة في أي استفتاء حول القضايا المصيرية ومنها الانسحاب [استطلاع Ynet 10.4.2004]، ٦٠% من اليهود يؤيدون دفع عرب إسرائيل للهجرة [استطلاع جريدة هآرتس٢٠٠٢/٣/١٢].

•الحديث العلني عن الخطر الديموغرافي وضرورة مواجهته بكل الوسائل من دون النظر إلى ما ستجره هذه الإجراءات من ردود فعل عالمية : تصريحات بنيامين نتنياهو في مؤتمر هرتسليا، البروفسور شلومو افينيري ودعوته إلى ضم مناطق عربيه من وادي عاره إلى الفلسطينيين من اجل التقليل من الخطر السكاني ، كذلك البروفسور ارنون سوفير من جامعة حيفا ، والبروفسور سرجيو دي لا فرجولا .

•الحديث العلني عن الترانسفير حتى بات برنامج (حزب موليدت) العنصري وبرنامج اليمين كله والذي يشكل أكثر من ٦٠ % من الإسرائيليين .

•الإعلام الإسرائيلي وانحيازه الكامل إلى جانب الدولة في مواجهة رعاياها العرب . منها تغطيته لأحداث انتفاضة الأقصى واستشهاد ١٣ من شباب العرب . استعمال أسلوب الفصل (exclusion) بحيث يتم الحديث عن يهودي شارك في الأحداث ب- (مواطني الدولة) أما حينما يتعلق الأمر بعربي فالحديث ليس عن مواطن دولة ولكن (عرب إسرائيل) أو (العرب سكان الجليل) . إضافة إلى التعميم ، التحريض ، التغطية العسكرية لأحداث مدنية بهدف التهويش والاثاره ، أو استعمال كلمة (مشاغبون) حينما يتعلق الأمر بالعرب ،أما ا ليهود (فأخذوا القانون لأيديهم) وليسوا مشاغبين .

•لا شك أن هنالك في الجانب الإسرائيلي من يمكن أن نسميهم بالعقلاء والذين ينظرون إلى العلاقة مع العرب بطريقة مختلفة عن الغالبية الغوغائية ، إلا إنهم وبعد التعمق في وجهات نظرهم نتبين أنهم ليسوا بالشجاعة المطلوبة القادرة على الوصول إلى ما يمكن تسميته (بالمصالحة التاريخية) . يظل أقصى ما يمكن أن يطرحوه لا يتعدى (الفيتو المتبادل) أو (الوضع القائم – الستاتوس كوو) مع تدرج لمنظومة حقوق مدنية تخضع لتطورات الواقع أكثر من خضوعها لمبادئ وأصول .

الخلاصة.

يمكن أن نشير في النهاية إلى ثلاث حقائق تشكل خلاصة وضع الأقلية العربية مع الإشارة المختصرة لمعالجة الحركة الإسلامية لها :

الأولى : الوضع الناشئ والمتراكم عبر سنوات إسرائيل الـ٥٦ :

١- تحد وجودي بسبب هوية الدولة والنزعات العنصرية فيها والقوانين الظالمة التي تحكمها، إضافة إلى الدعوات المستمرة لإقصائنا أو ترحيلنا. كل ذلك نواجهه بمزيد من التمسك بالأرض شكلا ومضمونا بالاعمار والانتشار والبناء والتوسع في الجليل والمثلث والنقب ..... والعمل على تغيير القوانين العنصرية والمجحفة في حقنا ومحاربة كل الدعوات والنزعات العنصرية بكل الطرق القانونية من خلال المظاهرات والاعتصامات والأبحاث والدراسات والوصول إلى ما أمكن من وسائل الأعلام المؤثرة والمؤسسات الدولية في سبيل التأثير على مجريات الأحداث .
٢- تحدي الهوية الإسلامية والقومية والوطنية – لن نقبل الأسرلة ولا الصهينة ، سنبقى عربا مسلمين ومسيحيين نعتز بإسلامنا وعروبتنا ووطنيتنا ..... نعمل على تعزيز هذه الهوية بصقل الشخصية الإسلامية وبنائها البناء السليم المعاصر ومن خلال العمل على تغيير المناهج التعليمية التي لا تصب في صالح بناء الشخصية الإسلامية والعربية، كما نعمل على نفض غبار السنين عن وجه بلادنا الحضاري من مساجد وكنائس ومؤسسات وأوقاف، إضافة إلى تعميق الصلة بإخوتنا الفلسطينيين على اعتبارنا جميعا شركاء في المسير والمصير من خلال أعمال جمعياتنا المختلفة . نرعى عملا إعلاميا يتمثل في صحف أسبوعية ومجلات ونشرات وملصقات ومعارض كتب وغيرها نرعى كذلك كليات للعلوم الشرعية والإنسانية وننظم الدورات في كل مجال . نرعى عملا نسائيا جديا من اجل النهوض بنصف المجتمع. كل ذلك وغيره جزء من نشاطنا في حماية الهوية.
٣- تحدي الحقوق المدنية والسياسية – مواجهة كل القوانين العنصرية ومحاولة فضحها وتغييرها بقدر الإمكان ... النضال الجماهيري والقانوني لتحقيق الحقوق الفردية والجماعية ، وخصوصا سجناء الحرية الذين حرموا حتى الآن من أن يُشملوا في عفو أو تبادل لأنهم من الأقلية العربية في إسرائيل.

<u>الثانية:</u> فرض وجودنا على أجندة العرب [الجامعة العربية]، والمسلمين [رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي] من خلال تعميق التواصل حيثما أمكن ذلك قانونيا وعمليا. الاستفادة من كل الإمكانات المادية والعلمية والتخصصية لتعزيز الصمود وحماية الوطن والكرامة ، والحصول على الاعتراف والتعاون العربي بعيدا عن شبح التطبيع . التواصل - في تصورنا – يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- المصالحة بين النظام العربي الرسمي والقوى الحيَّة في الوطن العربي والإسلامي وخصوصا التيارات الإسلامية، من خلال إطلاق الحريات واعتماد التعددية الحزبية والابتعاد عن سياسة الإقصاء والاستئصال ، كفيلة بتخفيف الضغط عن العرب داخل إسرائيل، فكثيرا ما تأخذ إسرائيل في تعاملها مع العرب النموذج العربي نفسه في التعامل مع شعوبه : القمع والقهر والسيطرة الكاملة .
- التواصل الايجابي بين الدول العربية والأقلية العربية في إسرائيل على المستوى الرسمي والشعبي،سيقف سدا منيعا أمام "سياسة العزل" الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية .
- التواصل مع الأقلية العربية في إسرائيل سيسد فراغا كبيرا على جميع المستويات ، خصوصا وأن إسرائيل تسعى دائما لإبقاء الأقلية العربية عاجزة عن أي شكل من أشكال الاعتماد على الذات، لذلك فهي تعمل على بقاء الفجوة شاسعة بين وضع العرب من جهة ووضع اليهود من الجهة الأخرى . نجاح الأقلية العربية في اختراق هذه السياسة يعتمد كثيرا على ما يمكن للعالم العربي أن يقدمه لإقامة بنى تحية ثقافية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تخلق (حالة ردع) تحصن المجتمع الفلسطيني من التعلق الدائم بالسياسة اليهودية التي تقف في الغالب على النقيض من المصالح العربية والإسلامية.
- التواصل سيضمن للأقلية العربية القدرة على إقامة المؤسسات القومية والتي يمكنها أن تحد من عمل المؤسسات القومية اليهودية ، وأن تطور عملا جماعيا عربيا داخل إسرائيل يعتمد نفس قواعد

اللعبة والذي سيحقق مكاسب جليلة لخدمة الأقلية العربية ولو على المستوى البعيد . يمكن بناء على هذه الرؤية إقامة [الوكالة العربية] في مقابل (الوكالة اليهودية)، [والصندوق القومي العربي] في مقابل (الصندوق القومي اليهودي)، [والمنظمة العربية العالمية] في مقابل (المنظمة الصهيونية العالمية) ، وهكذا . لا شك عندي أن الدول العربية تستطيع المساعدة في إقامة مثل هذه المشروعات والتي ستملأ فراغا هائلا خصوصا في الحفاظ على الأرض والمقدسات والعقارات في المناطق الحساسة كمدينة القدس ، ومنع التسلل اليهودي إليها مستغلين الأوضاع المادية الصعبة للعرب إلى غير ذلك من المشروعات ، بل إن هذه السياسات يمكن أن تحقق وجودا حقيقيا للعرب داخل مناطق تعتبر هامة جدا بالنسبة للعرب كمدن : عكا، حيفا، يافا، اللد ، الرملة وبئر السبع، واستثمار استعداد قطاعات من اليهود لبيع أملاكهم لمن يدفع أكثر .

•في ظل غياب المشروع العربي والإسلامي النهضوي الشامل والموحد ، وتمسك النظام العربي الرسمي على الأقل بالسلام كخيار استراتيجي، لا بد وأن يستثمر هذا التوجه ايجابيا في حماية وتطوير الأقلية العربية من خلال التواصل الميداني واستثمار التناقضات والانقسامات في المجتمع الإسرائيلي التي تتعاظم حدتها وتكبر كلما كان الأمر متعلقا بالمجال الديني والثقافي والمدني، أكثر منه على الصعيد السياسي .هذه الحالة يمكن استغلالها لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية واقتصادية طموحة ستستفيد حتما من هذه التناقضات في المجتمع اليهودي الذي سيميل بعضه إلى دعم هذه المشروعات لأسبابه الخاصة .

•التواصل يجب أن يبدأ متواضعا طموحا جديا وعلميا ومثابرا ، من خلال : ١- فتح أبواب الجامعات المصرية والعربية أمام الطالب العربي في إسرائيل ، خصوصا لنيل الدرجات العليا: الماجستير والدكتوراه . ٢ – تعميق العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات في الجانبين لاستثمار المساحات البحثية وتقديم الدراسات العلمية التي تساعد في توضيح الحالة العربية داخل إسرائيل وعرضها على الجهات المختصة إقليميا وعالميا . ٣ – الاستفادة من خبرات منظمات المجتمع الأهلي العاملة على الساحة العربية والاستفادة من إمكاناتها لدعم خطط ومشروعات الأقلية العربية داخل إسرائيل. ٤ – التركيز في المرحلة الأولى على مجموعة أولويات ذات صبغة وحدوية وأقل إثارة للجدل ، مثل قضية القدس والأقصى ، كبداية لفحص القدرات والامكانات وحيوية العمل والتنفيذ .

<u>الثالثة :</u> تغيب ملف الأقلية العربية عن جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مما أثار جدلا حول وضعية الأقلية العربية وعلاقتها بما يجري من حولها . لا بد من التأكيد على وحدة القضية حتى وإن كانت منفصلة سياسيا ، وتعميق هذه الوحدة شعبيا ومؤسساتيا حتى وإن لم يعترف بذلك الطرف الإسرائيلي . أهم ما في هذا الجانب هو المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف ومدينة القدس المقدسة على اعتبارها الرمز الذي يجمع روحيا وفعليا العرب والمسلمين ولنا في هذا الموضوع دور كبير .

<u>مستويات التعامل (الإسلامي) مع قضية الأقلية العربية ٤٨ برمتها</u>

١- المستوى الأيديولوجي الصرف : فهذه قضية تتجاوز دائرة الصراع في وضعه المدني والسياسي إلى دائرة التحولات الكبرى المنتظرة على مستوى الأمة كلها وإقامة الخلافة الإسلامية والتي ستنسخ كل الكيانات الموجودة وتستبدلها بكيان واحد يضع العرب والمسلمين في الموضع الذي حدده الله سبحانه [كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله] .

٢-المستوى الأيديولوجي الواقعي : يأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود من غير تنازل عن الثوابت ويحاول أن يخرج منه بأقل ما يمكن من خسائر وأكبر ما يمكن من إنجازات .هي سياسة مرحلة

الاستضعاف والتي لها ما يبررها في سيرته صلى الله عليه وسلم .إنها الشكل الأكثر مناسبة لنا كأقلية عربية داخل إسرائيل والتي تستحق أن نطلق عليها [الواقعية الشامخة] .
٣-المستوى الواقعي الصرف : وهي واقعية الاستسلام وعقلانية الخضوع والخنوع ، وهذا أبعد ما يكون عن تطلعات الشرفاء من العرب والمسلمين وهي بالضرورة أبعد ما تكون عن تفكيرنا ومنهج حياتنا وأساليب تعاطينا مع قضيتنا .*

* طَالب الشيخ/ إبراهيم صرصور فى نهاية كلمته بالندوة بالتوحيد بين جناحى الحركة الإسلامية باعتباره نتيجة من نتائج التواصل فى هذه الندوة

الملحق الأول

١- وثيقة الاستقلال لسنة ١٩٤٨: فيها إعلان واضح وصريح عن (إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل)
٢- قانون الكنيست لسنة ١٩٩٤ : والذي ينص على تلاوة فقرات من المزامير أمام الحضور في جلسات افتتاح الكنيست ، كذلك ترتيل النشيد الوطني حسب نص محدد يتحدث عن (آمال وأماني الشعب اليهودي في أرض صهيون)
٣- قانون تشريع فلسطين (الانتداب) [دفاع] لسنة ١٩٣٧ ، وأنظمة الدفاع (طوارئ) لسنة ٩٤٥ ١: والذي يعطي حسب البند السادس من القانون الصلاحيات الكاملة للحاكم العسكري أو المسؤول الحكومي في التصرف الكامل بالحياة المدنية للأفراد.
٤- قانون أساس – كرامة الإنسان وحريته لسنة ١٩٩٢ : رغم انه يعتبر من القوانين التي افتتحت مرحلة ما اصطلح على تسميتها (بالآكتيفزم القضائي)، إلا أنه يبقى فارغا من مضمونه الحقيقي حينما يتعلق الأمر بالعرب أو يهودية الدولة . القانون يؤكد على يهودية الدولة وديمقراطيتها وهما مصطلحان متنافران في كل ما يتعلق بالعرب ، حيث تبقى الدولة ديموقراطية حيال مواطنيها اليهود ويهودية دائما حيال مواطنيها العرب . يستثني البند (٦) للقانون الجيش والأمن والشرطة من استحقاقات القانون في كل ما له علاقة بالعرب ، كما أن البند (١٢) يمنح الحق للسلطات في تجميد القانون في حالات الطوارئ ، أي يقدم مصلحة الدولة ويهوديتها على ديمقراطيتها والحقوق المدنية المترتبة عليها .
٥- قانون العودة لسنة ١٩٥٠ : والذي تعطي مواده الحق الكامل لكل يهودي في العودة إلى إسرائيل،في إطار عملية سميت (عالياه – الارتقاء) في إشارة للعودة إلى إسرائيل من المنافي . هذا القانون يحرم الفلسطيني حتى ممن يحمل الجنسية الإسرائيلية من العودة إلى وطنه .
٦- قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ : والمرتبط مباشرة بقانون العودة ، حيث يمنح هذا القانون اليهودي الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي تطأ قدماه أرض إسرائيل، فهو محدود جدا وليست هنالك دوائر مختصة لتنفيذه كدائرة الهجرة في دول كثيرة .يبقى تنفيذ مواد القانون بيد وزارة الداخلية أو من ينوب عنها، حيث يبقى للمخابرات الدور الأكبر في النظر في الطلبات المقدمة من العرب لجمع الشمل . حق اكتساب الجنسية حسب القانون مطلق لليهود ومحدود جدا لغيرهم .
٧- قانون التعليم الرسمي لسنة ١٩٥٣ : يشير في مواده إلى نوعين من التعليم لا علاقة لهما على الحقيقة بالتعليم العربي هما : التعليم الرسمي والتعليم الرسمي الديني . أهداف التعليم لا علاقة لها في الجوهر مع العرب ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العرب وحضارتهم ودينهم وتراثهم. الأهداف للتعليم حسب القانون هي : قيم الدولة كيهودية وديموقراطية، تاريخ ارض إسرائيل ودولة إسرائيل ، توراة إسرائيل وتاريخ الشعب اليهودي، تراث إسرائيل والثقافة اليهودية وذكرى الكارثة والبطولة . يشير القانون بكلمات واضحة إلى ضرورة [تذويت] كل ما له علاقة باليهود، أما العرب وثقافتهم ودينهم فلا يشير القانون لأكثر من (التعرف) عليها. وعليه فليس هنالك في القانون بند واضح يعطي الأقلية العربية الحق في تعلم دينها وتراثها وحضارتها بعكس اليهود. البرامج في غالبيتها تضعها طواقم يهودية تحرص على الرؤية اليهودية للثقافة عموما . لا نستغرب والحالة كذلك أن يطالب الطالب العربي بتعلم التوراة والأدب العبري والتاريخ اليهودي كجزء إجباري من الدراسة في كل مراحلها، بينما لا يتعلم ثقافته الدينية والتاريخية إلا بمقادير معينة ليست إجبارية، مما انعكس سلبا على الشخصية الإسلامية والقومية والوطنية للعربي داخل إسرائيل . هذا من حيث المبدأ، أما فيما

يتعلق بالدعم المادي للتعليم العربي مقارنة بالتعليم اليهودي فحدث ولا حرج، نشير إلى بعضه حينما نعرض للقوانين ذات الصلة بالموضوع .
٨- قانون المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لسنة ١٩٥٢، قانون الصندوق الأساسي (جبايه وتبرعات) خارج لسنة ١٩٥٦، قانون صندوق إسرائيل للأراضي لسنة ١٩٥٣ : منحت هذه القوانين المؤسسات المتعلقة بها الصلاحيات الكاملة لرعاية المصالح اليهودية المحضة والتي لا دخل للعرب بها . أنيط بهذه المؤسسات تقديم الكثير من الخدمات للمجتمع اليهودي ابتداء بتوفير الأرض والأموال لليهود من اجل استعمار الأرض المصادرة من العرب وأملاك الغائبين من اللاجئين الفلسطينيين ، وهي تصرف آلاف الملايين من الدولارات من اجل توفير الدعم المادي والمعنوي للمستوطنين اليهود . استغلت الحكومات الإسرائيلية هذه المؤسسات من اجل التخلص من التزاماتها تجاه الوسط العربي ، بحجة انه لا علاقة لها بما تقدمه هذه المؤسسات اليهودية الصرفة للوسط اليهودي ، مما يشكل اكبر كذبة في التاريخ . من المهم أن نؤكد هنا أن هذه المؤسسات هي التي كانت تشتري الأراضي وترعاها منذ أواخر العهد العثماني والانتداب البريطاني ، وخصوصا الوكالة اليهودية التي تأسست عام ١٩٢٠ . فعلى سبيل المثال فان ميزانية الوكالة اليهودية في موضوع التطوير سنة ١٩٧٢-١٩٧٣ كانت ٤٦٥ مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية التطوير لحكومة إسرائيل لنفس السنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ هي ٦٠٤ ملايين دولار، وفي الحقيقة ففي حالات كثيرة تفوق ميزانية التطوير للوكالة اليهودية ميزانيات التطوير الحكومية . الوكالة اليهودية لها حضور جدي في تكوين بنية الاقتصاد الإسرائيلي . معنى هذا الكلام أن كل القطاع الاقتصادي الخاضع للوكالة اليهودية والتي تمتلك جزءا منه لن يكون هنالك حق للعرب في المطالبة بحصة منه . من بين هذه الشركات التي تمتلكها الوكالة أو تمتلك غالبية أسهمها : شركة راسكو وتعتبر من اكبر شركات البناء في الدولة. وشركة تطوير أراضي إسرائيل المحدودة ، ثلث شركة المياه الإسرائيلية (مكوروت)، ٢% من شركة عميدار للبناء والتي تدير وتدعم مئات آلاف الوحدات السكنية ، كما لها أسهم هامة في ملكية خطوط الشحن القومية البحرية (تصيم) . الدارس لكيفية دعم الوكالة اليهودية لعملها الهائل يجد في تفسير السبب الذي من اجله سمح لها أن تبقى على وجودها الذاتي والمستقل ، فان ذلك يشير إلى مغزى شخصيتها كمؤسسة مستقلة تعمل على استمرار التجزئة اليهودية العربية للمجتمع الإسرائيلي، إلى جانب العمل على إنجاز المشروع الصهيوني الذي لم يكتمل بعد . وهكذا فان هذه المؤسسات القومية غير الحكومية، ولكونها منظمات يهودية صهيونية ، فإنها تخدم القطاع اليهودي فقط ، وبواسطة هذه المؤسسات تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تجد الذريعة السياسية للالتفاف حول الأقلية العربية في عدم إيفائها بالالتزامات المادية الداعمة لها . والإبقاء على هذه الازدواجية في إدارة شؤون البلاد يعفي الحكومات الإسرائيلية من المساءلة عن عدم تقديم الميزانيات المطلوبة للوسط العربي، بينما الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي منتدبان للعمل فقط لصالح السكان اليهود، ولحصر مصادر الثروة لصالح القطاع اليهودي . [انظر لتفاصيل أخرى : محمد سعيد ريان : المبني والمعرب في دنيا السياسة – العرب في الدولة اليهودية من المواطنة المنقوصة إلى السيطرة الاستعمارية ، مركز الحضارة العربية- القاهرة ٢٠٠٢] .
٩- قانون أساس أراضي إسرائيل ، وقانون أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠ : والذي يعتبر الأراضي ملكا للدولة يمنع منعا باتا نقل ملكيتها إلا بإذن خاص يجعل من تملك العربي ارض الدولة أمرا يكاد يكون مستحيلا ، إلا في حدود ضيقة لا تتعارض مع المصلحة العليا للدولة . قوانين مصادرة الأراضي العربية هي أيضا عنصرية إلى حد يجعل الـ ٢% المتبقية في ملكية العرب بعد مصادرة ٩٨% منها ،

تحت سيف التهديد تحت مختلف الذرائع وخصوصا المخططات القومية للشوارع والمناطق الخضراء وخطوط الكهرباء وسكك الحديد والمقابر والمناطق العسكرية إلى غير ذلك من الحجج .
١٠- قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧ : الفقرة [ج] والمتعلقة بتنفيذ القانون خارج حدود إسرائيل . بنود هذه المادة تصب اهتمامها على اليهود والمؤسسات اليهودية خارج إسرائيل ، حيث لا ذكر هنالك لكلمة (إسرائيلي) . حقوق اليهود مقدمة على حقوق المواطن (العربي). مؤسسات عربية إسرائيلية في الخارج غير محمية حسب مواد القانون، بعكس اليهودية حتى وان لم تكن إسرائيلية.
١١-قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠ : صادر أوقاف المسلمين ووضعها تحت سيطرة الحارس على أملاك الغائبين، لا من اجل إرجاعها لأصحابها ولكن من اجل تحويلها حسب مواد القانون لجهات إسرائيلية بهدف استغلالها لمصلحة الأكثرية اليهودية . البند (٤) وما بعده للقانون ينزع حق المسلمين في أي سيطرة على الأوقاف وينقلها لملكية الدولة عن طريق ممثلها. البند (١٩) يعطي الحق للحارس في بيع وتأجير أملاك الوقف حسبما يراه مناسبا خصوصا (لدائرة التطوير). البند (٢٩ أ) أعطى صلاحيات للحكومة لتعيين لجان أمناء للوقف الإسلامي غير المختلف عليه بهدف تصفية هذه الأوقاف عن طريق لجان عربية هي اقرب إلى وكلاء الدولة منها إلى حماة لحق المسلمين في الوقف.
١٢- قانون حماية الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧ : البند (٤) من القانون يمنح الحق الكامل لوزير الأديان / الداخلية تحديد ما إذا كان موقع ما مقدساً أم لا . هذه الحقيقة حولت مئات من الوقفيات الإسلامية إلى أماكن تسيئ إلى قدسيتها . للإطلاع على كثير من التفاصيل ، ننصح متابعة موقع " الجمعية الإسلامية لرعاية الأوقاف والمقدسات " : www.aqsa-mubarak.org.
١٣-أنظمة حماية الاماكن المقدسة لليهود لسنة ١٩٨١ : حدد الأماكن المقدسة لليهود فقط وسماها بشكل واضح ، بينما لا يوجد قانون يحدد قدسية الأماكن الإسلامية بناء على معايير محددة قائمة على التعريفات الشرعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية متعلقة بالأهداف الصهيونية التي ترى في تحرير أي موقع إسلامي مسا وتهديدا ليهودية الدولة .
١٤- قانون الخدمات الدينية لليهود لسنة ١٩٧١ : والذي أعطى اليهود الحق كاملا في تنظيم شؤونهم الدينية إلى حد إقامة حكم ذاتي ديني يحظى بدعم الدولة والحكم المحلي ،من أهم صورها إقامة المجالس الدينية اليهودية واسعة الصلاحيات في كل ما يتعلق بالخدمات الدينية . في المقابل ليس هنالك من قانون أو أنظمة تمنح المسلمين الحق في إدارة شؤونهم الدينية والتي تبقى متعلقة بإرادة الوزير أو بمنِّ الحكومة ، الأمر الذي أدى إلى تخلف واضح في الخدمات الدينية الإسلامية .
١٥- أنظمة قسم التربية التوراتية في وزارة المعارف : والذي يعطي الدعم المالي غير المحدود لتعليم التوراة والعلوم الدينية اليهودية وتشجيع الفن في أقسام التوراة وإقامة المكتبات العامة وتنفيذ مشروعات الأدب والعلوم التوراتية، إضافة إلى التعليم اليهودي الصهيوني . في المقابل ليس هنالك في القانون ما يضمن أية صورة من صور الدعم لتعليم الدين والثقافة الإسلامية .
١٦- مرسوم تشريع فلسطين لسنة ١٩٢٢ ولسنة ١٩٤٧ : والذي يحكم أنظمة المحاكم الشرعية الإسلامية والتي بقيت إلى هذا اليوم ضيقة إلى ابعد حد ، خصوصا بعد التعديل الجديد الذي أدخلته الكنيست والمسمى " قانون محاكم شؤون العائلة " . هذا الوضع أبقى المحاكم الشرعية في وضع متخلف على جميع المستويات البنيوية والمهنية ، إلا من تطوير ما طرأ في الفترة الأخيرة كنتيجة من إلحاح عربي رسمي وشعبي . أما فيما يتعلق باليهود فقد الغي البند (٥٣) والمتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية اليهودية واستبدل بقانون مستقل واسع جعل من هذه المحاكم موازية للمحاكم المدنية المركزية والعليا. البند (٨٢) يعترف باللغة العربية كلغة رسمية، إلا أن العربية أيضا لم تحظ بالحماية القانونية مثل اللغة العبرية، وعليه تبقى وضعيتها اقل شأناً وحماية.

الملحق الثانى

قائمــة بمشـــاريع واقتراحـــات قــوانين عنصــرية قــدمت للكنيســت فــي الســنوات الثلاثــة الأخيــرة

١- قانون ضمان إسقاط حق العودة
٢- قانون حظر دولة معادية .
٣- مشروع قانون الجنسية [تقييد جنسية شريك حياة] – ٢٠٠١
٤- إلغاء تجنيس زوج وزوجة – ٢٠٠١
٥- إلغاء الجنسية للمتورط في نشاط إرهابي ضد الدولة (يُستثنى من ذلك أعمال إرهابية ضد العرب – الحالة الفلسطينية) – ٢٠٠٢
٦- إلغاء الجنسية – ٢٠٠٢
٧- مشروع قانون تشجيع الهجرة إلى الدول العربية – ٢٠٠١
٨- مشروع قانون يوم الاستقلال [تعديل – منع إحياء ذكرى النكبة] – ٢٠٠١
٩- مشروع قانون أراضي إسرائيل [تعديل – تخصيص الأراضي للاستيطان اليهودي] – ٢٠٠٢
١٠- مشروع قانون لجان التحقيق [تعديل – إيقاف عمل لجنة " اور "] - ٢٠٠٢
١١- .مشروع قانون الإعلان عن الحركة الإسلامية كتنظيم محظور .
١٢- .مشروع قانون منع الدفن في منطقة الحرم القدسي وتحديد الدفن في البلدة القديمة.
١٣- .اقتراح قانون أساس الكنيست – منع تأييد عضو كنيست لأطراف معادية.
١٤- اقتراح قانون تسجيل السكان – [تعديل – إعلان الولاء للدولة وللعلم وللنشيد]

<u>تعقيب</u> د/ عبد العليم محمد

اسمحوا لى أولا أن أتوجه بالشكر للأمانة العامة للجامعة العربية ومركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة. ومن نافل القول أن أشير إلى أن مهمتى كمعقب صعبة لاعتبارات عديدة. فالمتحدثون أو مقدمو الأوراق ليسوا مجرد باحثين أو كتاب، كما أنهم ليسوا مجرد أصحاب رؤى، ولكنهم قادة وسياسيون يجمعون بين النظر والعمل. وموقعهم يختلف عن موقع المراقب أو الباحث المتأمل، وإنما هم رموز وقادة للأقلية العربية الفلسطينية فى إسرائيل.

أود أن أشير بعد ذلك إلى عنوان هذه الندوة "استراتيجية التواصل مع فلسطينيى ٤٨"، وأنا لا أخفى إعجابى بكلمة "التواصل" التى تجمع بين معنيين: معنى الشحنة العاطفية الوجدانية التى يحملها الأخ لأخيه أو الصديق لأحبائه، والمعنى السياسى الذى يركز على مد الجسور وفتح قنوات الاتصال والحوار والتفاعل وتبادل الرؤى بحيث يكون هناك مردود، ويتعرف كل طرف على رؤى الآخر. وهذا التواصل يأتى بعد فترة طويلة جداً ساد فيها اللبس والالتباس وسوء الفهم لأوضاع عرب ٤٨. وتراوح عدد هؤلاء عشية النكبة ما بين ١٥٦ ألفاً و١٦٠ ألفاً، بينما حُمل الباقون وشردوا وطردوا بشهادات موثقة من بعض المؤرخين الجدد فى إسرائيل، ومنهم بنى موريس الذى أرخ لهذه الفترة بما لا يدع مجالاً للشك فى أن الصهيونية والدولة الإسرائيلية طردت بالقوة والعنف -وفقاً لمخطط مدروس- اللاجئين الفلسطينيين من أراضيهم. هذا بالرغم من تراجع بنى موريس حالياً عن بعض آرائه بالقول إنه كان من الأفضل لإسرائيل أن تجهز على ما تبقى من الشعب الفلسطينى فى أرض دولة إسرائيل. وأنا أقول ذلك كله لأدلل على صعوبة وضع عرب ٤٨، وبالرغم من ذلك استطاعت هذه الأقلية أن تفرض وجودها وتضع علامات بارزة فى مسيرة النضال الفلسطينى والعربى. وقد أصبح يوم ٣٠ مارس يوماً للأرض بفضل ما قدمه عرب ٤٨ من دماء وشهداء عندما احتجوا على وثيقة تصادر ما تبقى من أراضيهم فى الجليل والمثلث وغيرها. وقد درج الفلسطينيون على الاحتفال بذلك اليوم سنوياً.

لقد قدم فلسطينيو ٤٨ فى انتفاضة ١٩٨٧ لإخوانهم وأشقائهم فى الضفة الغربية وغزة كل عون ممكن سياسى ومادى ومعنوى. وكذلك حدث مذ بداية انتفاضة الأقصى أواخر عام ٢٠٠٠، حيث كان لفلسطينيى ٤٨ نصيبهم من الشهداء والتضحيات فسقط منهم ١٣ شهيداً أطلقت عليهم

القوات الإسرائيلية النار عمداً وعلى مقدمة أجسادهم.وكلنا يعلم أن اللجنة التى تشكلت لدراسة هذه المشكلة حملت الدولة الإسرائيلية والأمن العام الإسرائيلى مسؤولية القتل العمد لهؤلاء.

عندما نتحدث عن وضع فلسطينى ٤٨، يلفتنا أن هناك محطات أساسية لتطور هذه الأقلية: فبعد فترة من الحكم العسكرى الذى استمر حتى منتصف الستينيات، وبعد أن كانت أجهزة الأمن العام الإسرائيلية هى الوحيدة التى تتعامل مع أوضاع هذه الأقلية باستثناء حزب ماباى (ثم حزب العمل لاحقاً)، خُلقت وضعية جديدة بعد عدوان ١٩٦٧ فيها بعض النواحى الايجابية لعرب ٤٨.فبالرغم من النكسة واقتراب إسرائيل من تحقيق حلم إسرائيل الكبرى من خلال ضم الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وحديث بعض الكتاب الإسرائيليين عن جمهورية إسرائيل الثانية، إلا أننى أرى أنه قد وضع بعد هذا العدوان الأساس لجمهورية فلسطين الأولى حيث حدث تلاحم وتلاقى وتفاعل وحوار بين فلسطينيى ٤٨ (الذى عاشوا تلك الفترة من العزلة الكئيبة عن إخوانهم وبنى جلدتهم وعن محيطهم العربى الإسلامى) وبين أشقائهم فى الضفة الغربية وغزة. وهذا التلاحم طور هوية هذه الأقلية، وفى ذات الوقت طور الإدراك والوعى السياسى لديهم. فخطاب الهوية ليس معطى جامداً أو ثابتاً، بل هو كأى خطاب يتعرض لعوامل تسهم فى تطويره وتقدمه. لقد كانت هذه النقلة فى أوضاع عرب ٤٨ بالرغم من ظاهرها السىء تحمل لهم ولادة جديدة وحلقة أخرى فى تطور هذه الأقلية.

ولا يخفى أن نضال عرب ٤٨ نضال مزدوج، فهم يناضلون على المستوى المحلى والمناطقى والإدارى والبلدى لتحسين شروط حياتهم وتعظيم مخصصاتهم فى مجالات الصحة والتعليم والثقافة، ويناضلون أيضاً لإعمال الحق فى المساواة المدنية والسياسية والتمثيل السياسى المتناسب مع وزنهم العددى فى المجتمع الإسرائيلى. وهذا النضال المزدوج ليس مضمون النتائج إذ تحفه العقبات والصعاب الهيكلية المرتبطة ببنيان دولة إسرائيل كونها دولة يهودية تعلن صباح مساء أنها دولة اليهود. ويبدو لافتاً أن إسرائيل تسعى حتى الآن للحصول على اعتراف القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بها كدولة اليهود، مثلما حدث فى مؤتمر العقبة فى يونيو ٢٠٠٣ ثم فى زيارة آرييل شارون إلى واشنطن فى ابريل ٢٠٠٤. هذه الدولة اليهودية تسن تشريعات وقوانين تمييزية واضحة لاسيما فى مجال تملك الأراضى، لأن الأرض هى محور السيطرة الإسرائيلية، وهى محور النضال العربى لفلسطينيى ٤٨.

ومن التحديات الأخرى التى تواجه هذه الأقلية جنوح الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين أكثر، حيث أصبح يتوافق أكثر مع سياسة شارون (حتى لو تحفظ كثيرون على شخص شارون بسبب فضائح الرشوة والفساد). فممارسات شارون المتطرفة تحظى بتوافق الرأى العام الإسرائيلي. وهناك أيضاً مشكلة غياب صورة معاناة عرب ٤٨ عن المجتمعات الدولية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات المهتمة بالمساواة على الصعيد العالمى. وهذا تحد كبير يواجه هذه الأقلية.

وبالرغم من هذه الوضعية المركبة والمعقدة والمعاناة المستمرة لعرب ٤٨ بسبب طبيعة الدولة اليهودية والقوانين العنصرية والتمييزية الواضحة، فقد استطاع عرب ٤٨ أن يحققوا إنجازات ملموسة حيث أصبحوا رقماً مهماً فى المعادلة السياسية الإسرائيلية، وأصبحوا يتمتعون بالحضور السياسى من خلال التمثيل فى الكنيست أو فى المستويات البلدية، وإن كانوا –كما أشار الشيخ إبراهيم صرصور– فى مجمل القضايا الكبرى كالانسحاب من غزة وإقامة الدولة الفلسطينية خارج الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية. وربما يتغير هذا الوضع مستقبلاً لأن حقائق الديموجرافيا مهمة، وقد يصل عرب ٤٨ إلى ٢٥% من سكان إسرائيل بحلول عام ٢٠٢٥.ومن الضرورى أن تتحول هذه الحقيقة الديموجرافية إلى ديناميات وفعاليات ومؤسسات تمثيلية سياسية، حتى يتمكن عرب ٤٨ من التأثير فى المشهد العنصرى الاسرائيلى القائم حالياً. ومن الأهمية بمكان استحضار مثال انهيار النظام العنصرى فى جنوب افريقيا الذى لم يحدث إلا تحت ضغط تحول الحقائق الديموجرافية إلى أنشطة وفعاليات سياسية وحزبية، بحيث تمكنت الأغلبية السوداء من فرض نفسها على الداخل والخارج من خلال نضال بعضه سلمى وبعضه عنيف.

والآن آتى إلى التعقيب على الورقتين اللتين تقدم بهما الأستاذ محمد بركة والشيخ إبراهيم صرصور، وأكرر أننى سأقدم قراءتى الأكاديمية الخاصة لهاتين الورقتين. وقد يتبادر إلى الذهن عند قراءة الورقتين لأول وهلة أن بينهما اختلافات عميقة، لكننى أرى أن هناك تشابهاً هيكلياً وبنائياً فى مضمون الورقتين. ويتجلى هذا التشابه فى تشخيص وضع الأقلية العربية وإمكانيات الحركة السياسية. وإذا كان الجهد الأساسى لقيادات ٤٨ يتركز على تحسين وضع هذه الأقلية الاجتماعى والمدنى والتعليمى والصحى والثقافى والبلدى (وهى مطالب مهمة لهم)، إلا أن هناك توجهاً للتأثير فى المعادلة السياسية وطبيعة الدولة الإسرائيلية. ذلك أن هذه الدولة هى دولة بعض مواطنيها وليست كل مواطنيها. والورقتان تتفقان على هذا التشخيص.

تتفق الورقتان أيضاً فى أن المؤسسات السياسية لعرب ٤٨ تعانى من تناقضات. وهناك أزمة أو تناقض بين الانتماء الاسرائيلى والانتماء للأمة العربية والإسلامية والشعب الفلسطينى. وأنا أذكر أنى قرأت حديثاً مطولاً للنائب عزمى بشارة مع مندوب صحيفة هآرتس الإسرائيلية. وقد سئل فيه عزمى بشارة عن كيفية توفيقه بين كونه مواطناً إسرائيلياً يحتل مقعداً فى الكنيست، وبين انتماءاته القومية والوطنية، فرد بشارة قائلاً: إن هذه المسألة كان فيها معاناة كبيرة وجسيمة، وكان لابد من دفع الثمن لقاء هذه التوليفة من الانتماء. ومن المسلم به أن الجميع يعانى من هذه الأوضاع وليس عزمى بشارة فقط. وأنا أقول ذلك كله لأننى أريد أن نستوعب حقيقة الأوضاع التى تمارس فيها هذه الفعاليات السياسية دورها، وتؤكد بالرغم منها انتماءها لمحيطها العربى والإسلامى.

إن الكثيرين منا يضعون الدين والعلمانية على طرفى نقيض، فليس الخيار بين الدولة العلمانية أو الدولة الدينية إذ لا يوجد مجتمع علمانى محض، ولا يوجد مجتمع دينى بالكامل. فهناك تداخل وتزاوج بين هذين النمطين. والدين يجيب على أسئلة كبرى تخص الاحتياجات الروحية والفلسفية المتعلقة بالإنسان والكون، ومعلوم أنه ليس من وظيفة العلم أن يجيب عن هذه الأسئلة الكبرى. فهناك إذاً هذا التداخل بين الدينى والعلماني، وهو الأمر الذى يطرح علينا مهمات كبيرة فى إعادة النظر فى المفاهيم والتقدم صوب صيغ مختلفة للتوفيق بين هذا وذاك. أقول هذا لأؤكد على تشابه الورقتين ربما باستثناء ما تحدث عنه الشيخ إبراهيم صرصور من هدف الوصول إلى إقامة الخلافة، الذى قد يكون حلماً طوباوياً يتعاطف معه كثيرون بالرغم من استحالة تحققه. علينا أن نجتهد إذاً فى فهم الدين لإيجاد صيغ تساعدنا على قبول المبادئ العلمانية التى يمكنها أن تساعد المجتمعات العربية والإسلامية على تجاوز المحنة التى نمر بها الآن.

النقطة الأخيرة فى تعقيبى تخص مستقبل عرب ١٩٤٨، وأكرر إننى أتحدث عن رؤيتى كمراقب قد تغيب عنه معطيات ومتغيرات كثيرة. لكننى أتصور أن التوحد بين أجنحة الحركة السياسية العربية فى أوساط عرب ١٩٤٨ هو مطلب أساسى. والتوحد بمعنى طرح برنامج وطنى مشترك يجمع بين مطالب الجميع فى صيغة تحقق الذاتية السياسية والأيديولوجية لكل فريق. وفى اعتقادى أنه كما تأثر عرب ١٩٤٨ بالانفتاح على فلسطينيى الضفة وغزة بعد نكسة ١٩٦٧، فإنه لو حدثت نقلة أخرى فى اتجاه التصالح بين جناحى المشروع الوطنى الفلسطينى العلمانى والإسلامى، فإن

ذلك سيمثل دافعاً وحافزاً للتقارب داخل عرب ١٩٤٨.

اعتقد أخيراً أنه من الضرورى أن يتوجه عرب ٤٨ للرأى العام الإسرائيلى، وهو رأى عام يلعب دوراً مؤثراً فى المؤسسة وقراراتها. أقول هذا وأنا أعلم أن هذا التوجه دونه عقبات كثيرة. لكن علينا أن نبنى استراتيجية "الإلحاح" وأن نتجنب اليأس فى مخاطبة الرأى العام الإسرائيلى. وعلينا أن نتذكر أن هناك إلحاحاً من جانبهم للحصول على تأييد عالمى ليهودية الدولة. وأظن أن مخاطبة الرأى العام الإسرائيلى يمكن أن تتيح لنا التأثير فى المؤسسة الإسرائيلية لاسيما أن مجتمعاتنا العربية ليس لديها مشكلة مع اليهود. ومعلوم مدى ما تمتعوا به من عدل بداية من تواجد اليهود فى الأندلس فى العصر الذى سموه "عصر التعايش الذهبى"، ناهيك عن استقرار أوضاعهم فى مصر واليمن والعراق لولا الفتن التى أشعلتها الصهيونية بهدف حمل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. فنحن ليس لدينا مشكلة مع اليهود وإنما مع المؤسسة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية.

أختم بالقول إن نضال الأقلية العربية فى إسرائيل بحاجة إلى دعم المحيط العربى، ودعم كافة الهيئات والمنظمات الحكومية والمدنية حتى يتمكن عرب ٤٨ من لعب الدور المهم والمنشود فى التأثير على المعادلة السياسية فى إسرائيل.

المناقشات

السفير/ محمد صبيح

بداية أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – والأستاذة الدكتورة، نادية مصطفى مديرة المركز، كما أتقدم بالشكر لجامعة الدول العربية لرعايتها هذا اللقاء، كما أرحب بكم ترحيباً غير عادياً فأنتم فى القلب وفى سويداء العين، أنتم الأبطال الحقيقيون، أنتم أشجع الرجال، أنتم من ظُلمتم من أبناء جلدتكم، ما أصعب أن تكون صاحب الأرض وأن تحمل جنسية غير جنسيتك وأن تصمد، ما أصعب أن تعيش على أرضكُ وأنت الحاضر الغائب، هناك أكثر من ٣٠٠٠٠٠ منكم هو حاضر غائب لا يأخذ حقوقه وسُلبت أراضيه ولا يستطيع زيارتها هذا لنعلم البطش الشديد الذى عانى منه إخواننا، وهم سوف يتحدثون عن حالهم وظروفهم فهم أقدر منا على التعبير عن تلك السنوات العديدة كانوا ممنوعون فيها من أن يتجولوا، أو أن يتنقلوا من قرية إلى قرية وكان ممنوع عليهم أن يدخلوا الجامعات، وكان التعليم والعمل.. الخ صعب جداً عليهم، هذا كان أمراً طبيعياً أن يأتى من العدو لكنه يكون أصعب عندما يكون ممن هم من أمتنا العربية، كان هناك عدم فهم من قبل الأمة العربية لكم، وكان ذلك أمراً صعباً عليهم للغاية وعلى نفسيتهم فى الوقت الذى كانوا ينتظرون فيه الدعم من أمتهم، وأنا هنا أتحدث عن تجربة شخصية فعندما كنت رئيس الإتحاد العام لطلاب فلسطين وشاركت فى مهرجان الشباب العالمى فى صوفيا عام ١٩٨٦ –أيام وأثناء معركة الكرامة– دخلت فى إشكال لا حدود له، أبناء أمتنا المشاركون فى المهرجان يريدون منا أن ننسحب ولا نشارك لأن هناك وفداً إسرائيلياً، فقلت لهم أنذاك أن هؤلاء جميعهم أبناءنا وإخواننا وحتى تكون الصورة واضحة لديكم فإن الوفد الفلسطينى ووفد فلسطينيي ٤٨ قد التحموا فيما بينهم فى مبنى واحد فكلهم كما قلت أقرباء، منهم من هاجر عام ١٩٤٨، ومنهم من بقى وهو الأصغر، والأسرة جزئين، بيد أن الضغط كان علينا من الوفود العربية وليس من الوفد الإسرائيلي، وكان ردنا عليهم أن العلم الإسرائيلي مرفوع على إستاداتكم كما أن العلم الإسرائيلى سوف يُسقط من الطائرة الهليوكوبتر مع كل الأعلام، فهل تريدون للعلم الإسرائيلي أن يظهر أم يختفى إلى جانب العلم الفلسطينى، فكان ردهم "ولو"، كذلك فإنا قد جربنا ذلك فى عام ١٩٦٢ عندما كنا فى مهرجان الشباب العالمى فى "هلسنكى" حيث رفعنا فقط لافتة كتبنا عليها "فلسطين" فجاء البوليس وحملنا كلنا فى سيارة واحدة وأغلق حتى

نهاية المهرجان ومن ثم فكان لابد أن نظهر ونذهب بملابسنا القومية وفرقنا وهويتنا وكان هذا أمراً فى غاية الأهمية عام ١٩٦٨.

هاتان التجربتان المهمتان إنعكستا أيضاً على الإتحاد العام لطلاب فلسطين، ففى فروع الدول الاشتراكية، فى ذلك الوقت، كان هناك دارسون من فلسطينيى ١٩٤٨ وكانوا يستأنسون بأقربائهم من الفلسطينيين، على أن الإتحادات العربية كانت تضغط عليهم حتى لا يقابلوهم، لماذا؟ لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، هل هذا ذنبهم، أنا إذن أقول هذا الكلام وأقول الحمد لله أن هذه الصورة اختفت، اختفت بعرقكم أنتم فلسطينيو ١٩٤٨ وبفضل صمودكم ونضالكم وعطاؤكم، ليس لنا فضل فى ذلك، أنتم الذين تخوضون أشرف المعارك يومياً، مناضلون من أجل المسا واه، وهذا حقكم، ونحن معكم فى ذلك، تناضلون من أجل السلام، هذه الأمة تحتاج إلى السلام ورد العدوان، هذه شعاراتكم ونحن نسمعكم ونرى كيف يعاملونكم هؤلاء الفاشيون الجدد بكل الظلم، وكم كان صعباً ونحن نرى جلسة الكنيست وهى تناقش الأسلحة النووية الإسرائيلية وأحدكم يقف ليتكلم من المنصة ولا أحد يسمع صوته لأن هناك ضجيج وصخب فى دولة الديمقراطية، أليس كذلك.

هذه المعاناة عشناها معكم تماماً ونعيشها معكم، هذا النفس الطويل لكم سيبقى وسيستمر، وأنا أرجو أن يكون هناك تفهماً أفضل من أمتكم العربية لكم، ولكن بموازين دقيقة حتى تستطيعوا أن تستمروا، ذلك أن هناك من يكيد لكم على أرض فلسطين كيداً عظيماً، يريدون الخلاص منكم، فلا تعطوهم هذه الفرصة تحت أى زريعة، هذا الكيان الذى لا حقوق للإنسان لديهم إلا للأبيض أو بالتحديد الإسرائيلي اليهودي، لا ديمقراطية فى إسرائيل –واحة الديمقراطية فى العالم العربى– فأنتم ترون ماذا يحدث كل يوم، وبالتالى أنا أتحدث عن أشياء أنتم تعلمونها تماماً أكثر منى.

فقط أردت بهذه الكلمات البسيطة أن أعبر تعبيراً وثيقاً عما يجيش فى صدرى وصدر كل فلسطينى وخاصة أخوكم الكبير الرئيس عرفات والذى طلب منى أن أنقل لكم تحياته وتقديره لكم ولنضالكم ولصمودكم ولرعايتكم أبناء أمتكم المتواجدين تحت أقصى الظروف فى الضفة الغربية وفى غزة وفى القدس، لكم دوراً غير عادى فى حماية المسجد الأقصى وفى رعايته وترميمه، هذا سوف يكتب لكم فى التاريخ، ما عجزنا عنه جميعاً نحن الأمة العربية، وتقومون أنتم به عنا فجزاكم الله عنا كل خير.

السفير/ محمد بسيونى

أتقدم بالشكر للأستاذ محمد بركة على عرضه القيم، وأطلب منه مزيداً من المعلومات عن الموضوع الرئيسى لورقته وهو "الخريطة السياسية للأحزاب العربية فى إسرائيل". وهذا لا يعنى أن يتحدث الأستاذ محمد بركة بالنيابة عن الآخرين المتواجدين معنا فى هذه الندوة، وإنما أن يعطينا صورة عن هذه الخريطة السياسية بوجه عام.

ولدى تعليق على مسألة التأثير على صانع القرار الإسرائيلى حيث أرى أنه كلما زاد عدد أعضاء الكنيست العرب، كان هناك قدرة على التأثير فى صانع القرار. ومن هنا تأتى أهمية الحديث عن توحيد الصوت العربى لزيادة أعضاء الكنيست العرب ومن ثم زيادة التأثير على صانع القرار الإسرائيلى.

السفير/ نبيل بدر

أتفق مع الأستاذ محمد بركة فى المحددات التى أشار إليها التى تجمع بين المواطنة وعمل ذى خصوصية معينة. وأقول إننا كعرب حريصون على الوجود العربى داخل إسرائيل حيث يقوم عرب ١٩٤٨ بعمل جليل، ليس فقط لأنهم أبناء هذه الأرض، وإنما أيضاً لأن دورهم السياسى مطلوب بشدة.

أود أن أسأل الأستاذ بركة عن أمرين، الأول مدى رضائه عن التنسيق السياسى بين الأحزاب العربية التى تعمل فى هذا الحقل داخل إسرائيل.أما الأمر الثانى فهو عن الوجود العربى داخل حزبى العمل والليكود، وما إذا كانت هناك درجة من التنسيق بين الأحزاب العربية والأعضاء العرب داخل هذين الحزبين. وفى ضوء ذلك كله أسأل عن كيفية تعميق التواصل بين الدول العربية وعرب ٤٨، هل يكون عن طريق تواصل الأحزاب السياسية هنا وهناك؟

د/ محمود محارب

أشكر أولاً القائمين على تنظيم هذه الندوة، لكن لدى بعض التحفظات فإذا كانت هذه الندوة سياسية فقد كان من الواجب أن توجه الدعوة للأحزاب السياسية الفاعلة التى تنقسم إلى ثلاثة تيارات مركزية وقوتها معروفة للكافة. أما إذا كانت الندوة أكاديمية فيجب أن توجه الدعوة للأكاديميين الذين يتحدثون بلغة أكاديمية. وهذا لا ينتقص من قيمة الندوة بالطبع.

أود أن أدلى بملاحظة مركزية من موقعى كأستاذ جامعى وعضو فى المكتب السياسى للتجمع الوطنى الديمقراطى. لقد قامت إسرائيل عام ١٩٤٨ على طرد الشعب الفلسطينى بخطة منهجية معدة سلفاً، والوثائق اليوم معروفة ومنشورة. وكان جزء من هذه الخطة، حرمان الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم وطنياً أو قومياً ولذلك انحصر نشاطهم فى جزء من الأحزاب الإسرائيلية ومن ضمنها الحزب الشيوعى الإسرائيلي الذى سُمح له بأن يكون ناشطاً على الصعيد القانونى بحكم توقيعه على وثيقة استقلال إسرائيل.

أما القوى العربية التى حاولت تنظيم نفسها فقد قمعت وزج بمؤيديها فى السجون. فحركة الأرض مثلاً طوردت وقمعت بالرغم من شعبيتها الكبيرة، وقد كانت حركة قومية ناصرية، واشتهر من أعضائها صالح برانسي وصبرى جريس وآخرون. لذلك أقول إن النضال الفلسطينى داخل إسرائيل لم ينحصر فى الأحزاب الإسرائيلية. وقد كنت واحداً من مؤسسى حركة أبناء البلد، ولا يمكن لمتحدث أن يمر على تاريخها بسرعة هكذا بالقول إن الحركة طوردت ووضعت قياداتها فى السجون وتم تعذيبهم. فنحن رفضنا التخلى عن هويتنا الوطنية والقومية ثم أسسنا أحزابنا الخاصة رافضين أن ندخل الأحزاب الإسرائيلية، ثم أسسنا لجنة التوجيه الوطنى عام ١٩٧٩ التى اعتبرت خارجة عن القانون أيضاً.

وعلى أى حال، فاليوم يوجد تيار وطنى فلسطينى وقومى عربى ممثل بالتجمع الوطنى الديمقراطى الذى حصل فى الانتخابات الأخيرة على ثلاثة مقاعد فى الكنيست بدون أن يقيم تحالفات، وهو بذلك أكبر حزب عربى فى الكنيست من حيث التمثيل، ومع ذلك لم يُدع إلى هذه الندوة. وانتهز فرصة هذه الندوة لأتوجه إلى إخواني فى الأحزاب العربية فى إسرائيل وجميع الفعاليات السياسية أن نعمل سوياً لإيجاد مجلس تنسيق بين هذه الأحزاب، وإعادة بناء وصياغة

لجنة المتابعة العربية لكى تكون هناك قيادة وطنية موحدة.

أ/ زكريا أبو سنينة

أتفق مع السفير محمد صبيح فيما قاله إنصافا لفلسطينيي ٤٨، لكنني أعتقد أنه ليس بامكاننا -مهما تحدثنا عنهم- أن نعطيهم حقهم، فهم من أشرف الشرائح الاجتماعية فى التاريخ التى ابتكرت شكلاً خاصًا لنضالها. وربما لو كانت الأحزاب فى الدول العربية واعية لأوضاعهم لتغيرت أمور كثيرة. وأنا أنصح هذه الأحزاب بأن تدرس لكوادرها نضالات عرب ٤٨.

وبغض النظر عن هذا المديح أو التقييم الحقيقى لأوضاع هؤلاء، فلابد أيضاً أن نتحدث عما يقلقنا كفلسطينيين وعرب. وقد كنا نتمنى أن تكون هذه الشريحة معبرة عن واقعها الحقيقى وحجمها فى فلسطين. فلماذا لم يحدث ذلك؟ ومن هو المسئول عن هذا الوضع؟ هل هم العرب فى الخارج؟ أم الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة؟ أم عرب ٤٨ أنفسهم؟ وأنا اعتقد أن أكثر من يتحمل مسئولية هذا الوضع هم عرب ٤٨. وأنا أتكلم بصراحة ووضوح. وليس بإمكاننا نحن -وإن حاولنا- أن نعطيهم دروساً فى كيفية تحسين أوضاعهم، وإنما نريد أن يصل عرب ٤٨ إلى وضع يؤثرون فيه بما يساوى حجمهم. ولسنا بصدد تقديم نصائح لهم، وإنما نحن نضع هذه الملاحظة بين أيديهم وحسب.

اللواء/ وجيه عفيفى

نعتز كثيراً بوجود هذه النخبة من فلسطينيى٤٨ بيننا فى القاهرة، وننحنى لهم تقديراً لنضالهم. وثمة ضرورة أن تكون لدينا رؤية وفكر بعيد المدى لهذه الأقلية بحيث نساعدهم على التحول إلى جماعة ضغط حقيقية، ويجب أن يحظوا بالدعم العربى للوصول إلى تغيير اتجاهات المجتمع الإسرائيلي لكى يتخلى عن العنف. وحتى يحدث ذلك فلابد من رؤية واضحة لكيفية استخدام الوسائل المتعددة، وأن يُظهر عرب ١٩٤٨ مدى التمييز الذى يتعرضون له من قبل إسرائيل، وهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطنى الفلسطينى، ومعلوم أن نضال الشعب الفلسطينى بكل أجزائه هو العنصر الأساسي فى الوقوف بوجه الهيمنة الإسرائيلية.

أ/ عوض عبد الفتاح

بطبيعة الحال فهناك قراءات متعددة لمسار تطور عرب ١٩٤٨، ومن الطبيعى أن يعبر عن هذه القراءات مجموعة من الأحزاب التى تنقسم إلى ثلاثة تيارات رئيسية: الشيوعى والقومى والإسلامي. وأنا كواحد من التيار القومى (أنتمي إلى التجمع الوطنى الديمقراطى) لى قراءة لمسار تطور هذا الجزء من الشعب الفلسطينى. لكن تعليقى ينصب على مداخلة الأستاذ محمد بركة التى غابت عنها نقطة محورية ألا وهى: دور وتأثير العامل العربى الخارجى على تشكل الوعى وتعزيز الذاكرة الجماعية لمئات الألوف من فلسطينيى ٤٨. وأدلل على ذلك بالقول إنه حتى بعد عام ١٩٤٨ وتشتت القيادات الفلسطينية وفقدان هذه الأقلية العربية لرموزها، فإنه لا يمكن أن نتجاهل العامل العربى والحركة القومية العربية فى التأثير باتجاه الحفاظ على الوعى القومى للإنسان الفلسطينى فى إسرائيل. وكانت خطابات الرئيس عبد الناصر مثلاً كفيلة بتجميع أهل القرى والمدن حول الراديو لسماعها، وكان التواصل يتم من خلال هذه الخطابات. ومعلوم أن الكثيرين وقتها كانوا أميين فلا يقرأون الجرائد.

وهذا لا يعنى غياب النشطاء من عرب ٩٤٨،بل كان هناك نشطاء من التيارين القومى والشيوعى منذ الخمسينات. ولكن التيار القومى ضُرب وشُتتت قياداته وتم قمعه بالقوة، ولم يُتح لأى تيار قومى آخر أن ينتظم بالشكل الذى نشهده الآن إلا مؤخراً. والدليل على تأثير العامل العربى القومى على عرب ٤٨، هو انخفاض نسبة التصويت للحزب الشيوعى الإسرائيلي من ستة مقاعد إلى ثلاثة عندما وقف هذا الحزب موقفاً معادياً لعبد الناصر أثناء خلافه مع عبد الكريم قاسم. وهذا دليل واضح على تأثر المجتمع الفلسطينى بخطابات عبد الناصر. وليس معنى كلامى أن الحركة القومية هى فقط من يعود إليها الفضل فى نضال فلسطينيى ٤٨، وإنما النضال الأساسي قام به أصحاب الأرض.

واعتباراً من أوائل السبعينيات بدأت مرحلة مختلفة بالنسبة للفلسطينيين. فبعد أن كان للعامل الخارجى التأثير الأهم، أصبحت أوضاع فلسطيني ٤٨ الاقتصادية تتطور ونشأت مرحلة جديدة بدأت تعكس نفسها على سلوك الإنسان الفلسطينى فى شكل صراع بين الأسرلة والفلسطنة.

د/ محمود عبد الظاهر

أقول بداية إن فكرة هذا اللقاء فكرة طيبة نشكر القائمين عليها. لكنى لاحظت أن الأستاذ محمد بركة لم يتحدث عن خريطة القوى السياسية العربية فى إسرائيل كما هو مخطط له بالندوة. وأتساءل هنا عن سبب عدم توجيه الدعوة لأحد من الدروز، فهل اسقطناهم من حساباتنا كعرب أم ماذا؟

د/ قدرى حفنى

من الطبيعى أن تكون هناك رؤى مختلفة فى الساحة الفلسطينية، وفى مصر أيضاً هناك رؤى مختلفة للقضية الفلسطينية وقضايا الداخل الوطنى. وسؤالى هو: إذا سلمنا بأن وحدة الرؤى تكاد تكون أمراً مستحيلاً بين الفلسطينيين أو المصريين، وإذا سلمنا أيضاً بأن المطلوب هو الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق، فما هى رؤية إخواننا الفلسطينيين لتنوع الرؤى العربية؟ وبعبارة أخرى: كيف ترون تنوعنا وقد رأينا نحن تنوعكم؟ ما هو موقفكم من تنوع رؤانا؟ وهذا أمر ضرورى لكى ندير حواراً صحيحاً. فنحن لدينا أكثر من رؤية إسلامية وأكثر من رؤية قومية، وأكثر من رؤية لعملية السلام، وهى رؤى موجودة أيضاً فى واقعكم، فكيف ترون طبيعة الخلافات بيننا حتى نقيم حواراً حقيقياً يتجاوز الترحيب بكم؟.

أ. سلمان أبو أحمد

لقد فهمت جماهير فلسطينى ٤٨ ما قاله هرتزل فى مؤتمر بازل "نريد أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض"، وفهمت أن نضالها يدعم فكرة إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة وعودة اللاجئين. لذا فنحن نرى أن تكاثرنا داخل إسرائيل كان ومازال شوكة فى حلق حكام إسرائيل الذين تقض القضية الديموجرافية مضاجعهم، وقضية النسبة والتناسب ما بين السكان العرب واليهود فى إسرائيل. وأنا اسأل كيف يمكن تحويل حلم إسرائيل بدولة اليهود إلى دولة ثنائية القومية بدون أن نخل بالقانون الإسرائيلي؟ وهل يحق لإسرائيل أن تضع العراقيل أمام تكاثرنا الطبيعى؟ وهل يحق لنا -كعرب ٤٨- أن نساند شعبنا الفلسطينى فى الضفة والقطاع من خلال الإغاثة الإنسانية ومساعدة الأيتام وأبناء الشهداء؟ وأنا أعتقد أنه ليس بإمكان الإسرائيليين منعنا من التواصل مع أبناء شعبنا، فوجودنا فى الداخل يستهدف تعميق دورنا فى بلادنا ومدننا برغم ما فرض علينا من قيود، الأمر

الذى يلزمنا بالعمل من أجل المسا واه الكاملة على كافة الأصعدة والمستويات جنباً إلى جنب مع إسناد شعبنا الفلسطينى بكل ما أوتينا من إمكانيات. وأرى أن من واجب الدول والشعوب العربية أن تدعم عرب ٤٨ وتفتح بوابات جامعاتها وأطرها السياسية حتى يتمكنوا من خلق وضع جديد داخل إسرائيل ينهى المطالبة بدولة اليهود.

أعود فأسأل الشيخ إبراهيم صرصور: هل تزايدنا وإغاثتنا لشعبنا الفلسطينى يقعان ضمن القانون الإسرائيلى؟ وأؤكد على أن الاعتقالات والمحاولات الإسرائيلية المختلفة لمنعنا من التواصل مع عمقنا فى الضفة والقطاع وفى الوطن العربى الكبير لن تنجح.

أ/ عبد الرحمن خميس

من المعلوم أن الحركة الإسلامية فى إسرائيل تعمل فى ظل القوانين الإسرائيلية السائدة والمعلنة. وأنا أتساءل عن كيفية تمكن الحركة ببرنامجها الإسلامى المعروف –المتناقض جوهرياً مع القوانين الإسرائيلية– أن تعمل فى ظل هذه المعادلة الصعبة؟ هل تقدم مساومة ما بين الأطروحات الإسلامية والقوانين الإسرائيلية؟ أم تقسم برنامجها بين ما هو مرحلى آنى وبين ما هو استراتيجى بعيد؟

ثمة قضية أخرى تتعلق بالشعب الفلسطينى فى الداخل التى هى قضية وجود ومساواة وديمقراطية. وقد أشير إلى التيارات الرئيسية فى الأحزاب العربية هناك وهى: اليسارية والقومية والإسلامية، وأنا أسأل فيما إذا كانت هذه التيارات تعلى من شأن العامل الأيديولوجى أم أنه "ينبغى" أن تبحث عن القواسم المشتركة فيما بينها مع عدم إغفال العامل الأيديولوجى –لتحقيق العدالة والمساواة وحل مشكلات عرب ٤٨.

أ/ محمد بركة (يرد)

أولا اشكر جميع الإخوة بألقابهم على المداخلات والأسئلة التي طرحت، فيما يتعلق بالعنوان أنا تعمدت واعتقد أنني لم أخطئ في ذلك لأنني كنت سأقوم بعمل لا يجوز لي أن أقوم به رغم أنني أستطيع ذلك لأنني بصفتي وبانتمائي السياسي والفكري احمل تقييما لكافة الأحزاب وتوجها ونقاشا معها وهذا النقاش مموضع وممأسس وواضح، ولكن احترامي لهذه الندوة التي تبحث في موضوع

التواصل وهي تأخذ الطابع السياسي والبحثي كما جرى تعريفها أود أن أتمتع بالنزاهة تجاه زملائي الآخرين الذين اختلف معهم في بعض الطروحات وهذا الأمر سيستشف من خلال ذلك.

لذلك أنا اقبل العتب ولكن ما كنت لألغي ما عزمت عليه وأنا مستعد مرة أخرى أن اكرر ما قلته وأنا مستعد للمشاركة في طاولة مستديرة تضم كافة الأحزاب ليطرح كل منهم طرحه وان تكون هناك مباراة جدية واعتقد أن المباراة الأساسية موجودة من خلال الموقف الجماهيري والشعبي لأبناء شعبنا من مختلف الأحزاب، وهي التي تفصل في هذا الموضوع، وقالت كلمتها عندما ثبتت الجبهة مجددا في طليعة القوى السياسية، والحكم الأساسي قال ويقول كلمته في هذه النقطة.

فيما يتعلق بتعليق السفير محمد بسيوني أقول ما يلي: من الانتخابات الأولى عام ١٩٤٩ حتى الانتخابات في عام ١٩٨١ كانت هناك قائمة الحزب الشيوعي الإسرائيلي. بعد ذلك(سنة ١٩٧٧)أقمنا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في مقابل السلطة وأحزابها وفي هذه الحقبة لم تخض الانتخابات قوائم أخرى تتمتع بامتداد ونفس وطني،في العام ١٩٧٧ بعد يوم الأرض كانت المرة الأولى التي حصل فيها التيار الديمقراطي بقيادة الحزب والجبهة الديمقراطية على أغلبية أصوات الفلسطينيين في إسرائيل وكان ذلك في السابع عشر من أيار عام ١٩٧٧ عندما حصلت القائمة في ذلك الوقت على ٥١% من أصوات العرب.

عام ١٩٨٤ كانت مشاركة الحركة التقدمية للسلام، وفي عام ١٩٨٨ خاض الانتخابات لأول مرة الحزب الديمقراطي العربي بقيادة النائب عبد الوهاب دراوشة، عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ خاضت الانتخابات قائمتان أساسيتان تمثلان الوسط العربي: قائمة الجبهة وشاركها التجمع الوطني الديمقراطي، وعزمي بشارة كان مرشحاً في القائمة المشتركة مع الجبهة في الموقع الرابع، والقائمة العربية الموحدة التي ضمت فيها لأول مرة الحركة الإسلامية الجناح الجنوبي بالمشاركة مع الحزب الديمقراطي العربي، وكان وما زال يرأس القائمة النائب عبد المالك دهامشة يليه في ذلك الوقت عبد الوهاب دراوشه وبعد تنحي دراوشه دخل طلب الصانع، ويومها حصلت الجبهة على خمسة مقاعد، والقائمة الموحدة على أربعة مقاعد. في انتخابات ١٩٩٩ خاضت الانتخابات قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والقائمة الموحدة وقائمة التجمع الوطني الديمقراطي مع الحركة العربية للتغيير، القائمة الموحدة حصلت على إنجاز غير مسبوق ٥ مقاعد، والجبهة حصلت على ثلاثة مقاعد، والتحالف بين التجمع والتغيير حصل على مقعدين. في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ كانت انقاسامات في كتلة القائمة العربية الموحدة وأيضا في كتلة التجمع والحركة

العربية للتغيير. أما في الانتخابات الأخيرة التي جرت في السنة الماضية فقد خاضت الانتخابات أربع قوائم تمثل الجماهير العربية: قائمة الجبهة والحركة العربية للتغيير، والقائمة العربية الموحدة، والتجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة الوحدة الوطنية بقيادة هاشم محاميد والتي حصلت على ٢٢ ألف صوت ولم تنجح في عبور نسبة الحسم، القائمة العربية الموحدة هبطت إلى مقعدين وحصلت على ٦٧ ألف صوت، التجمع حصل على ثلاثة مقاعد وحصل على ٧٢ ألف صوت، والجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير حصلت على ٩٤ ألف صوت وثلاثة مقاعد.
هذه هي الصورة من ناحية التجانس ومن ناحية الفرز الانتخابي وفرز الانتخابات بمفهوميه: التمثيل والتصويت.

بالنسبة للسؤال حول المسؤولية عن الواقع السياسي فانا أقول إننا نحن نتحمل مسؤولية الواقع السياسي الداخلي الذي نعيشه، فإذا اتفقنا نتحمل المسؤولية وإذا اختلفنا نتحمل المسؤولية هذا الأمر الطبيعي، وأنا أقول إنني غير راض عن التنسيق ولكن التنسيق يجب أن يكون محكوما لقواعد ولعمل مشترك ولقواعد سياسية وليس لرغبات عشائرية، يعني أنني افهم قلقكم علينا ونتعامل مع هذا الكلام بجدية ونحن نتحرك من خلال أوعية مشتركة مثلا: لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل التي تضم كافة أعضاء الكنيست العرب وتضم كافة الأحزاب السياسية وكافة رؤساء السلطات المحلية والبلدية، وأنا اعتقد أن هذا الأمر هو أمر هام جدا يجب الارتقاء به ويجب تعزيز تنظيمه وبنيته والذهاب إلى الأمام، ولكن أيضا يجب قراءة محدوديته وهذا الإطار يجب أن يجمع الكل على القاسم المشترك.

أما حول التواجد الفلسطيني في الأحزاب الصهيونية، فعندما كان هناك تمثيل عربي في حزب العمل كان هناك شكل من أشكال العمل المشترك والمحدود، لأننا لا نستطيع أن نتفق على كل شيء. في نهاية الأمر فأن ولاء العرب في الأحزاب الصهيونية في المفارق السياسية المهمة سيكون لسياسة حزبهم وليس لانتمائهم لشعبهم. يعني إذا تعارض خط حزب العمل مع مصالحنا هم يصوتون كما حزب العمل وليس كمصالحنا، لذلك التنسيق محدود، أما العرب الموجودون في أحزاب اليمين مثل الليكود فنحن لا نقبل هذه المعادلة، إذ انه من غير الممكن أن يكون عربي فلسطيني وأن يكون في حزب الليكود، ولذلك لا يجب المطالبة بأن يكون العضوان العربيان في الليكود جزءا من الهيكلية الوطنية لأنهم لم يكونوا ولن ولا نريد أن يكونوا.

فيما يتعلق بالأدوار المختلفة من عام ٤٨ حتى بداية الثمانينات ودور الحزب الشيوعي وبعد ذلك الجبهة في هذا الموضوع أريد أن أصحح شيئا بسيطا: ربما استمدت معركة البقاء من النفس القومي في العالم العربي، بما في ذلك خطابات عبد الناصر، ولكن نضال الجماهير العربية في إسرائيل لم يكن محوره جهاز "راديو الأمل" كما ادعى المتحدث، إنما كانت نضالات وثمن باهظ قدمه مناضلون .

عندما جرى فرض الاقامات الجبرية، والنفي وفصل الشيوعيين من العمل، وسجن وملاحقات المئات من نشيطي الحزب، ومنهم من دخل السجن دون تهم محددة، إنما كأمر وقائي من أجل عدم إشعال الشارع، وقطع الأرزاق كل هذا كان من نصيب القيادات التي قادت نضال الجماهير العربية في هذه الفترة. هذا كلام لا حاجة فيه للاجتهاد ولا للمداولة أو المماحكة، لأنه كلام ثابت في وقائع التاريخ وفي سجلات الحركة الوطنية.

الشيخ/ إبراهيم صرصور (يرد)

بالنسبة لسؤال د. قدرى حفنى عن الرؤى المختلفة، أقول إن وحدة الرؤية ليست مستحيلة وإنما ممكنة. وموقفنا من تنوع الرؤى هو النظر إلى الحد الأدنى والمتوسط والأعلى. وأرى أنه ضمن الظروف التى تعيشها الأمة هذه الأيام سواء فى صراعها مع إسرائيل أو فى صراعها الكونى (ليس على المستوى العسكرى فقط وإنما بمنظور صراع الحضارات الذى تحدث عنه فوكوياما وهانتجنتون)، وإذا اخذنا فقط محور الصراع مع إسرائيل وتحقيق الاستقلال للشعب الفلسطينى أقول إنه بدون تنازل عن الثوابت يمكن الأخذ برؤية الحد الأدنى مع ترك الباقى للأجيال القادمة. ولماذا أتنازل أنا عن ثوابتى فى حين يعرف الجميع أن ما بين ٦٠ و٧٠% من التيارات الايديولوجية فى إسرائيل لا تنازل لديها عن "حق اليهود فى كل شىء" فى فلسطين التاريخية وغيرها. وأقول إننى أتمسك بحلمى وثوابتى، وهذا لا يعنى أن أدخل فى صدام داخلى يؤدى إلى زوال ما تبقى من قدراتى على أرضى.

أما سؤال أ. عبد الرحمن خميس فأجيب عليه بالقول إننا لا نختلف مع إسرائيل حول قوانين المرور مثلاً، ولكن المشكلة هى فى القوانين التى تتعلق بهوية الدولة وأملاك الغائبين وقانون الشعارات، وكلها قوانين نواجهها فى حدود المساحة المحدودة من هامش الحركة السياسية المتاحة

لنا. وأستغرب ممن يطالبنا نحن بالتنازل عن شعاراتنا فى حين يتمسك الغاصب بشعاراته وأحلامه بل ويطالبنا بالتسليم بها، وهى شعارات مستمدة من التوراة والتلمود كالشمعدان والنشيد الوطنى واسم إسرائيل. ويبدو غريباً أن ينجح خصمنا فى الموازنة بين تياراته الدينية والعلمانية، وتدخل الأحزاب الدينية الحكومات الإسرائيلية فى شكل متكرر منذ عام ١٩٤٨، ولا ننجح نحن فى ذلك. وحتى عندما أصبحوا خارج الحكومة التى يرأسها شارون حالياً لأنه يبحث عن تنفيذ مشروعه، باتوا يهددون بإسقاط حكومة شارون بحثاً عن متشدد آخر يكون بديلاً له (وهو نتنياهو)، حتى يحصلوا على مكاسب أكثر.

وأقول إنه إزاء رفع الكنيست نسبة الحسم إلى ٢% فإن على القوى العربية اليسارية والقومية والإسلامية فى إسرائيل أن تبحث عن الوحدة. وإذا بدأنا بالحديث عن القضية وليس الذات، وخضنا الانتخابات، سنتجه إلى تكوين قائمة واحدة يحقق من خلالها الوسط العربى شعبية أكبر فى الداخل وفى الوطن العربى برمته، وهذا لا ينفى إن يبقى بيننا تنافس مشروع.

أما بخصوص ملاحظة أ. سلمان أبو أحمد عن الدولة ثنائية القومية، فأنا أظن أن إسرائيل لن تقبل بذلك. وأعتقد أنه لو وصلت إسرائيل لقناعة بأنها على وشك التحول إلى دولة ثنائية القومية، فإنها ستتخذ إجراءاتها لمنع ذلك بدون الالتفات إلى الشرعية الدولية أو القانون الدولى. ويمكن أن يجد عرب ٤٨ أنفسهم على الجهة الأخرى من نهر الأردن. وهذا موضوع يؤخذ على محمل الجد وليس الهزل، فإسرائيل قامت لا لتتحول إلى دولة ثنائية القومية، أو لتزول.. فالسلاح والمال والفيتو الأمريكى يضمن عدم زوالها، مع أن الزوال والبقاء والوجود والعدم متعلق بإرادة الله. ولكل ذلك فالدولة ثنائية القومية غير واردة. ونحن نصر على تأكيد وحدة القضية الفلسطينية.

أما السؤال الأخير الذى أرسل إلي والقائل هل سترفض الحركة الإسلامية التجنيد أو الخدمة المدنية فى إسرائيل بناءً على اختلاف الدين؟ فأجيب بالقول إننا نرفض التجنيد فى الجيش وكذلك الخدمة المدنية سواء تعلق الأمر باختلافنا فى الدين أو بمواقفنا السياسية.

المحور الثانى
السياســات الإسرائيليـــة

[٣] **سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية**

د/ أحمد الطيبـــى

[٤] **سياسة الأراضى والتخطيط وأثرها على الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل**

د/ ثابت أبـــو رأس

[٥] **واقع المواطنين العرب البدو فى النقب بين التمييز ومصادرة الأرض**

أ/ طالـــب الصـانـــع

المعقب د/ عبـد الغفار الدويك

سياسية الحكومة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية*

د/ أحمد الطيبى

بادئ ذى بدء أتقدم بآيات الشكر للقائمين على تنظيم هذه الندوة التى نجحت قبل عقدها، وقد نجحت بمشاركة ١٠٠% من المدعوين من داخل إسرائيل. وهذا شىء إيجابى يؤكد أهمية هذه الندوة بالنسبة للمشاركين حيث يحرص كل مدعو من عرب ٤٨ على إبداء رأيه وموقفه السياسي أو الأكاديمي.

إن دولة إسرائيل التى قامت عام ١٩٤٨ لا تملك حتى الآن دستوراً، وكل ما لديها هو مجموعة من القوانين العادية إضافة إلى أحد عشر قانون أساس تكون ما يشبه "الدستور"، ولكنه ليس دستوراً. والسبب فى عدم وجود دستور يرجع إلى قضيتين: قضية علاقة الدين بالدولة، وقضية الصراع العربى الإسرائيلى والعلاقة الجدلية بين الغالبية اليهودية والأقلية العربية داخل إسرائيل.

فى قانون أساس الدولة تُعرف إسرائيل نفسها بأنها دولة يهودية وديموقراطية (بهذا الترتيب). ونحن نقول إن التناقض صارخ بين الأمرين فأن تكون ديمقراطياً يلزمك أن تأخذ بمبدأ المساواة، لكن أن تُعرف الدولة عرقياً وإثنياً فهذا يخلق خلفيات أساسية لأوجه التمييز ضد كل ما هو غير يهودى فى الدولة (وتحديداً كل ما هو عربى). فهؤلاء العشرون فى المائة طبقاً لتعريف الدولة سيجرى التمييز ضدهم مقارنة بالمواطنين اليهود.

أريد أن أتوقف أمام بعض أوجه السياسة الإسرائيلية التى تتمركز حول الأرض والإنسان. والأرض لطالما كانت العنصر الأساسي فى العلاقة الجدلية بين الدولة والجماهير العربية فى إسرائيل. ومحور الأرض سيتناوله الخبير فى موضوع الجغرافيا والتخطيط د. ثابت أبو راس. لكننى سأتحدث عنه سريعاً.

لقد رأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فى امتلاك العربى للأرض خطراً مؤرقاً لسببين: الأول لأن امتلاك العربى للأرض يعكس شكلاً من أشكال الانتماء والبقاء فى الوطن، وهذا عكس أسس الفكر والطرح الصهيونى فامتلاك الأرض هو ترسيخ وتوضيح لشرعية هذا الجزء من الشعب الفلسطينى الذى بقى صامداً فى أرضه رغم محاولات الإقصاء والإبعاد والسلب والمصادرة. أما

* تفريغ نص الكلمة التى ألقاها د. أحمد الطيبى فى الجلسة الثانية من الندوة.

السبب الثانى فهو أن الأرض مصدر للرزق فى المجتمع العربى الفلسطينى داخل إسرائيل، حيث كان هذا المجتمع منذ بدايته مجتمعاً زراعياً يحافظ على إمكانية الاكتفاء الذاتى البسيط فى كثير من الأحيان. ولذلك استهدفت مؤسسات الدولة الإسرائيلية مجال الزراعة عند العرب، وعملت على تقويضه من أجل إزاحته عن منافسة الزراعة اليهودية. وللعلم فإن الزراعة هى إحدى مجالات التمييز ضد العرب حيث يأخذ المزارع العربى ما نسبته ٨ إلى ٩% مما يستحق من المياه مقارنة بالمزارع اليهودى.

ومعلوم أن الأرض تشكل قاعدة للبناء، والبناء يعنى مدناً وقرى ومناطق سكنية عربية. ومعناه أيضا أن تتوسع هذه المدن فى أراضيها والمناطق المحيطة بها، ولذلك جاءت سياسة مصادرة الأراضى. وهناك فى الصهيونية مبدأ اسمه "إنقاذ الأرض". فما معنى إنقاذ الأرض، ونحن نتحدث عن داخل دولة إسرائيل؟ المعنى هو إنقاذ الأرض من العرب وإعطاؤها لليهود. ويوازى هذا المبدأ مبدأ "تهويد الجليل". فما معنى أن تتحدث عن الجليل وهى مليئة بالمواطنين والقرى والمدن.. الخ؟ معناه أن تعمد إلى تقليص نسبة السكان العرب فى الجليل وتزيد من نسبة السكان اليهود.

يمكن أن نقول إذاً إن هذين المبدأين (إنقاذ الأرض وتهويد الجليل) يشكلان انعكاساً واضحاً لسياسة التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية والمواطنين العرب داخل إسرائيل. ومادمت أقول إن الأرض كانت عنصراً فى العلاقة الجدلية بين الأقلية العربية والدولة، فإن هذا العنصر سيكون محوراً لنضال الأقلية العربية، إن لم يكن أهم المحاور، وسيعكس موقفاً جماعياً من قضية الأرض كما رأينا فى يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦). هنا تريد أن تقول هذه الأقلية إن الأرض أساس يجمعنا بالإضافة إلى الأسس الأخرى الثقافية والوطنية والتاريخية والقومية. ولذلك كان رد المؤسسة الصهيونية فى موضوع الأرض عنيفاً وقاتلاً (حيث سقط ستة شهداء)، وكانت المظاهرات فى الجليل، ثم أصبح يوم الأرض شيئاً عربياً عاماً فى كل العالم العربى.

إن موضوعى الأرض والإنسان كانا بارزين أيضاً فى انتفاضة الأقصى التى بدأت أواخر سبتمبر ٢٠٠٠. لقد سقط فى هبة الداخل ١٣ شهيداً، ثم سقطت ١٦ حالة نتيجة إطلاق نار من القوات الإسرائيلية (آخرها محمد الخطيب من كفر كنا منتصف ابريل ٢٠٠٤)، ولم يعاقب حتى الآن أى من القتلة. وكانت الرسالة التى ترسلها الشرطة من خلال قمع المظاهرات المؤيدة لانتفاضة القدس أنها لا تتعامل معنا كمتظاهرين وإنما "كمتظاهرين عرب". وفى نفس الوقت كانت هناك مظاهرات فى

مدن وقرى يهودية شملت حرق إطارات وإغلاق شوارع، لكن الشرطة جاءت بدون "عصى". بينما قمعوا مظاهرات العرب بالقناصة، وقد سقط بعض المتظاهرين بنيران من خلف ظهورهم. وهذا يكشف أن الشرطة تتعامل مع المتظاهرين العربى كعدو يجب القضاء عليه بدون الإصغاء لما يحركه من أجل التظاهر. والغريب أن المتظاهرين فى الحالتين مواطنون، لكنهم فى حالة العرب "مواطنون مع وقف التنفيذ". فالمواطنة لم تمتلئ بعد بالفحوى الكاملة للمساواة التى لازلنا بعيدين عنها. ونضالنا الأساسى داخل الخط الأخضر يأتى لإضفاء معنى حقيقى على المواطنة، ولتقليص الهوة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية.

فى هوية كل شخص عربى داخل إسرائيل، يوجد عنصران أساسيان: العنصر الوطنى والقومى الذى يتمثل فى كوننا عرباً فلسطينيين، والعنصر المدنى كوننا نحمل المواطنة الإسرائيلية. ونحن نريد أن نطور العنصرين معاً بشكل متوازٍ، بحيث نطور هويتنا القومية والوطنية والثقافية والتاريخية، ونطور البعد المدنى لنحصل على حقوق مساوية لليهود تجعل لمواطنتنا معنى حقيقي. وفى بعض الأحيان يحدث تناقض بين العنصرين، لكننا ندأب على التعامل مع العنصرين معاً. ولنكن صرحاء إذ لا يمكننا أن نقول إننا عرب فلسطينيون فقط، فنحن أيضاً مواطنون داخل إسرائيل. وهذه المكانة الخاصة لنا نريد أن يعيها العالم العربى جيداً لأن هناك من يطالبنا بأن نتخذ أسلوباً نضالياً لا نقدر عليه، ويجب ألا يطلب منا. نحن نتمنى أن يزداد إدراك العالم العربى لخصوصيتنا. ونحن لا نقبل أيضاً أن يقال إن المليون مواطن عربى فى إسرائيل هم إسرائيليون فقط. فهذا تغييب لكل تاريخنا وبعدنا القومى والفلسطينى. ولذلك نحن نتحدث عن هذين العنصرين معاً فى شخصية كل فرد منا.

ما من شك أنه قد حدثت فى العالم العربى طفرة فى رغبته للتعرف علينا وعلى ما يجرى عندنا بسبب ما نقوم به من نضال وبسبب التغيرات التى تحدث فى العالم العربى أيضاً. ونحن نعرف أنه كان هناك لعقود عدم معرفة بأحوالنا أو عدم رغبة فى المعرفة، ولذلك حدث تشويه لواقع الفلسطينيين فى إسرائيل. ولكننا نرى أحياناً أن بعض الأنظمة العربية تريد أن تتعامل معنا كأنها تتعامل مع مواطنيها أو مع نظام عربى آخر. وهذا ما لا نقبله إطلاقاً، فالفلسطينيون داخل إسرائيل عنيدون وناقدون، ولذلك لا يمكن أن نقبل إملاءات علينا من أى نظام عربى. من الممكن أن نتناقش ونتبادل الآراء، لكننا نرفض أن يقال لنا افعلوا كذا أو اتركوا كذا كما يحدث أثناء الانتخابات الإسرائيلية حيث تتدخل فيها بعض الأنظمة العربية. كما أن لدينا ما نقوله عن العالم العربى حيث

توجد ضرورة لدمقرطة المجتمع العربى والاهتمام بالمواطن العربى أينما كان من المحيط إلى الخليج وإعطائه –أى المواطن– وزناً أكبر.

ونحن نحب أن نتحدث ونُسمع فى هذه الأمور أيضاً. فالعلاقة مع العالم العربى يجب أن تكون تبادلية.

إذا انتقلنا إلى المحور الثانى من التمييز ضدنا، وهو محور الإنسان، نقول إنه لا يوجد مجال واحد فيه مساواة بين العرب واليهود سوى حق التصويت، حيث لكل فرد صوت واحد سواء أكان عربياً أم يهودياً. وليس صدفة أن أكثر القرى والبلدات العربية مصابة دائماً بالبطالة وارتفاع نسبة الفقر، وأحياناً تدخل قرية يهودية ضمن القرى المصابة بالبطالة والفقر مثل شدروت وشلومى.

إذاً هذه سياسة منهجية موجهة تريد أن تبقى الوسط العربى بدون إمكانيات تساعده فى الاعتماد على نفسه اقتصادياً. وهناك بطالة حتى فى صفوف الأكاديميين العرب، وليس صدفة أن تكون نسبة المستخدمين العرب فى سلك خدمات الدولة هى ٦% بالرغم من أننا نمثل ١٩% من السكان فى الدولة. وكذلك تتدنى نسبة المواطنين العرب فى الشركات الحكومية –التى يجب أن تكون مفتوحة أمام المواطنين جميعاً– إلى ٥,٩% مقابل ٩٤,١% لليهود. وهذا دليل على أن التمييز لا يستهدف البعد الوطنى والقومى للعرب فقط وإنما يشمل البعد المدنى. وهذا يستغرق جزءاً كبيراً من نشاط الأحزاب والقيادات العربية والنواب العرب فى الكنيست، من أجل التغلب على أوجه التمييز التى ذكرناها.

تتغنى إسرائيل بنظامها القضائى وكأنه "بقرة مقدسة"، وتقول إن الكل متساوٍ أمام المحاكم، لكننا نقول إن ذلك غير صحيح. ودليلنا موجود فى عدد من الدراسات، وقد أجرى واحدة من أهم هذه الدراسات عالم الاجتماع من جامعة حيفا البروفيسور اتنر حول ١٠٠ ألف ملف موجود فى محاكم الصلح والمحاكم المركزية. وقد تبين بشكل لا يقبل التأويل أن اليهود يقومون فى موضوع النصب والاحتيال بأكثر من ٨٤% من الجرائم. أما فى المخالفات ذات البعد الأمنى فقد قام بـــ ٥٤% من المخالفات عرب، والباقى من اليهود. لكن الأمر مختلف فى مسألة الإدانة، فإذا قام لص عربى ولص يهودى بجريمتى سرقة مثلاً، فإن احتمال الإدانة للعربى ستكون أشد والحكم سيكون أقسى مقارنة باللص اليهودى. ولا ننسى هنا أن ٥% من القضاة فقط هم من العرب (بالرغم من أن العرب خمس سكان الدولة).

لقد تحدثت الحكومات السابقة (وحكومة شارون أيضاً) عن ميزانيات خطط التنمية والتطوير وكأنهم يقومون بضخ أموال للوسط العربى. وهذا كلام تضليلى. فحصة العرب من ميزانية البناء والإسكان هى ٦,٩%، بالرغم من أن حاجتنا للبناء والتطوير أكبر من حاجة الوسط اليهودى المتقدم أصلاً. والميزانية وفقاً لخطة التطوير هذه هى ١٨٥ مليون شيكل، بينما الميزانية الفعلية هى ١١٤ مليون شيكل. وهذا يندرج على مختلف ميزانيات الوزارات. ونحن نعطى هذه الأمثلة لتوضيح التعامل الحكومى معنا فى البعد المدنى.

أما النقطة الثانية التى أريد أن أتوقف عندها فهى الإعلام الإسرائيلى. فهذا الإعلام يتعامل مع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر كما يتعامل مع الفلسطينيين فى أراضى ١٩٦٧. ومنذ هبة أكتوبر ٢٠٠٠ وانتفاضة الأقصى هناك إقصاء ومقاطعة للنواب والقيادات العربية حيث لا تجرى سلطة البث والإذاعة والتلفزة الإسرائيلية أى مقابلات معهم (وقد صدر بذلك قرار مكتوب) وهذا باستثناء تلفزيون الشرق الأوسط الذى أغلق مؤخراً، وكان يمتنع عن استضافة إي نائب عربى فى بث مباشر، بينما وزراء إسرائيل والنواب اليمينيون موجودون بالبث المباشر على كل الفضائيات العربية تقريباً. إذاً هناك تمييز ضدنا ليس فقط فى الموضوعات الأمنية والميزانيات، وإنما أيضاً فى الإعلام. وعندما يعرض الإعلام لمشاكل العربى وحاجاته فإنه يعرضها بشكل مشوه، ودائماً نحن متهمون بالعداء للدولة حتى عندما نتحدث عن التمييز ضدنا، فالعربى يتحدث عن التمييز –وفقاً للإعلام الإسرائيلى– لأنه معاد للدولة، ولذلك يجب منعه من الإدلاء برأيه. والمدهش أن بعض الفضائيات العربية تقاطع أيضاً الجماهير العربية، لأنها فضائيات غير ديمقراطية. وكما يقولون فإن "ظلم ذوى القربى أشد مضاضة".

نريد أن نركز على هذا البعد الذى يظهر انتقائية الديمقراطية الإسرائيلية، وأن ما يسمى بحرية التعبير يبقى انتقائياً ومنقوصاً خاصة أن هناك محاولات للمساس بالتمثيل السياسى للجماهير العربية من خلال رفع نسبة الحسم لدخول الكنيست إلى ٢% بدلاً من ١,٥%.

لقد قلت فى بداية حديثى إن علاقتنا مع العالم العربى ضرورية. ونحن ننظر إلى الماضى بنظرة نقدية حين أخفق العالم العربى فى معرفة أحوالنا وما نقوم به من نضال ومكانتنا الخاصة وما يحاك ضدنا، لكننا ننظر بارتياح أيضاً إلى الرغبة التى برزت فى السنوات الأخيرة لتغيير الماضى وبناء نوع آخر من العلاقات. وقد أشار بعض المتحدثين إلى ما قاله الإعلام الإسرائيلى حول هذه الندوة،

وأن هذه العلاقة مع العالم العربى يجب ألا تكون، وهذا كلام تشويهى يحاول أن يضفى شيئاً غير موجود فى هذه الندوة. كان يمكن أن تقام هذه الندوة فى السوربون، لكننا سعداء أكثر بانعقادها فى القاهرة بالتنسيق بين جامعة الدول العربية ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ويستحق القائمون على هذه الندوة الشكر لأنهم جمعوا كل التيارات السياسية وخيرة الأكاديميين العرب، كل فى مجاله، ونظراً لاحترامنا لهاتين الجهتين الداعيتين نرى هذه المشاركة غير المسبوقة، ونريد أن يكون لهذه الندوة استمرارية لكى يستمر العالم العربى في الإطلال علينا ومعرفة ما يجرى عندنا من أفواه مندوبى كل شرائح المجتمع العربى فى الداخل وخبرائه وباحثيه وأكاديمييه.

لقد أشرت قبل قليل إلى أن إسرائيل تعتبر كل من ينتقد أو يعارض سياستها معادياً للدولة. لكننا نقول إننا نعارض الحكومة وسياستها، ولا يمكن أن تكون بيننا وبين هذا النوع من السياسات قواسم مشتركة. لذلك سيستمر نضالنا بغض النظر عن هذه الحملة التشويهية الدائمة التى تريد نزع شرعية العمل السياسى عن الأحزاب والقيادات والجماهير العربية. ولن نلتفت إلى النظرة إلينا كخطر ديموجرافى أو سكان بالإيجار، فنحن أصحاب البلد ولم نهاجر إلى فلسطين وإنما ولدنا فيها، ونحن ملح الأرض وليس ليبرمان وشارانسكى القادمين من الاتحاد السوفيتى السابق. صحيح أن هناك معياراً أخلاقياً مزدوجاً فى العالم يعطى للمغتصب صفة الدفاع عن النفس حتى عندما يقتل الأطفال والشيوخ ويسلب الأرض، ولكن هذه الحالة آنية، قد تطول ولكنها آنية، ويبقى الحق واضحاً.

أعود فأؤكد على رغبتنا الجامحة فى التواصل مع العالم العربى على أساس الاحترام المتبادل وضرورة المعرفة. وهذه النافذة للإطلال علينا، من خلال كلمات المختصين وتساؤلاتهم وملاحظاتهم النقدية، هى ضرورية.

أريد أن أختم بما بدأت به حينما قلت إن إسرائيل تُعرف نفسها طبقاً لقانون أساس أنها دولة يهودية وديمقراطية. وهى فعلاً ديمقراطية تجاه اليهود ولكنها يهودية تجاه العرب. وبصفتى واحداً من المليون عربى داخل أراضى ٤٨ أقول إن الشعب الفلسطينى الصامد عبارة عن مثلث هندسى، ضلعه الأساسى فلسطينيو الضفة وغزة، والضلع الثانى فلسطينيو الشتات، والضلع الثالث فلسطينيو ٤٨. ونحن الأصغر عدداً لكن بدوننا لا يكون المثلث مثلثاً أبداً. وأنهى كلامى بتحية الرئيس عرفات

لصموده أمام التهديدات الغوغائية الهمجية التى يجب أن تؤخذ مأخذ الجد والخطورة. نحن نستنكر هذه الحملة على القيادة الفلسطينية، وندين سياسة الاغتيالات التى راح ضحيتها فى الأسابيع الأخيرة الشيخ الجليل أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسى.

تحية لكم، والسلام عليكم.

سياسة الأراضى والتخطيط وأثرها على الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل.*

د/ ثابت أبو راس

أضم صوتى إلى زملائى الذين سبقونى بشكر مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وجامعة الدول العربية، آملاً أن يكون لقاؤنا هذا نقطة انطلاق وليس نقطة نهاية.

لقد تعودنا أن نقول دائماً أن الأرض فى كل مكان لها بالأساس قيمة اقتصادية، ولكن فى بلادنا لها أيضاً قيمة دينية وحضارية وسياسية، وهى جزء من الهوية، فلا يمكن تصور قضية الشعب الفلسطينى بدون قضية الأرض، وكذلك يرى اليهود فى أدبياتهم أن الأرض هى الأساس، ويتحدثون كثيراً عن أرض إسرائيل وأرض صهيون وأرض اليهود، وقد ركزوا على هذا الأمر أكثر من تركيزهم على الإنسان اليهودى نفسه. ولذلك لا يمكن الحديث عن سياسة الأراضى والتخطيط وأثرها على الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل بدون الرجوع إلى الأسس الأيديولوجية لهذه السياسة.

لقد بدأ الصراع على الأرض قبل قيام دولة إسرائيل بخمسين عاماً، حين جرى الحديث عن أرض صهيون والأرض المقدسة وأرض إسرائيل، وطرح الشعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" عام ١٩٠٣ حين قاله أحد قادة الحركة الصهيونية "مونتيفيورى". وقد دار جدل حول مكان إقامة الدولة اليهودية، وتم تقديم عشرات الاقتراحات شملت أوغندا والأرجنتين، ولم يحسم هذا الجدل إلا عام ١٩٣٨ عشية الحرب العالمية الثانية. كما دار جدل طويل حول حدود الدولة اليهودية أو العبرية، وهو يحسم هذه الأيام فى رأيى، وكان هناك من اقترح أن تكون حدود إسرائيل هى حدود مملكة سليمان وداود، وكان هناك اقتراح بأن تشمل الدولة المساحة بين جبال طوروس فى تركيا حتى سيناء، وطرح اقتراح آخر متواضع تمتد فيه الدولة من جنوب لبنان إلى العقبة ويشمل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وكان هناك اقتراح بأن تشمل الدولة اليهودية كل الأردن وفلسطين، ولا ننسى اقتراح امتداد الدولة من النيل إلى الفرات. وفى كل هذه الاقتراحات كان هناك من يتبناها فى الحركة الصهيونية، والحقيقة أن النقاش حول حدود دولة إسرائيل يحسم فى هذه الأيام استكمالاً لما بدأ فى اتفاقيات أوسلو قبل ١٠ سنوات واتفاقيات السلام مع الأردن، وحسب رأيى فإن الحدود

---

* تفريغ نص الكلمة التى ألقاها د. ثابت أبو راس فى الجلسة الثانية من الندوة.

الشرقية فقط هى التى باتت غير محسومة.

وإذا كان اليهود قد اختاروا أرض فلسطين، فإن ذلك قد تواكب مع حركة استيطان يهودى نشطة أسفرت عن تحول ديموجرافى نتيجة زيادة أعداد اليهود. ففى عام ١٨٨٢ كانت نسبة اليهود فى فلسطين ٤% فقط، وزادوا إلى ٣١% فى عام ١٩٤٧، ورأينا كيف وصلت نسبة اليهود بعد قيام الدولة وتهجير الفلسطينيين إلى أكثر من ٨٠%. وكان العاملان الأساسيان اللذان ساعدا على هذه الزيادة هما الهجرة والاستيطان. ومنذ بداية عام ١٨٨٢ بدأ الاستيطان اليهودى فى فلسطين. لكن الاستيطان تزايد مع صعود النازية فى ألمانيا والتحولات فى أوربا حتى وصل عدد المستوطنات قبل عام ١٩٤٨ إلى ٢٧٣ مستوطنة مما يعنى أن البنية التحتية لإقامة الدولة اليهودية قد اكتملت قبل عام ١٩٤٨.

هناك أحاديث تتردد عن بيع الفلسطينيين لأراضيهم، لكن الحقيقة أن الأراضى التى بيعت بتواطؤ من الانتداب البريطانى لم تتجاوز ٧% من مساحة فلسطين. وعندما قامت الدولة اليهودية كانت حصة اليهود من المساحة الجغرافية لفلسطين ٧% فقط، أما نسبتهم إلى السكان فكانت ٣٣%، لكن هذا لم يمنع من صدور قرار التقسيم المجحف بحق الفلسطينيين الذى خصصت فيه الدول الكبرى نسبة ٥٧% من مساحة فلسطين لليهود.

من المهم التوقف عند حرب ١٩٤٨ وإقامة الدولة اليهودية، وقد حدث فى تلك السنة طرد الشعب الفلسطينى من أرضه وتم محو ٥٥٠ تجمع سكانى ونقل الأراضى العربية إلى أيدى يهودية. وقد تم هذا النقل من خلال سن قوانين وأنظمة الطوارئ، وكان بعضها موجوداً منذ عام ١٩٤٥. وقد تم سن حوالى ٣٠ قانوناً لإعطاء إسرائيل الفرصة للسيطرة على كم هائل من الأراضى. وتسيطر إسرائيل اليوم على ٩٣,٥% من الأراضى التى تقوم عليها، ولا يوجد دولة ديمقراطية فى العالم (أو حتى تدعى الديمقراطية) تسيطر على مثل هذا الكم الهائل من الأرض. وهناك ٣,٥% من الأراضى ملك للعرب، والباقى ملكية يهودية لأشخاص وغير ذلك.

إذاً هناك ٣,٥% من الأراضى ملك لـــ ١٨ إلى ١٩% من السكان، لكن إسرائيل تحاول تقليص هذه النسبة الضئيلة من الأراضى. وهناك سياسة معلنة لإسرائيل تقوم على المصادرة غير المباشرة من خلال تغيير استعمال الأراضى. إن عميلة نقل الأراضى العربية لأياد يهودية قد تمت أساساً عام ١٩٤٨ من خلال نقل أراضى المهجرين (أو اللاجئين الفلسطينيين) وأراضى الموات –التى تمثل

القسم الأكبر من فلسطين وخصوصاً فى النقب ويصل إجماليها إلى ١٢ مليون دونم- وقد تم تركيز هذه الأراضى فى يد جسم واحد هو "دائرة أراضى إسرائيل" التى تتحكم فى ٩٣% من مساحة إسرائيل. وهذه الدائرة مكونة من ٢٨ عضواً (١٤ من ممثلى الوزارات المختلفة و١٤ يمثلون الوكالة اليهودية). وتقوم الدائرة بتخصيص الأرض لمدة ٤٩ سنة يمكن تمديدها، من خلال عقد تأجير لتنظيمات يهودية أو كيبوتسات أو مستعمرات. ويمكن لكل مجموعة من الشباب اليهودى أن يقيموا تنظيماً ويطالبوا بأرض لإقامة مستوطنة جديدة، وهذا النشاط تدعمه الوكالة اليهودية. وهناك فى إسرائيل اليوم حوالى ٧٥٠ مستوطنة زراعية تشكل جزءاً من ٥٤ مجلساً إقليمياً (والمجالس الإقليمية هى إحدى صور السلطات المحلية فى إسرائيل، ويتركب المجلس من مجموعة من الكيبوتسات أو الموشافات. ويسكن هذه المجالس الإقليمية ١٠% من سكان إسرائيل ولكنها تسيطر على ٨٢% من مساحة إسرائيل). وبالطبع فإن دائرة أراضى إسرائيل لا تخصص شيئاً يذكر للعرب، حيث لم يخصص منذ عام ١٩٤٨ سوى ١% (من مجموع ما تم تخصيصه منذ ذلك التاريخ) لإقامة أحياء للجنود الدروز الذين يخدمون فى الجيش.

المركبات الأساسية لسياسة الأراضى والتخطيط الإسرائيلية

محو المعالم التاريخية والجغرافية الفلسطينية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين. وإسرائيل لم تكتف بمحو ٥٥٠ تجمعاً سكانياً -كما ذكرنا سابقاً- وإنما أقيمت مكان هذه التجمعات قرى يهودية،وحملت فى بعض الأحيان نفس اسمها الفلسطينى مع تغيير بسيط جداً. وتم نقل المقدسات الإسلامية لتصرف الحكومة الإسرائيلية بالرغم من المحاولات الجادة لبعض الجمعيات العربية العاملة فى الميدان من أجل استرجاع هذه المقدسات خاصة تلك الموجودة فى المدن الكبرى، لكن النجاح ضئيل بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية.

نقل ملكية الأراضى العربية إلى ملكية يهودية وتبنى نظام أراضى جماعى مركزى شمولى وليس فردىاً. والمقصود بذلك هو منع بيع الأراضى التابعة لملكية الدولة، فهذه ٩٣% من الأراضي لا تباع وإنما تؤجر فقط لليهود.

الاستيطان اليهودى واسع النطاق فى الأراضى العربية، فهناك اليوم ما مجموعه ١٠٠٠ مدينة وقرية ومستوطنة فى إسرائيل.

عدم تخصيص "أراضى دولة" للبلدات العربية فى إسرائيل.

التقسيم الإداري للدولة (مناطق نفوذ السلطات المحلية) بحيث يضمن السيطرة على أراضى عربية كثيرة. وحتى نسبة ٣,٥% التى يملكها العرب لا يتحكمون بها تماماً، وهناك مدن عربية وقرى تتبع أراضيها مجالس إقليمية يهودية، وبالرغم من تسجيلها للعرب فليس لهم حق التصرف فيها، وحق التصرف لا يتم إلا بموافقة المجالس المحلية اليهودية.

تهميش الجماهير العربية فى إسرائيل وإضعافها ومنع تمثيلها في المؤسسات صاحبة اتخاذ القرار فى قضايا الأرض والتخطيط. ومن الواضح أن مؤسسات التخطيط معنية بأن لا يكون للعرب تأثير فيها، حيث يتكون مجلس التخطيط القطرى من ٣٢ عضواً (اثنان فقط منهم من العرب ولكن بدون تأثير). ويتم فى المجلس مناقشة الخرائط الهيكلية القطرية. وهناك لجان مناطقية للتخطيط. ولجنة التخطيط اللوائية فى النقب مثلاً تتألف من ١٧ عضواً ليس من بينهم أى عربى بالرغم من أن العرب يمثلون ٢٥% من سكان النقب.

هدم البيوت العربية والتلويح الدائم بالخطر الديموجرافى العربى لتشجيع الاستيطان اليهودى. ودائماً ما يدور الحديث عن التكاثر السريع للعرب. وإذا كان المتحدثون فى هذا الأمر محدودين فى الماضى مثل رحبعام زئيفى، فإنهم قد وصلوا اليوم إلى مركز الخريطة السياسية الإسرائيلية. فهناك عناصر فى حزب العمل وحزب مرتس اليسارى تقول إن الخطر الديموجرافى هو خطر جدى ويجب الحديث عنه والنقاش حوله.

إن الجماهير العربية التى تسكن فى الجليل والمثلث والنقب ستعانى من ضائقة سكانية واضحة. ومن المتوقع أن تتفاقم فى العقدين القادمين. وإذا كان مجموع ما يملكه الفرد الفلسطينى فى إسرائيل هو ٦٥٠ م٢(تشكل الشوارع والمدارس)، فإن ما يملكه الفرد الفلسطينى بعد ٢٠ عاماً لن يتعدى ٣٠٠م٢، إذا لم تحدث مصادرات جديدة.

وبسبب قلة الأراضي، فإن أسعارها غالية جداً. وقد أصبحنا نرى فى السنوات الأخيرة هجرة عربية إلى بعض المدن اليهودية وإن كان أكثرها مغلقاً أمام العرب، ومعلوم أن المستوطنات الزراعية (وعددها ٧٥٠) لا تسمح للعرب بالسكن فيها. وهكذا لا يتبقى أمام العرب سوى شراء بعض البيوت فى المدن المختلفة مثل الناصرة العليا وبئر السبع وكرميئل فى الجليل.

والحقيقة أن هناك تخوفاً من اتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك الاتفاقيات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وبالرغم من أن عرب ٤٨ ينشدون السلام فإنهم قد تعودوا أن

يكون السلام على حسابهم. وعندما كان ايهود أولمرت نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية يتفقد مستوطنات غزة تحدث عن الحاجة إلى تركيز عرب النقب من اجل إفساح المجال أمام المستوطنين اليهود (وعددهم ٧٥٠٠ مستوطن). وهناك اليوم فى النقب أكثر من ١٠ آلاف بيت غير مسكون، فضلاً عن أن النقب يساوى ثلثى المساحة الجغرافية لإسرائيل، فالأراضى متاحة للمستوطنين اليهود فى النقب لكن يجب أن يكون الأمر على حساب الجماهير العربية.

أريد أن أختم بالقول إن الدول الديمقراطية فى العالم (أو حتى تلك التى تدعى الديمقراطية) حاولت إنصاف المجموعات الأصلية فيها. وقد رأينا إنصاف الابروجنز فى استراليا، والماويرز فى نيوزلندا، والناوتس فى كندا، والهنود الحمر فى أمريكا. كانت هناك محاولات لإنصافهم نجحت إلى حد ما. أما فى إسرائيل فلا يتوقف الأمر على عدم إنصاف العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض، ولكن هناك محاولة لانتقاص حقوقهم ومصادرة أراضيهم وعدم الاكتفاء بما صودر حتى الآن.

ملاحق الدراسة

"قوانين" وأنظمة طوارئ لسلب الأراضي العربية

١. أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ (المادة ١٢، ٧).
٢. أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة ١٩٤٨.
٣. أنظمة الطوارئ بشأن الغائبين لسنة ١٩٤٨.
٤. قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠.
٥. قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة ١٩٥٠.
٦. قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١.
٧. قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويض) لسنة ١٩٥٣.
٨. قانون كيرن كييمت ليسرائيل (صندوق أراضي إسرائيل).
١٠.قانون التقادم لسنة ١٩٦٠.
١١.قانون أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠.
١٢.قانون أساس: أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠.
١٣. قانون الاستيطان الزراعي (قيود على استعمال الأرض الزراعية والمياه) لسنة ١٩٦٧.
١٤. قانون تسوية الحقوق في الأراضي (نص جديد) لسنة ١٩٦٩.
١٥. قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة١٩٨٠.
١٦. قانون الغابات لسنة ١٩٦٢.

المستوطنات اليهودية الزراعية في فلسطين

(لا يشمل الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزه)

الفترة	عدد المستوطنات
حتى عام ١٩٤٧	٢٧٣
١٩٤٨- ١٩٦٠	٣٦٤
١٩٦٠- ٢٠٠٣	١١٠
المجموع	٧٤٧

السكان اليهود في فلسطين/ إسرائيل

١٨٨٢- ٢٠٠٢

فلسطين

الفترة	العدد الكلي للسكان (١٠٠٠)	عدد السكان اليهود (١٠٠٠)	نسبة اليهود %
١٨٨٢	٦٠٠	٢٤	٤
١٩٢٢	٧٥٢	٨٤	١١,٢
١٩٣٦	١،٥٤٥	٤٦٤	٣٠
١٩٤٧	١،٩٠٩	٥٨٩	٣١

إسرائيل

١٩٤٨	٨٠٦	٦٥٠	٨٠,٥
١٩٥٤	١,٧١٨	١,٥٢٦	٨٨,٨
١٩٦٧	٢,٧٧٧	٢,٣٨٤	٨٥,٨
١٩٨٢	٤,٠٦٤	٣,٣٧٣	٨٣
١٩٨٨	٤,٤٧٧	٣,٦٥٩	٨١,٧
١٩٩٥	٥,٦١٢	٤,٥٢٢	٨٠,٥
٢٠٠٢	٦,٦٣١	٥,٠٩٤	٧٦,٨

N:\thabet\الإستيطان اليهودي الزراعي في فلسطين.doc

واقع المواطنين العرب البدو فى النقب
بين سياسة التمييز ومصادرة الأرض

أ/طلب الصانع

نبذة تاريخية :

ملاحظة أولى لابد من الإشارة إليها هى أن المؤسسات الإسرائيلية تستخدم مصطلح "البدو" ليس للإشارة إلى شريحة من مجتمعنا العربى الفلسطينى وإنما كجزء من سياسة "فرق تسد" لذا تعمل جاهدة لاعطاء هذا الاصطلاح مضموناً ودلالات أكثر مما يحتمل، وفى الوثائق الرسمية يتم التأكيد على التقسيمات: العرب والدروز والبدو، ونواجه أكثر من مرة بسؤال :

هل أنت عربى أم بدوى ؟ وفى بعض الأحيان يكون السؤال : هل أنت مسلم أم بدوى؟ وكأن البداوة قومية أخرى أو دين آخر.

موقفنا من كل هذه المحاولات أننا عرب أولاً وثانياً وثالثاً ونعتز بعروبتنا وبهويتنا الفلسطينية، وكما نؤكد دائماً فإننا وإن كنا نحمل فى جيوبنا الهوية المدنية الإسرائيلية، فنحن نحمل فى قلوبنا الأمل والألم العربى.

عندما أتطرق لمصطلح البدو، فالهدف هو التعرف على هذه الشريحة من شعبنا التى تسكن فى النقب – قضاء بئر السبع، وإن كان هنالك ٣٥,٠٠٠ ألف عربى بدوى يعيشون فى قرى عربية بدوية فى الجليل، كما أن هنالك آلاف المواطنين البدو الذين يعيشون فى المدن المختلطة، خاصة فى اللد والرملة، هجّروا بعد مصادره أراضيهم فى منطقة "البحيرة" و"تل الملح" فى عام ١٩٨٢، بحجة إقامة مطارات بديلة للمطارات التى كانت قائمة، فى شبة جزيرة سيناء، وذلك بعد توقيع اتفاق السلام مع جمهورية مصر العربية، حيث قامت إسرائيل بمصادره ١٠٠,٠٠٠ دونم من المواطنين العرب فى النقب وترحيل أهلها وتركيزهم فى ثلاثة قرى وهى: "اكسيفه"، "عرعرة النقب"، "شقيب السلام" . كل ذلك بالرغم من وجود ملايين الدونمات الخالية فى النقب والموجودة فى ملكية الدولة، إلا أن هذا ما يميز سياسة حكومات إسرائيل التى تستغل كل فرصة سانحة سواء تحت شعار الحرب أو تحت شعار السلام للاستيلاء على المزيد من الأراضى العربية، وتنفيذ مسلسل الترحيل من جهة والتركيز من جهة أخرى.

نحن نتوقع تكرار هذا المسلسل فى أعقاب الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، بحيث يـــتم توطين المستوطنين اليهود فى النقب ومصادرة المزيد من الأراضى العربية.

عشية احتلال بئر السبع فى ١٩٤٨/١٠/٢٠، كان عدد سكان منطقة النقب –الممتـــدة مـــن الفالوجة شمالاً وحتى أم رشراش (إيلات) جنوباً– ١٣٠,٠٠٠ نسمة. بعد الاحتلال تم تنفيذ حملـــة واسعة من الترانسفير والتطهير العرقى استمرت حتى عام ١٩٥٤، أى بعد انتهاء الحرب. مما يؤكد أن عملية الترحيل والتهجيرهى نتاج قرار سياسى استغل الواقع الأمنى واتخذ منه مبرراً. وقد طالت عمليات التهجير ٩٠% من سكان النقب وحولتهم إلى لاجئين، أما الـــ ١٠% الباقون، فتم اقـــتلاع ٧% منهم من أراضيهم وتركيزهم فى أراضى أخرى فى النقب، أى بالإمكان اعتبـــارهم مهجـــرين أيضاً.

من أجل أن ندرك حجم المؤامرة التى استهدفت عرب النقـــب عـــام ١٩٤٨، إلـــيكم بعـــض المعطيات كما ذكرها الباحث الدكتور/ سلمان أبو ستة. وفقاً لتلك الإحصائيات التى تناولت تداعيات النكبة على التواجد السكانى لعرب النقب ومنذ ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٨ يتضح أن مجموع ســـكان بئر السبع فى عام ١٩٩٨ قد بلغ ٦٧٣,٨٤٠ نسمة، منهم ٥٥٥,٨١٣ ألف نسمة لاجئون فى دول شتى، والباقى وعددهم ١١٨,٠٢٧ نسمة فقط صامدون على أرض الآباء والأجداد فى النقب، هـــذه المعطيات مؤشر لحجم المأساة التى حلت بأهلنا فى النقب والتى حولت نسبة عالية جداً منهم إلـــى مشتتين فى بقاع الأرض كلاجئين، أو يذوقون أشكال التمييز العنصرى لمن صمدوا وتجـــذروا فـــى أرضهم .

أما بخصوص ملكية الأراضى عشية احتلال النقب، فقد كانت فى ملكية القبائل العربيـــة فـــى النقب ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم، منها ٣,٥١٨,٤٩١ دونم أراضى مزروعة وما تبقى أراضى للرعى.

خلال فترة الانتداب البريطانى ١٩٢٠–١٩٤٨، اعتمدت حكومة الانتداب حق الملكية حســـب قانون العرف والعادة المتعارف والمتداول فى أوساط القبائل العربية فى النقب. كما أكد ذلك وزيـــر المستعمرات البريطانى ونستون تشرتشل عند زيارته للقدس عام ١٩٢١، بحضور أول مندوب سام بريطانى وهو هربرت صموئيل، حيث أكد باسم الحكومة البريطانية الاعتراف الرسمى بحق أهـــالى النقب فى ملكيتهم لأراضيهم حسب قانون العرف والعادة، وصدرت بيانات رسمية حكومية بذلك .

قدرت لجنة فلسطين للأراضى عام ١٩٢٠، الأراضى المزروعة فى قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣,٧٥٠,٠٠٠ دونم، وتبين الصور الجوية لسلاح الجو البريطانى عام ١٩٤٥، أن جميع مناطق السكن فى قضاء بئر السبع مزروعة بالكامل، وهذا يدحض خرافة أن النقب كانت صحراء وأن أهلها بدو رحل.

واقع الجماهير العربية النقباوية بعد ١٩٤٨

القبائل العربية فى النقب هى جزء لا يتجزأ من الجماهير العربية الفلسطينية فى إسرائيل، كانت ولا زالت مستهدفة أرضاً وشعباً وهوية وانتماء . واجهت ما واجهته الجماهير العربية فى الجليل والمثلث من تهجير وترحيل واقتلاع ومصادره أراضى، إلا أنه إضافة إلى ذلك واجهت وتواجه محاولات لمصادره الهوية من قبل مؤسسات السلطة التى تحاول استحداث قومية أو هوية جديدة هى الهوية البدوية، معتمدة بذلك على بعض رجالاتها، ومستغلة كون النقب بعيدة جغرافياً والتجاهل العربى لهذه الشريحة من شعبنا، مما حدا بأحد الباحثين العرب وهو الدكتور غازى فلاح أن يطلق على العرب البدو اسم " العرب المنسيين"، والقصد المنسيين من قبل الشعب الفلسطينى والأمة العربية.

يبلغ مجمل عدد سكان النقب اليوم، من عرب ويهود ٥٦٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٤,٠٠٠ نسمة عرب ، ٧٠,٠٠٠ نسمة من المواطنين العرب يسكنون فى سبع قرى دائمة معترف بها أقيمت مؤخراً منذ عام ١٩٩٦، (قرية تل السبع، مدينة راهط، قرية حوره ، قرية اكسيفه، قرية عرعرة، قرية شقيب السلام واللقية). أما النصف الآخر من السكان فإنهم يقطنون فى قرى غير معترف بها، ويبلغ عددها خمسة وأربعين قرية.

مع انتهاء الحكم العسكرى الذى كان مفروضاً على الجماهير العربية الفلسطينية بما فى ذلك الجماهير العربية النقباوية عام ١٩٦٦، بدأت حكومات إسرائيل تنفيذ مخططها لتركيز العرب فى النقب فى تجمعات سكنية، من أجل مصادره أراضيهم وتسجيل هذه الأراضى باسم الدولة، ونفذت سياسة ترانسفير واسعة لترحيل وتهجير آلاف المواطنين العرب تحت شعار "توطين البدو" من أجل "تطويرهم"، إلا أنه فى حقيقة الأمر كان استعمال أصطلاح "التطوير" لذر الرماد فى العيون، حيث أن هذه التجمعات السكنية التى تمت إقامتها تحولت بسرعة إلى حارات من البطالة والفقر، حيث أن السلطات الإسرائيلية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية وعادات وتقاليد المجتمع العربى النقباوى

عندما أنشأت هذه التجمعات السكنية، ولم توفر مصادر عمل أو ظروف تطــور لهــذه التجمعــات السكنية .

عملية الترحيل لم تأت مصادفة، بل كانت جزءاً من مخططات الحركة الصــهيونية لتحقيــق مقوله "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتم استغلال الحرب عام ١٩٤٨ ليس فقط لتنفيذ مشروع الترانسفير، وإنما لفرض الحكم العسكرى على من تبقى وتقييد حريــة حــركتهم وتهجيــرهم مــن أراضيهم وتركيزهم فى منطقة محدودة أطلق عليها اسم منطقة "السياج" هذه المنطقة أشبه ما تكون بالمثلث الذى يمتد من مدينة راهط شمالاً إلى مدينة عراد ومدينة ديمونــا جنوبــاً، كمــا أن هــذه المنطقة تقع جغرافياً على تماس مع الضفة الغربية خاصة منطقة الخليل، بمعنى أن من حدد الموقع أراد الاحتفاظ بخيار الترانسفير قائم إذا دعت الحاجة أو إذا صدر قرار سياسي فيما بعد.

فى ظل فترة الحكم العسكرى صدرت قوانين عديدة، كلها تهدف إلى سلخ الأراضى العربيــة من أصحابها الشرعيين، سواء بحجة أنها مناطق عسكرية أو محميات طبيعية، ولكن سرعان مــا تتحول إلى مناطق سكنية إذا كان الهدف إقامة تجمعات يهودية، أو مصادرة مــن أجــل المصــلحة العامة باتجاه واحد، هو مصادرة أراضى من العرب لليهود ولم يحدث العكس إطلاقاً.

ولم تسلم حتى المقدسات والأوقاف الإسلامية من أساليب التحايل لوضع اليد عليها، وهذا ما حصل بشكل خاص مع المقدسات من مقابر ومساجد فى مدينة بئر السبع، حيث تمــت مصــادرتها ووضع اليد عليها، بحجة أنها أملاك غائبين. ونحن نقول أن المساجد هى بيوت الله والله موجــود قبل وبعد ١٩٤٨، كما أن المسلمين كانوا ولازالوا موجودين وإذا كان هناك شئ غائب، فهى العدالة فى إسرائيل.

كما تم استغلال عدم قدرة المواطنين على الحركة نتيجة الحكم العسكرى المفروض علــيهم، وعدم قدرتهم على فلاحة أراضيهم وزراعتها، من أجل الإعلان عنها أراضي متروكة ويتم تحويلها إلى سلطة الدولة وإدارة دائرة أراضى إسرائيل.

بهذه الطرق الالتفافية تم تسجيل أراضى أبناء عشيرة العزازمة باسم الدولة بدون علمهم، إذ تبين فيما بعد أن دائرة التسوية أعلنت عن بدء تسوية الأراضى فى تلك المنطقة عام ١٩٦٤، وتم نشر الإعلان فى الصحف العبرية وفى الأماكن العامة فى مدينة بئر السبع، وفى وقت لــم يســمح

للمواطنين العرب بدخول بئر السبع إلا بتصاريح، وتم تسجيل أراضيهم باسم دولة إسرائيل بحجة أنهم لم يقدموا ادعاءات ملكية فى الوقت المحدد.

قضية الأرض وقضية الإنسان :

[١] قضية الأرض

إن التعامل مع جماهيرنا العربية النقباوية فى القضيتين الأساسيتين وهما قضية الأرض وقضية الإنسان يتم من خلال نظرة أمنية عسكرية عدائية، ونظرة دينية عقائدية عنصرية، ونظرة سياسية مبنية على التمييز بين اليهودى لكونه يهودياً والعربى لكونه عربياً. حتى أن القوانين التى تم إقرارها تستند إلى مفاهيم توراتية ترسخ التمييز والعنصرية وتمنحها بعداً قانونياً .

على سبيل المثال تستند قوانين الأرض فى إسرائيل إلى المفهوم العقائدى " إن هذه الأرض هى هبة الله للشعب اليهودى، ويجب تخليصها من الغرباء"، والغرباء هنا المقصود بهم العرب سكان الأرض الأصليين. ووفقاً للقانون الأساسي أراضى الدولة، فقد ورد أن الملكية فى أراضى الدولة غير قابلة للبيع، بمعنى أن هذه الملكية شئ مقدس، كما أن دولة إسرائيل تجتهد لشراء أراضى من المواطنين العرب ولكن لا تبيع هذه الأراضى للعرب. ومن أجل إخراج المواطنين العرب من دائرة المستفيدين من هذه الأراضى، يتم تحويلها إلى ملكية الوكالة اليهودية أو الكيرن كيمت، وعندها يستطيع أى يهودى فى العالم شراء هذه الأراضى، ولكن لا يستطيع المواطن العربى شراء متر واحد من هذه الأراضى، لذا بالإمكان أن نقول أن اليهودى أى يهودى كان، حتى من لم يزر إسرائيل ولو لمرة واحدة، ولم يخدم فى جيشها ولم يدفع ضرائب لها ولا يحمل جواز سفرها، له حقوق فى أراضى الدولة أكثر من مواطني الدولة العرب أو حتى العرب الذين خدموا فى الجيش الإسرائيلى، أمثال العرب الدروز أو العرب البدو مما يؤكد أكذوبة أن الخدمة العسكرية تضمن المساواة فى الحقوق المدنية.

وبهذه الطريقة تم خلال السنوات الأخيرة تحويل مئات آلاف الدونمات من أراضى النقب من ملكية الدولة إلى ملكية الوكالة اليهودية من خلال صفقة بين رئيس الوكالة اليهودية آنذاك بورغ ووزير البنى التحتية والمسؤول عن دائرة أراضى إسرائيل، آرئيل شارون، مما يؤكد أنه فى قضية الأرض لا يوجد فرق بين اليمين أو اليسار وموقفهم فى هذه القضية "أيديولوجى وليس سياسياً" لذا لا يتغير بتغير الحكومات. لقد استخدمت الوكالة اليهودية وما زالت تستخدم هذه الأراضى لإقامة

مستوطنات لليهود فقط، وتعمل الوكالة مع الحكومة فى هذه الفترة لتوطين ٥٠,٠٠٠ ألف قادم جديد فى النقب، فى إطار ما يسمى "تهويد النقب"، والهدف استغلال الدعم المالى الأمريكي- الأوروبى المرصود لتنفيذ خطة شارون بخصوص الانسحاب من قطاع غزة لإعادة توطين مستوطنى قطاع غزة فى النقب .

وأكبر دليل على التعامل معنا من خلال رؤية عسكرية –أمنية، فى قضايا الأرض هو الحديث الذى دار بينى وبين رئيس الحكومة حول أشكال تخطيط القرى العربية الجديدة فى النقب فكان رده، بأن هناك اعتبارات توجهه فى هذا المجال وهى :

أولاً:أن لا يكون هناك تواصل بين القرى العربية فى إسرائيل من جهة وبين القرى الفلسطينية فى الضفة والقطاع من جهة أخرى .

ثانياً : أن لا يكون هناك تواصل بين القرى العربية مما يضطر المسافر اليهودى، من شمال إسرائيل الى جنوبها، أى من تل أبيب إلى إيلات أن يمر من خلال تجمعات سكنية عربية.

ثالثاً : أن لا يكون هناك تواصل بين قرية عربية وقرية عربية، لذا يجب قطع هذا التواصل من خلال إقامة قرى يهودية تفصل بينها.

رابعاً: أن لا يحدث تماس بين القرى العربية والشوارع الرئيسية.

[٢] قضية الإنسان :

على مستوى الإنسان، فإن قانون المواطنة الذى يحدد العلاقة بين الدولة وبين سكانها يحمل فى طياته بذور التمييز، إذ أن دولة إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى يوجد فيها قانونان للمواطنة، قانون يمنح المواطنة لليهودى بشكل تلقائى لكونه يهودياً وهو قانون حق العودة والمبنى على أساس أن لكل يهودى حقاً تاريخياً فى هذه الأرض، وهذا الحق هو الذى يمنحه المواطنة الإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من حقوق فى أراضى الدولة والشراكة فى صنع القرار، لأن هذه هى دولته.

وفى المقابل فإن المواطن العربى يحصل على المواطنة وفقاً لقانون آخر يستند على فكرة أخرى، وهى أن العرب الذين كانوا يسكنون دولة إسرائيل، عشية الإعلان عنها ووافقوا على الخضوع للدولة ولقوانينها، يحق لوزير الداخلية منحهم المواطنة. ولذا فإن هذه المواطنة ليست

تلقائية بل هى مشروطة ومتروكة لاعتبارات وزير الداخليـة. والنتيجـة أن هنـاك نـوعين مـن المواطنة: المواطنة الحقيقية لليهودى وللعربى أو مواطنين ورعايا. ودولة إسرائيل هـى الدولـة الوحيدة التى تتجاوز حدود مواطنتها حدودها الجغرافية.

مظاهر التمييز:

أ–قانون التخطيط والبناء

لقد تم استخدام قانون التخطيط والبناء لأهداف سياسية بعيدة كل البعد عن التخطيط ، حيـث يتم استخدام هذا القانون للسيطرة على تطور المدن والقرى العربية ، والحد من إمكانية توسعها ، وخنق تطور هذه المدن لدرجة لا تجد الازواج الشابة مسكناً لها .

إن ارتفاع أسعار قسائم البناء بشكل لا يتناسب والواقع الاقتصادى الصعب لهذه المدن يؤدى الى ارتفاع سن الزواج حتى يستطيع الشاب الحصول على قسيمة بناء، ممـا يـؤدى أيضـاً الـى انخفاض عدد الأولاد لضرورة توفير المسكن لهم ، مما يعنى فى المحصـلة أن قـانون التخطـيط والبناء يستخدم أيضاً للحد من التكاثر السكانى العربى.

إليكم بعض المعطيات عن المسطحات ومناطق نفوذ المدن والقرى اليهودية فى النقب مقارنة مع المدن والقرى العربية:

المجلس الاقليمى بنى شمعون عدد سكانه ٦٠٠٠ نسمة ومنطقة نفوذه ٤٥٠ ألـف دونـم، وكذلك مجلس اقليمى رامات نيقيف عدد سكانه ٤٥٠٠ نسمة ومنطقة نفوذه ٤,٤٣٢,٠٠٠ دونـم وفى المقابل فإن منطقة نفوذ مدينة راهط البالغ تعداد سكانها ٣٦٠٠٠ نسمة هى ٨,٨٥١ دونماً.

كما يتم استغلال قانون التخطيط والبناء لاخراج أراضى عربية من منطقة نفوذ المدن والقرى العربية وضمها الى منطقة نفوذ مدينة يهودية ، وبالتالى فإن تخطيط هذه الأرض ومستقبلها يكون رهينة ما تقرره تلك المدينة اليهودية واحتياجاتها .

فى النقب تم استخدام قانون البناء والتخطيط لترحيل وتركيز البدو من جهة وتوطين اليهـود على مساحات شاسعة من جهة أخرى ، والقاعدة المعمول بها لدى دوائر التخطيط – الخالية تقريباً من التمثيل العربى – باستثناء تمثيل صورى لتحسين الوجه "الديموقراطى"– هى "تركيز أكبر عـدد من السكان البدو على أقل مساحة من الأرض ، وفى المقابل توطين أقل عدد من اليهود على أكبـر

مساحة " ، والدليل الصارخ على ذلك هو ظاهرة "المزارع الفردية" مثل مزرعة شارون . وفي النقب هناك عشرات المزارع من هذا القبيل التى تتراوح مساحتها بين الف الى عشرين ألف دونم.

القرى العربية غير المعترف بها فى النقب

يبلغ تعداد القرى غير المعترف بها فى النقب ٤٥ قرية، ويبلغ عدد سكانها ٧٠,٠٠٠ نسمه، يتفاوت عدد سكان كل قرية وقرية ويتراوح بين ٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ نسمة. فى عام ٢٠٢٠ سيكون معدل سكان هذه القرى بين ١٥٤٠ إلى ١٢,٣١٣ نسمة. ووفقاً للمعطيات المتوفرة لدينا فإن هناك ١٧ قرية يصل عدد سكانها إلى ٨٠٠ نسمة، و١١ قرية يتراوح عدد سكانها بين ٨٠٠ ,١٠٠٠ نسمة، و٦ يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠- ١٧٠٠٠ نسمه، و ٧ قرى يتراوح عدد سكانها بين ١٧٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة، كما أن هناك ٤ قرى يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة. ومن المتوقع أن يصل مجموع سكان القرى غير المعترف بها عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٠,٧٠٠ نسمة.

هذه الظاهرة هى نتاج التوجه العنصرى الهادف إلى ترحيل المواطنين من أراضيهم وتركيزهم فى تجمعات تركيز أشبه ما تكون "بالجيتوات"، ومن ثم وضع اليد على أراضيهم، بعد ترحيلهم عنها، وتسجيلها باسم الدولة. هذا التوجه الذى أوجد ظاهرة القرى غير المعترف بها. ولو تعاملت الحكومات الإسرائيلية بمسؤولية واعترفت بهذه القرى، كما هو متوقع من دولة تدعى الديموقراطية لما كانت هذه الظاهرة التى تشكل الشاهد الحى لسياسة التمييز العنصرى القائمة وإذ أن هذه الظاهرة مقصورة على الوسط العربى فقط سواء فى النقب أو فى الجليل.

فى الجليل هذه الظاهرة فى طريقها إلى الحل فى أعقاب أعتراف حكومة أسحاق رابين عام ١٩٩٤ - ١٩٩٦ بمعظم القرى غير المعترف بها فى الجليل، إلا أن هذه الظاهرة قائمة بشكل أساسى فى النقب، وهى مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بالمعركة على الأرض، وفى المقابل لا توجد فى الوسط اليهودى قرية واحدة غير معترف بها، بل بالعكس هناك قرى قائمة ولكن بدون سكان أو أشبه ما تكون بالخالية بعد أن هجرها سكانها.

في حقيقة الأمر لا يوجد أي مبرر موضوعي لعدم الاعتراف بهذه القرى وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها :

- أن مساحة النقب شاسعة تصل الى ١٢,٨٣٥ كم، وتشكل ثلثى مساحة دولة إسرائيل، وفى المقابل يسكن فى النقب ٨% فقط من سكان دولة إسرائيل أى ٥٦٠,٠٠٠ نسمة، عدد المواطنين العرب البدو بينهم هو ١٤٠,٠٠٠ أى ما يقارب ٢٥% من مجموع سكان النقب.
- ٨٥% من مساحة النقب هى أراضى شاغرة على شاكله محميات طبيعية ومناطق عسكرية .
- هناك فى النقب ١٢٣ تجمعاً سكانياً يهودياً، ذات أنماط متنوعة: كيبوتس، قرى زراعية، مدن، مدن تطوير، مستوطنات جماهيرية. وكلها أقيمت بعد عام ١٩٤٨. وفى المقابل، لا توجد كيبوتسات أو قرى زراعية للمواطنين البدو، بل أكثر من ذلك لا يسمح لهم حتى بالسكن فى هذه التجمعات المخصصة لليهود فقط، وفى المقابل هناك قرى غير معترف بها،وهى موجودة فى الوسط العربى فقط برغم أن هذه القرى قائمة قبل قيام دولة إسرائيل، وسكانها لم يأتوا من روسيا أو إثيوبيا بل هم أصحاب الوطن الأصليين.

ماذا يعنى مصطلح "قرية غير معترف بها"؟

هذا المصطلح يعنى أن القرية قائمة بشكل عملى على أرض الواقع، ولكن الحكومات الإسرائيلية لا تعترف بوجودها قانونياً، وبالتالى يحرمون سكان هذه القرى حقوقهم المدنية، ويصبح منح الحقوق أو منعها وسيلة ضغط على سكان هذه القرى من أجل إرغامهم على الرحيل. ووصل الوضع إلى درجة أن واقع القرى غير المعترف بها أسوأ من واقع مخيمات اللاجئين، والإجراءات الإسرائيلية أشبه بممارساتها فى الأراضى المحتلة. ففى حين أنه فى مخيمات اللاجئين، مضمون للاجئ سقف يقيه حرارة الصيف وبرد الشتاء وهناك شبكة شوارع وكهرباء وشبكة ماء وعيادات طبية، ومؤسسات تربوية، فإن هذه الحقوق الأساسية المضمونة لكل إنسان وفقاً لكل المواثيق الدولية، محرمة على المواطنين العرب البدو فى القرى غير المعترف بها. حيث إن قراهم غير مربوطة بالشوارع أو بشبكة الكهرباء، أو شبكة مياه للشرب ولا توجد مدارس ثانوية أو مؤسسات عامه. كل البيوت غير مرخصة ومهددة بالهدم بحجة البناء غير المرخص.

أضف إلى ذلك، أنه إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تستعمل الطائرات لقصف مواقع فلسطينية فى الضفة والقطاع، فإنها تستخدم الطائرات لرش المزروعات للمزارعين البدو بالمواد الكيماويـــة. وإذا كان الجيش الإسرائيلي يرافق البلدوزرات لهدم البيوت الفلسطينية، فإن الشرطة ترافق بقوات هائلة بلدوزرات وزارة الداخلية التى تقوم بهدم البيوت العربية فى النقب.

إن الحكومات الإسرائيلية خلقت مشكلة البناء غير المرخص من خلال عـــدم إقـــرار خـــرائط هيكلية للقرى العربية وإصدار تراخيص بناء. وفى نفس الوقت تعمل على تحميل المواطنين البـــدو مسؤولية فشلها وإهمالها، وتحاول جاهدة إظهارهم كمجرمين ومخالفين للقانون لتحضـــير الـــرأى العام لممارسات عنصرية ضدهم ولسلب الشرعية عن نضالهم .

جدير بالذكر أنه بالرغم من التحريض المنهجى ضد المواطنين العرب فى النقب بحجة البناء غير المرخص، إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك حيث إن نصف مخالفات البناء البالغ عددها ٤٨٠٠٠ مخالفة بناء وفقاً لمعطيات وزارة الداخلية لعام ٢٠٠٠ موجودة فى الوسط اليهودى، خاصـــة فـــى الكيبوتسات. إلا أن ٩٥% من عمليات الهدم بحجة البناء غير المرخص هى فى الوسط العربى. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا توجد أزمة سكن فى إسرائيل فى الوسط اليهودى كمـــا الحـــال فـــى الوسط العربى. وحيث إنه منذ إقامة دولة إسرائيل وحتى اليوم، تم إقامة ما يقارب ١٠٠٠ تجمـــع سكانى يهودى، منها حوالى ٢٠٠ كيبوتس، ويسكن فى هذه الكيبوتسات فقط ١٢٠٠٠٠ نســـمة، وبالرغم من ذلك هناك ١٠٠٠٠ مخالفة لقانون التخطيط والبناء . فى المقابل منـــذ إقامـــة دولـــة إسرائيل لم يتم إنشاء تجمع سكانى عربى جديد، باستثناء القرى السبع التى تمت إقامتها فى النقب، لكن حتى مخالفات البناء فى الوسط اليهودى يتم طرحها كمشكلة على الحكومة مسؤولية معالجتها، أما الوسط العربى فيتم التعامل معه وكأنه مشكلة، وليس شريحة اجتماعية تعانى من مشكلة وعلى الحكومة معالجتها.

إن ظاهرة القرى غير المعترف –زيادة على كونها مثالاً صارخاً على التمييز– فهـــى مثـــال صارخ للمعركة على ماتبقى لنا من أرض بعد أن تمت مصادرة ٩٨% من الأراضـــى التـــى كانـــت بملكيتنا عام ١٩٤٨، ولم يبق تحت تصرفنا إلا ٢% أى مـــا يعـــادل ٢٤٠ ألـــف دونـــم؛ وتشـــكل الممارسات الإسرائيلية المتمثلة بعدم الاعتراف بالقرى العربية وسياسة هدم البيوت العربية بحجـــة عدم الترخيص وجهاً آخر لهذه المعركة.

ومن الوسائل التى تستخدمها الحكومات الإسرائيلية لترحيل سكان القرى غير المعترف بهـا نذكر قانون التخطيط والبناء، وقد سبقت الإشارة إليه وإلى تبعاته فى موضـع سـابق فـى هـذه الدراسة.

ويهمنا الإشارة إلى أنه قد تم تعديل قانون التخطيط والبناء بشكل يسمح بإصدار أوامر هدم إدارية بدون اللجوء إلى المحاكم، وتحديد صلاحيات المحاكم فى حال التوجه إليها وذلـك لتعجيـل إصدار وتنفيذ أوامر الهدم. وفى عام ٢٠٠٤ تم إصدار خمسمائة وعشرين أمر هـدم ضـد بيـوت عربية وتم هدم ثمانين بيتاً، (بما فى ذلك هدم مسجدين أحدهما فى قرية تل الملح غير المعترف بها والآخر فى قرية الزعرورة)، بدون إعطاء سكان هذه البيوت حلاً بديلاً لقضية مسكنهم. وتركت هذه العائلات التى هدمت بيوتها هى وأطفالها فى العراء فريسة البرد القارص، وهناك فى النقب وفقـاً للمعطيات الحكومية أكثر من ٢٤٠٠٠ بيت عربى غير مرخص ومهدد بالهدم فـى القـرى غيـر المعترف بها.

- تستخدم الحكومات الإسرائيلية الحقوق الأساسية مثـل ميـاه الشـرب، والخـدمات الصـحية والاجتماعية والثقافية كوسيلة ضغط على سكان القرى غير المعترف بها من خلال سلبهم الحق فى الخدمات من أجل الضغط عليهم بالرحيل من أراضيهم والانتقال إلى واحدة مـن التجمعـات السكنية المعترف بها كشرط للحصول على تلك الخدمات. لهذا ترفض الحكومـات الإسـرائيلية تزويد سكان القرى غير المعترف بها حتى بمياه الشرب. كما تـرفض إقامـة عيـادات طبيـة ومدارس ثانوية ومؤسسات اجتماعية ومؤسسات اقتصادية. وكما ذكرنا فإن هذه القرى مربوطة بشبكة الشوارع أو الكهرباء. وبسبب انعدام الخدمات الصحية فإن نسبة الوفيات بـين الأطفـال البدو هى أربعة أضعاف معدلها العام فى الدولة، كما أن نسبة التسرب من جهاز التعليم تصـل إلى ٦٥% ونسبة النجاح فى امتحانات البجروت (الثانوية العامة) لا تتجاوز ١٣%.
- إقامة وحدة خاصة تدعى "الدوريات الخضراء" وذلك عـام ١٩٧٨. هـذه الوحـده ذات طـابع عسكرى هدفها المعلن حماية الطبيعة، إلا أن الهدف الحقيقى هو مطاردة عرب النقب وتضـيق الخناق عليهم ومصادرة مواشيهم وهدم بيوتهم. وهذه الوحدة هى المسؤولة عن إطلاق النـار على الشهيدة فاطمة أبو غنيمة والشهيد سليمان أبو جليدان . وبالرغم من تسميتها، فإنها هـى المسؤولة عن رش الأراضى الزراعية بالمبيدات الكيماوية، وقد بعث قائد هذه الوحدة الذى هـو

صاحب رتبة عسكرية برسالة إلى المدير العام لوزارة البنى التحتية، عشية رش المزروعات يقول فيها "إنه تم اليوم رش ٦٥٠٠ دونم، بالمواد الكيماوية بالطائرات، وأن هذه الأراضى قام بزراعتها مواطنون بدو. وبمناسبة إنهاء عملك كمديرعام فى وزارة البنى التحتية، فإنى أقدم لك هذه العملية كهدية تعبيراً عن تقديرى لجهودكم فى دعم الدوريات الخضراء وحماية أرض الوطن".

البرنامج البديل:

من أجل التصدى لهذه المخططات اعتمدنا زيادة الوعى الوطنى بهذه المخططات الحكومية وأبعادها، وخلق حالة جماهيرية من الالتفاف حول هذه القضايا، تجلت فى مواجهات فى عدة مواقع بمشاركة جماهير واسعة ضد الترحيل.

لقد برزت قيادة سياسية وطنية مثقفة، قادت النضال بأسلوب علمى مبرمج، واستغلت الموازين السياسية فى البرلمان لانتزاع قرارات حكومية لضمان حقوق أهلنا، منها القرار الحكومى بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٢ الاعتراف بقرى جديدة. وفى هذا الإطار تم الاعتراف بسبع قرى جديدة وهى: بير هداج، قصر السر، أم متنان، أم بطين، كحلة، الأطرش، ترابين الصانع. ومؤخراً تمت المصادقة النهائية على الخرائط الهيكلية لهذه القرى، ونحن نعتبر هذا الإنجاز خطوة هامة ولكنها غير كافية، وسنستمر فى نضالنا حتى يتم الاعتراف بكل القرى غير المعترف بها.

من أجل تجذير أهلنا فى قرارهم، وتمكينهم من الصمود أمام مخططات الترحيل الحكومية التى ازدادت شراسة (والتى ترى أن القرى السبع الجديدة يجب أن تكون الحل النهائى) فإننا تبنينا العمل على ثلاثة مسارات متوازية، ومكملة لبعضها البعض.

- المسار السياسى: من خلال تشكيلنا لوبى برلمانى لدعم سكان هذه القرى فى الحصول على الاعتراف، والحصول على حقوقهم المدنية كمواطنين، وهذا المسار هو مسؤوليتنا كأعضاء كنيست.

- المسار القانونى : من خلال تجنيد مؤسسات أهلية قانونية مثل جمعية عدالة، جمعية حقوق المواطن وغيرها، التى تعمل على تقديم التماسات لمحكمة العدل العليا لإرغام الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون مثل قانون التعليم الإلزامى وقانون التأمين الصحى. أو إصدار أوامر احترازية لمنع إجراءات تعسفية حكومية من عمليات مصادرة وما شابه.

- المسار الجماهيرى: من خلال فرض أمر واقع على الأرض يعزز وجود سكان القرى على أرضهم، من خلال شق شوارع رملية ومد خطوط مياه بلاستيكية وزراعة أشجار الزيتون وإعادة بناء البيوت المهدومة. هذا الجانب تبنته بشكل أساسى : الحركات الجماهيرية والأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية.

خطة شارون :

- فى أعقاب فشل المخططات الحكومية فى تحقيق أهدافها تم مؤخراً إقرار خطة حكومية رباعية –أى أن مدتها أربع سنوات– بإشراف مباشرمن قبل رئيس الحكومة الحالى أرئيل شارون لهذا سميت خطة شارون، مع رصد ميزانية بقيمة مليار شيكل لضمان تنفيذها، أى ٣٣٠ مليون شيكل سنوياً تعتمد الوسائل التالية :

١–إقامة وحدة خاصة للشرطة لترحيل وتهجير عرب النقب .

٢–زيادة الميزانيات والملكيات لوحدة مراقبة البناء غير المرخص فى النقب .

٣–زيادة الميزانيات للدوريات الخضراء بالرغم من واقع الدولة الاقتصادى الصعب .

٤–إغراء عرب النقب ببيع أراضيهم، ورصد مبلغ ٢٩٠ مليون شيكل بهدف شراء الأراضى العربية .

٥–تحويل قضايا الأراضى المتنازع عليها الى المحاكم للبت فيها. فى هذا الباب أود ، أن أذكر أن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بحقوق عرب النقب على أراضيهم ، إلا إذا كان بحوزتهم صك "طابو" يثبت هذه الملكية . وبما أن البدو اعتمدوا فى إثبات ملكيتهم على حيازة الأرض واستخدامها وفقاً لما هو متعارف عليه فى المجتمع البدوى ، فإن البدو واجهوا مشكلة لإثبات ملكيتهم على الأرض ، وخاصة فى أعقاب سابقة قانونية أصدرتها المحكمة العليا بالنسبة لأراض عربية بالقرب من مدينة ديمونا. وفقاً لهذه السابقة فإن هذه الأراضي هى من نوع "موات" وفقاً لقانون الأراضى العثمانى، وبالتالى فإن زراعة هذه الأرض سنوات طويلة لا يمنح زارع الأرض أى حقوق فيها.

فى أعقاب هذا القرار قررنا، أنه فى قضايا الأراضى لا توجد عدالة وأن المحكمة تحولت إلى ختم بيد الحكومة لمنح شرعية لممارساتها ، وبالتالى علينا أن لا نبادر بالتوجه للمحاكم فى قضايا

الأرض . وفقاً لقرار حكومة شارون ، فإن الحكومة ستبادر بتحويل قضايا الأرض المتنازع على ملكيتها (والبالغ مساحتها حوالى مليون دونم) إلى المحاكم وستقوم الدولة بتجنيد محامين يهود من القطاع الخاص للمرافعة فى هذه القضايا ولحسم موضوع الملكية فى هذه الأراضى.

واضح أن الحكومة تريد وضع المواطنين البدو أمام خيارين كلاهما مر، إما المواجهة القانونية التى هى شبه محسومة سلفاً، أو الموافقة على اقتراحات الحكومة للحصول على تعويضات زهيدة وبالمقابل الاعتراف بملكية الدولة للأراضى.

التمييز الاقتصادى والاجتماعى:

إن المجتمع العربى البدوى فى النقب هو أحد المجتمعات الأكثر فقراً فى دولة إسرائيل. وخلال العقود الأخيرة طرأت تغييرات مؤلمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك نتيجة الانتقال القسرى من نمط حياة تقليدى زراعى إلى نمط حياة مدنى. بالمقابل فإن الدوائر المسؤولة عن خدمة المواطنين العرب فى النقب قد فشلت فى تقديم حتى الخدمات الأساسية للسكان ولم تتمكن من إعطاء الدعم والمساعدة اللازمين لتخطى الأزمات التى يمر بها هذا المجتمع.

هذه الظروف أدت الى خلق "دائرة سحرية" من الظلم والإهمال الذين يؤديان الى عدم العطاء، وهكذا دواليك. إلى جانب هذا كله تطور نوع من السباق غير البناء على الموارد الضئيلة بين العشائر المختلفة مما أدى الى عدم التكاتف بين أبناء المجتمع . وبالإضافة إلى ذلك برزت لدى عرب النقب أزمة صعبة فى الهوية وإحباط شديد الى جانب الاغتراب التام عن أبناء المجتمع فى البلاد وهذه جميعاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأزمة القيادة أو الزعامة الداخلية.

سياسة التجهيل :

إن مستوى التحصيل العلمى فى جهاز التعليم لعرب النقب متدنٍ جداً وفيما يلى بعض المعطيات:

- ٦٠% من أولاد البدو يعيشون تحت خط الفقر.
- ١٥% فقط من سن ٣سنوات و ٤٣% من سن أربع سنوات موجودون فى أطر تعليمية.
- ٦٥% من طلاب المدارس يتسربون قبل إنهاء التعليم الإلزامى ولا توجد لهؤلاء أطر بديلة للتعليم أو التاهيل المهنى.

- ٧٠,٠٠٠ من سكان القرى غير المعترف بها لا توجد لديهم حتى مدرسة ثانوية واحدة.
- ١٣,٥% من الطلاب الذين يتقدمون لامتحانات البجروت يحصلون على شهادة بجروت.
- ٢% فقط من بين ١٠٠٠ طالب يتمكنون من التعليم فى أطر للتعليم العالي.
- نسبة الزيادة الطبيعية هى من أعلى النسب فى العالم . ففى "رهط" مثلاً نحتاج لمدرسة جديدة كل عام.
- واضح جداً أن الاحتياجات فى مجال التعليم آخذة فى الازدياد وأن الفجوة بين البدو وباقى السكان تتعمق يوماً بيوم.

إن برامج التعليم التى تطبق فى المدارس وكذلك طرق التدريس لا تنمى لدى الطالب الاحساس بالقيمة الذاتية أو الاحساس بالقدرة على التحصيل أو بالمواطنة المتساوية أو بقدرتهم على تحديد مستقبلهم . التعليم والتربية ليسا موجهين لتنمية التفكير المستقل والمبادرة ، ولا للاهتمام بالفرد والمجموعة أو لتحقيق الذات من خلال المشاركة والتعاون مع الآخرين.

بالإضافة لكل ذلك هناك نقص كبير فى طواقم التدريس المؤهلة من معلمين ومربيات محليين . ففى المرحلة الاعدادية والثانوية نجد أن ٦٥% -٧٥% من المعلمين هم من الجليل والمثلث . وكثير منهم يأتون لفترة ٣ سنوات – هى بمثابة فترة التدريب لهم- ثم يعودون إلى أماكن سكناهم.

أما أطر تدريب المعلمين فى كليات تدريس المعلمين فليست بالمستوى المهنى المطلوب لاعداد معلمين أكفاء ، وهؤلاء يخرجون طلاباً ضعفاء وهكذا دواليك . إنها دائرة سحرية: طلاب ضعفاء يصبحون معلمين ضعفاء وهؤلاء بدورهم يخرجون طلاباً أضعف .

هناك نقص كبير فى المشاريع التربوية وفى علم النفس التربوى . فى كل مدارس النقب يوجد فقط ٩ مستشارين تربويين أما فى المدارس الابتدائية فلا يوجد مستشارون تربويون إطلاقا. هذا رغماً عن كثرة الحاجات الخاصة للطلاب البدو والنابعة من كون هذا المجتمع يمر بمرحلة انتقالية خطرة جداً، ورغماً عن الحاجات الكثيرة التى لا تجد لها جواباً فى مجال التربية الخاصة .

التبعية الاقتصادية

إن المجتمع العربى النقباوى هو زراعى فى توجهه الاقتصادى، إلا أن مصادرة الأراضي المنهجية، ومصادرة قطعان الماشية والحد من مناطق الرعى، وعدم تخصيص أى كمية مياه للرى للمزارعين العرب البدو – بالرغم من الإقليم الصحراوى ونسبة مياه المطار القليلة- كل هذا قد شكل ضربة للاقتصاد البدوى. فى المقابل فإن الوسط اليهودى فى النقب يفتلح أراضى زراعية بمساحة مليون ومائة وستة وثمانين دونماً، ويتلقى دعماً حكومياً فى كل المراحل .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكومات الإسرائيلية بعد أن صادرت مصادر الدخل التقليدية للبدو، لم تعمل على تطوير مصادر دخل بديلة، صناعية أو تجارية . وعليه ليس بالصدفة أن القرى العربية تتصدر لائحة البطالة والفقر وفقاً لمعطيات اللجنة المركزية للإحصائيات، ووفقا لمعطيات التأمين الوطنى ، حيث تبين أن كل طفل ثان هو تحت خط الفقر،وأن ٥٦% من العائلات العربية النقباوية هى تحت خط الفقر بعد الحصول على مخصصات التأمين الوطنى، وأن ٧٥% هم تحت خط الفقر قبل الحصول على هذه المخصصات وأن مخصصات التأمين الوطنى أصبحت مصدر الدخل الأساسي للعائلات العربية.

التمثيل فى المؤسسات الحكومية :

إذا كان تمثيل المواطنين العرب بشكل عام فى المؤسسات الحكومية هو بنسبة ٥-٦% ، فإن نسبة تمثيل المواطنين العرب البدو فيها لا يتجاوز ١% . وهذا مثال صارخ على التمييز المفضوح . وهذا لا ينطبق فقط على الوظائف الحكومية، حيث يبلغ عدد الموظفين فى سلك الدولة ٦٠,٠٠٠ موظف ،بل كذلك فى إدارة الشركات الحكومية البالغ عددها ١٢٣شركة حكومية ، عدد أعضاء مجالس الإدارة فيها ما يقارب ٦٠٠ عضو مجلس إدارة، لكن تمثيل المواطنين البدو فيها شبه معدوم .كذلك بين العمال والموظفين فى الشركات الحكومية البالغ عددهم ما يقارب ٨٠,٠٠٠ عامل وموظف ، هناك غياب شبه كلى للشباب العربى النقباوى .

الأمر المستهجن أن الدوائر المسؤولة عن الوسط العربى النقباوى، هى أيضاً خالية من التمثيل العربى، والظاهرة السائدة هى الخبرة العسكرية للمسئولين فى هذه الدوائر إضافة إلى تطرفهم اليمينى وفى بعض الحالات عنصريتهم وعدائهم للعرب ، أمثال متصرف لواء الداخلية السابق دنينو ومدير الدوريات الخضراء غلعاد التمن ومدير سلطة المعارف البدوية شوحاط.

الأسوأ من ذلك أنه تم تركيز معظم الصلاحيات لمعالجة قضايا المواطنين البدو في إطار دائرة تدعى "مديرية تطوير البدو" وهي ذراع تنفيذي لدائرة أراضي إسرائيل ، في حين أن الصراع الحقيقي هو بين البدو من جهة ودائرة أراضي إسرائيل من جهة أخرى،المتمحور حول الأرض. ومنح دائرة أراضي إسرائيل المسئولية الكاملة لمعالجة قضايا البدو ينطبق عليه المثل العربي "حاميها حراميها".

تلخيص:

واجهت الجماهير العربية في النقب وتواجه ليس فقط محاولة مصادرة الأرض وإنما مخططات لطمس الهوية العربية، ومصادرة ذاكرتنا الجماعية ، بمعنى آخر احتلال الإنسان بعد احتلال أرضه . من أجل تحقيق هذه الغاية استخدمت وتستخدم السلطات الإسرائيلية المدارس الحكومية في النقب كمراكز لغسيل الدماغ، زراعة نفسية المهزوم في الشاب العربي من خلال مناهج دراسية تركز على الحضارة والتاريخ والأدب اليهودي، وتتجاهل مع سبق الإصرار الحضارة والتاريخ والأدب العربي الفلسطيني ، كجزء من مخطط طمس الهوية ، ومصادرة الذاكرة الجماعية للجماهير العربية البدوية في النقب ، كما أن مستوى التعليم في المدارس العربية في النقب منخفض لأن اختيار المعلمين والمدراء والمفتشين لا يتم دائماً وفقاً لمؤهلاتهم بل وفق علاقتهم مع السلطات الإسرائيلية ، والنتيجة ظاهرة الفشل في امتحانات البجروت التي تتجاوز ١٣% مقابل ٥٤% في الوسط اليهودي. إن خسارتنا لأبنائنا يعني خسارتنا للمعركة القادمة وفقداننا المستقبل، والعلم هو السلاح الأقوى لمواجهة التحديات .

إن المخططات الحكومية تهدف إلى مصادرة وجودنا على أرضنا ومصادرة هويتنا العربية وحتى مصادرة تراثنا. من هنا فإن البدوي الذي يرغب برؤية تراثه العربي البدوي عليه أن يتوجه إلى مركز "جو الون" في كيبوتس " دفير" ودفع رسوم للإطلاع على تراثه البدوي !!!

لذا فإن برنامج عملنا الحالي يقوم على تأطير الشرائح الاجتماعية والمهنية لتوظيف كل الجهود العلمية والأكاديمية والاقتصادية والإعلامية لمواجهة التحديات، من خلال بناء المؤسسات الجماهيرية كرافد لدعم عملنا السياسي وليأخذ كل أخ وأخت موقعه في مواجهة التحديات من جهة، والنهوض بمجتمعنا النقباوي من جهة أخرى، وذلك في إطار " القيادة الموحدة للجماهير العربية في النقب"، التي تهدف إلى التنسيق بين كل الأطر الفاعلة على الساحة النقباوية من سلطات محلية منتخبة إلى مؤسسات أهلية إلى أحزاب سياسية، وتوظيف جهدها باتجاه واحد، وذلك إيمانا منا بأن الحق لا يعطى، إنما يؤخذ وأن التعاون والعمل العلمي المنهجي المدروس والمنظم هو أساس النجاح.

تعقيب د/ عبدالغفار الدويك

اسمحوا لى أن أرحب بالسادة الأفاضل عرب فلسطين ١٩٤٨ وأثنى على هذا الجهد العلمى وإطاره الموضوعى، وفى البداية أتقدم بالشكر وكل التقدير لهذه الخطوة القومية بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة والجامعة العربية لفتح باب وقنوات الاتصال والتواصل مع أهلنا فى فلسطين ١٩٤٨، وهى خطوة إيجابية لتفعيل قوى المجتمع المدنى مع قيادات ومفكرين من فلسطين ١٩٤٨ وإشراف ومشاركة جامعة الدول العربية وهو أمر له مدلوله القومى ويشكل وعياً أميناً بالواقع ودعوه قوية لبناء الثقة من خلال حوارات تدعم الهوية العربية .

وأنا أكرر هنا مقولة المفكر الفلسطينى عبد القادر ياسين " أن العرب داخل إسرائيل يستحقون كل التقدير والإكبار لأنهم اختاروا الصمود على الأرض والتشبث بمسقط رأسهم بالأسنان والأظافر ، رغم المعاناه الشديدة والاضطهاد الرهيب الذى يتعرضون له فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، وأنا أضيف أن شعب فلسطين ممثلاً فى فلسطين ١٩٤٨ جسد أعظم الملاحم فى التاريخ الإنسانى .

ولاشك أن الموضوع الذى نحن بصدده والمرتبط بواقع ومستقبل أوساط عرب فلسطين ١٩٤٨ يثير العديد من الأبعاد والقضايا ، إلا أننى أجد نفسى ملتـــــــزماً بعاملين هما :-

الأول : الموضوعات المنصوص عليها فى الأوراق.

الثاني: الوقت المخصص لى كمعقب واسمحوا لى أن أتحدث ليس من واقع مناقشة أوراق بحثية وإنما من واقع استثارة الأفكار والرؤى من جانب عناصر قيادية ومسئولة وبعيداً عن العواطف والشجون والتزام الحيادية والموضوعية ولأدع فرصة الرد على هذه الاستثارة الفكرية بما يخدم فى مجمله المزيد من الفهم المتعمق والرؤية الصحيحة لصالح تحقيق مستقبل أفضل .

وأعتبر تعقيبى ورقة بحثية رابعة تطرح تساؤلات وتبحث عن تفسيرات، وبداية تكتسب الأوراق الثلاث قوة وموضوعية ومصداقية تعبر عن مأساة أقلية عربية تعيش وتتكيف خلف جدار من القوانين اللا إنسانية، وسوف أحاول فى تعقيبى أن يكون استفساريا أكثر منه تعقيباً لنخرج برؤية موضوعية منطقية قابلة للبحث ومن ثم التطبيق فى ذلك الواقع المفروض على مجتمع فلسطينى ١٩٤٨ .

وكما قال سيادة السفير/ سعيد كمال بالتعليق على أهم الإشكاليات أنه يستحيل مناقشة ومراجعة كل شئ فى هذه الندوة ولكنها البداية .

فيما يتعلق بالورقة الأولى والمقدمة من الدكتور/ أحمد الطيبى عن توجهات وسياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه فلسطين ١٩٤٨ فى إسرائيل، فقد عكست الورقة أوضاعاً موضوعية فى توصيف حالة التمييز تجاه المواطنين العرب فى الشق القومى والمدنى وباعتباره أحد العناصر الملتصقة بالأرض وماله من باع وممارسة عملية سياسية داخل الكنيست الإسرائيلى. وقد أكد فيما ذكر أن إسرائيل تعرف نفسها طبقاً للقانون" بأنها دولة يهودية ديموقراطية"، ثم تفسير سيادتكم لهذا التعريف بأنها ديموقراطية تجاه اليهود ويهودية تجاه العرب. وارتباطا بما سبق فإننى أريد من الدكتور/أحمد الطيبى أن يوضح لى وللحضور وجهة نظره فى نقطتتين رئيسيتين :-

<u>الأولى</u> : تحديد المسئولية عن كيفية إبراز هذه الرؤية التفسيرية عن الحالة العنصرية الصارخة أمام الرأى العام العالمى وتساؤلى هنا عن الآليات المتصورة من جانبكم والمقترحة لإبراز هذا التمايز ضد عرب فلسطين ١٩٤٨.

<u>الثانية</u> : طبيعة الحالة التمييزية وهل هى متساوية فيما يتعلق بكل أوساط عرب إسرائيل وأعنى بذلك على مستوى الدروز والشركس أيضاً، وإذا كانت غير متساوية فما هى أسباب هذه الحالة ودوافعها ؟ .

السؤال الأخير يأتى فى إطار مجموعة من الإجراءات التصعيدية للحكومة الإسرائيلية تجاه عرب فلسطين ١٩٤٨ أذكر منها:

- تصريحات أفيفدوز ليبرمان أن إسرائيل تملك خيار طرد من يؤيدون الجماعات الفلسطينية المسلحة.
- تصريحات وزير الداخلية الإسرائيلي بشأن سحب الجنسية الإسرائيلية من عرب ١٩٤٨ المتهمين بنشاطات إرهابية (وكان للدكتور الطيبى رد حاسم فى ١٥ يونيه ٢٠٠٢).
- بيان رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلي وتعليق البرفيسور "آرنون سوفر " بأن القنبلة السكانية العربية آتية لا محالة.
- سن القانون الإسرائيلي بمنع الأحزاب العربية الإسرائيلية التى تعارض سياسات الدولة العبرية من من النواب خوض الانتخابات وتبنى الكنيست فى قراءة ثالثة بأغلبية (٧٧) صوتاً مقابل (١٧) العرب .

وسؤالى: هل ترون سقفاً وحدوداً لهذا التصعيد الإسرائيلي وعنده تبدأ سيناريوهات أشد قسوة ووطأة ... وهل أنتم مستعدون لمواجهة ذلك ؟؟ .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من السيد "طلب الصانع" عن التمييز ضد العرب البدو والقرى غير المعترف بها فلا شك أن الورقة تطرح فى مجملها الأوضاع السيئة التى يعانى منها المواطنون العرب البدو فى النقب، حيث أسهمت الورقة فى ذكر العديد من الحقائق والمعطيات والإحصائيات التى تعكس هذه الأوضاع وتم فى نهاية الورقة طرح برنامج بديل يرتكز على عنصرين :-

الأول : خاص بزيادة الوعى الوطنى بالمخططات الحكومية وأبعادها ولصالح خلق حالة جماهيرية من الالتفاف حول هذه القضية والتصدى بشكل أساسى لأى مخططات ضد الترحيل .

الثانى : أنه قد برزت قيادات سياسية وطنية مثقفة .

إننى شعرت بأنه يتم انتزاع حقوق كافة المواطنين العرب فى إسرائيل بشكل نوعى وطبقاً لفئات هذا المجتمع العربى، حيث تكوّن لدىّ إحساس بعدم وجود تكامل بين قيادات عرب إسرائيل فى الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم فى شمال الدولة وجنوبها، وأعنى فى الجليل والمثلث من جانب والنقب من جانب آخر، فهل التقييم المبدئى صحيح ؟؟

وهل هناك أدوات وقنوات تنسيق على مستوى قادة وعناصر الأوساط العربية داخل إسرائيل، بما فى ذلك داخل الأحزاب العربية الممثلة فى الكنيسيت، وفيما يتعلق بكافة أوضاع العرب على مستوى تواجدهم فى قطاعات الدولة؟ لأنه لاشك أن أى ضعف أو قوه فى هذا الإطار إنما يطرح انعكاساته سلباً أو إيجاباً على كافة قضايا عرب إسرائيل .

ورغم محاولات تبرير انقسام القوى العربية كنتيجة طبيعية للنظام الإنتخابى الذى يقوم على قاعدة التمثيل النسبى، الأمر الذى أدى إلى وجود ظاهرة الانشقاقات، وقد انتقلت هذه الحالة إلى الأحزاب العربية فإننى أزعم أن الحالة العربية لفلسطيني ٤٨ تملك عناصر التجمع والائتلاف إذا تنازلت عن الروح القبلية وغلبة الشخصانية على المصلحة الوطنية الفلسطينية .

واستكمالا لما سبق:

إننى أطرح هنا ... مجموعة من القضايا كنت أود أن أستمع إلى تفسيرات موضوعية عنها بعيداً عن الطوباوية المطلقة أو الديماجوجية المحدودة.

القضية الأولى : عدم وجود وحدة قيادة (واختلاف الرؤى لا يمنعها) أو قضايا موحدة لعرب فلسطين ٤٨ بل هناك حالة من التشرذم الذى أضعف الصمود الفلسطينى، ونحن نستند هنا إلى تشتيت الأصوات العربية وتباين البرامج للأحزاب العربية كمؤشر .

القضية الثانية : ما هو موقف عرب فلسطين ١٩٤٨ من مسألة إقامة الدولة الفلسطينية ؟ كيف تكون العلاقات الداخلية الإسرائيلية / أو الداخلية الفلسطينية ؟ وهل هناك حلول للقضايا المصيرية مثل المساواة الكاملة للأرض وإحلال النائبين وأراضى الأوقاف فى موقف تشريعى واضح رداً على ما ذكره الدكتور أبو راس .

القضية الثالثة : هناك قضايا وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان نقرأ عنها وهذه الانتهاكات لم تخرج بقوة إلى الرأى العام الدولى كى نرى إسرائيل على قائمة الدول المناهضة لحقوق الإنسان، لماذا يتراجع هذا الملف ؟؟؟

إن من أهم عوائد التطور الحادث على أثر العولمة، هو ازدياد أهمية دور قوى المجتمع المدنى، وتأكيد مبادئ حقوق الإنسان من خلال المنظمات الدولية والقانون الدولى، ولأن هناك تشكيكاً فى التزام الدولة العبرية واحترامها لقرارات المنظمات الدولية فإن ضوابط القانون الدولى لا زالت ملزمة للجميع برغم هذا الظرف التاريخى الحادث من سيطرة الولايات المتحدة وتأكيدها الدائم على التزامها بحماية أمن إسرائيل، ولن يكون هذا الظرف أبدياً .

القضية الرابعة: أنا أتفهم مبررات مواجهة القرارات العنصرية الإسرائيلية وإنشاء مؤسسة التطور الإقتصادى والإجتماعى فى النقب لإحداث نقلة حضارية حقيقية. ولكن أتساءل لماذا تزداد نسبياً ظاهرة العنف القبلى وتتراجع القيم العربية والعلاقات الاجتماعية ومكوناتها التربوية والحضارية داخل المجتمع النقباوى. (د.شكري الهزيل)

الخاتمة :

وفى النهاية أعتقد أن الحالة العربية لفلسطيني ٤٨ تملك عناصر الاتفاق أكثر من عناصر الخلاف إذا تنازلت عن الروح القبلية وتراجعت الشخصانية أمام المصلحة الوطنية، ولكم منى كل الاحترام والتقدير وأكرر الترحيب بكم فى وطنكم الثانى مصر.

المناقشات

السفير/ نبيل بدر

لاشك أننا تعلمنا كثيراً فى هذه الندوة، وميزة هذه الجلسات أنها تتطرق بالتفاصيل الكثيرة والمفيدة لموضوع هذه الندوة. ولدى سؤال أطرحه على السادة المتحدثين جميعاً: إذا كان ما يحدث على الأرض يمثل مخالفة صريحة لحقوق الإنسان، وهناك تفرقة صارخة فى حقوق المواطنة التى يجب أن تساوى بين الحقوق والواجبات، وهناك إخلال بحقوق مستقبلية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وأنا أدرك تمام الإدراك الحساسية التى تكتنف الموضوع، فأنا أسأل ما الذى فعلتموه لنقل وجهة نظركم للرأى العام الدولى وفى المحافل الدولية؟ ولا أقصد فى الحقيقة إحراجاً لأحد، وإنما أسعى للاستفادة برأيكم فى الإجابة على السؤال.

د/ نادية مصطفى

أشكر المحاضرين على هذه المحاضرات القيمة التى فصّلت كثيراً من النقاط التى كنا نعرف عنها القليل، وإن كنا نسمع عن معاناة أهل الداخل ونقدر حجم النضال المطلوب لرفعه. ولدى ملاحظتان الأولى خاصة بمحاضرة د. ثابت أبو راس، والثانية ملاحظة عامة على أعمال هذا اليوم من الندوة.

الملاحظة الأولى تتعلق بما قاله د. ثابت أبو راس فى حديثه عن حدود إسرائيل، إذ قال إن الحدود الشرقية لإسرائيل فقط هى غير المحسومة. فماذا يعنى هذا.. هل حدودها الغربية تجاه مصر مثلاً محسومة؟ ومحسومة من وجهة نظر من؟ وكذلك ختم د. أبو راس محاضرته بأن أشباه الديمقراطيات أنصفت الشعوب الأصلية إلى حد ما، وقد أشار إلى أمثلة استراليا وأمريكا. والحقيقة أن ما حدث هو وإبادة لهذه الشعوب، وقد أعّطى من تبقى منهم قدراً من الحقوق للحفاظ على الواجهة الحضارية لأشباه الديمقراطيات ولتظهر وكأنها لم تبد الشعوب الأصلية. وأود أن أسأل د. أبو راس عن موقع هذه الملاحظة فى محاضرته التى تتحدث عن "فلسطينيى ٤٨ وسياسة الأراضي والتخطيط فى إسرائيل"، فهل يقصد أن إسرائيل كشبه ديمقراطية أنصفت الشعب الأصيل أو الأصلى إلى حد ما ؟

الملاحظة الثانية تتعلق بخصوصية عرب ١٩٤٨، فمن جهة أولى لا يجب وصفهم بالأقلية

لأنهم أقلية أصيلة، وأنا لا أحب استخدام كلمة أقلية فى الحديث عنهم، لأن المصطلحات لها دلالات ومحملة بالمفاهيم والمضامين، وهم يختلفون عن أى أقلية أخرى يجرى الحديث عنها. ومن جهة ثانية تثور مشكلة علاقة عرب ١٩٤٨ بالإطار العربى أو الإسلامى. ومن تراكم أعمال هذا اليوم الأول من الندوة وجدت موقفين أساسيين: موقف الأستاذ محمد بركة حين أكد أن النضال الفلسطينى هو نضال فى الداخل ولا علاقة له بالسياسات العربية أو السياسات الداخلية الفلسطينية، وموقف الأستاذ أحمد الطيبى فى مداخلته التى أكد فيها على عدم الخضوع لإملاءات من أى نظام عربى، وأن فلسطينيى ٩٤٨ ناقدون عنيدون. ونحن هنا فى جلسة عمل وعلم، لا نريد أن نتحدث فقط عن تفاصيل أوضاع عرب ٤٨ –رغم أهمية هذه الجزئية–، وإنما يجب أن نهتم بأساليب مواجهة القضايا الخطيرة التى تواجه عرب ٤٨ فيما يتصل بالأرض والإنسان. ومعرفة ذلك ستفيدنا فى معرفة كيفية التواصل معكم. فهل التواصل يتحقق بمجرد حضوركم للقاهرة وحديثكم معنا؟ أم أن الأمر يجب أن يتعدى التواصل الفكرى إلى مستوى الحركة؟ وكيف ترون إمكانية دعم العرب لنضالكم؟ وهل سيكون هذا الدعم ذا أثر سلبى عليكم؟ علماً أننا لا نطالبكم بنمط معين من الكفاح لا تقدرون عليه. ونحن نريد فعلاً بعد هذه المشقة فى الإعداد للندوة أن نتهيأ (نحن وأنتم) لإعداد خطة تواصل. وأحب أن أسمع رأى أ. طلب الصانع ود. أحمد الطيبى فى موضوع خطة التواصل.

د/ محمود عبد الظاهر

أتوجه بالسؤال للأستاذ طلب الصانع. وكنت قد قرأت فى صحيفة هآرتس عن موضوع تبادل سكانى داخلى فى إسرائيل حيث يريد الإسرائيليون أن يأخذوا الجزء الشمالى من النقب، وموضوع نقل المثلث العربى إلى السلطة الفلسطينية للتخلص منه وهو عبارة عن إقصاء عن الداخل عبر طرح الحلول الجزئية.

وأذكر أيضاً أنه فى مؤتمر هريتسليا (ديسمبر ٢٠٠٣) قد تم طرح مسألة الديموجرافيا وكيفية التعامل مع المواطنين العرب للحد من نسبة تناسلهم الضخمة، وقد طرحت أيضاً تصورات مختلفة للمسألة الديموجرافية فى فلسطين التاريخية.وأنا أربط هذا بمخطط الجدار العازل الذى سيضيق الخناق على الفلسطينيين فى الضفة الغربية مما سيدعوهم إلى طلب الرحيل بأنفسهم إلى أماكن مختلفة منها غرب العراق.

أود أيضاً أن أشير إلى مسألة ديناميكية التواصل مع عرب ٤٨، وأتساءل عن حقيقة وجود حساسيات معينة تعرقل هذا التواصل. وما تصوركم لكيفية هذا التواصل؟ وأنا أقترح أن يتم تشكيل لجنة دائمة بعد هذه الندوة مباشرة تهتم بموضوع التواصل (لجنة علمية أو إنسانية أو حتى سياسية).

أ/ رامى الفرا

أحب أن أسمع عن موقف الحزب العربى الديمقراطى من الأوتونوميا الثقافية، وأستفسر عن وجود مسعى جاد لتكوين قيادة جماهيرية موحدة لعرب ٤٨؟

أ. زينات أبو شاويش

لا يمكن بالطبع إنكار دور عرب ٤٨ فى دعم أهل الضفة الغربية وغزة فى ظل بيئة استعمارية ذات طبيعة سياسية خاصة. وأود أن أشير إلى نقطتين: الأولى تتعلق بعنوان الندوة. وأقول إنه بالرغم من ثراء الجلستين الصباحية والحالية، إلا إننى لم أجد لا فى الأوراق ولا فى المحاضرات أى حديث عن آليات التواصل. فهل يعنى ذلك غياب برنامج حقيقى –لدى الأخوة المشاركين فى الندوة– عن طبيعة هذا التواصل وسقفه وحدوده سواء فى المرحلة الحالية أو المستقبلية؟

أما النقطة الثانية فتتعلق بما قاله د. أحمد الطيبى عن تعريف إسرائيل لنفسها بأنها دولة يهودية ديمقراطية، فنحن لسنا ضد اليهود، حربنا الحقيقة هى مع الصهيونية التى نراها حركة استعمارية جاءت للقضاء على الشعب الفلسطينى واستبداله بشعب آخر. وأنا أسأل كيف ترون مستقبل علاقة عرب ٤٨ مع إسرائيل إذا قامت دولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧؟

د/ أحمد الطيبى (يرد)

سألت د. نادية مصطفى ثم د. محمود عبد الظاهر عن كيفية دعم عرب ٤٨ ليواصلوا نضالهم. وأنا سأعطى أمثلة، فالجامعات الأردنية فتحت أبوابها لطلاب ٤٨ فى صورة بعثات ومنح دراسية.وهم يواجهون صعوبات كثيرة تمييزية إذا أرادوا الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية. والحكومة الأردنية تقدم ٢٠ منحة دراسية لكل حزب من الأحزاب العربية فى إسرائيل، وتقدم ما يقارب ١٢٠ بعثة سنوية فى الجامعات الأردنية على حساب الحكومة الأردنية. وأنا أقول إن هذه الخطوة ايجابية

وتساعد العائلات الفلسطينية كثيراً كمنفذ لتخطى العقبات الإسرائيلية أمامنا. ونتمنى أن يحدث هذا المثال من الدعم فى أماكن أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية تستطيع دعم مشاريع ثقافية أو دينية أو تربوية تعليمية خصوصاً فى مناطق معينة. ولكى تتضح الأمور أقول إن الطالب العربى يحتاج لجهاز حاسب آلى، فالطالب اليهودى فى المدارس الأساسية تكون حياته العلمية سهلة وميسورة، ومدارسهم كاملة ومجهزة، فيما تفتقر المدارس العربية لنفس هذه المميزات. ونحن دائماً نقارن أنفسنا بما عليه الحال في القرى اليهودية المجاورة للقرى العربية. وأؤكد أن بإمكان العالم العربى أن يقدم لنا الكثير فى هذه المجالات خاصة فى حقل التعليم العالى، ولا أقصد فى مرحلة البكالوريوس فقط، وإنما نحن بحاجة إلى منح ماجستير ودكتوراه لطلابنا الذين يمكنهم بعد العودة إلى إسرائيل أن يساهموا فى دعم وتطوير مجتمع عرب ٤٨.

آتى إلى نقطة أخرى مهمة تتعلق بالتدخل فى الانتخابات الإسرائيلية، وثمة دول عربية حاولت ذلك، ونحن كعرب ٤٨ نرفض ذلك ما لم يتم بشكل موضوعى، فالتدخل بشكل لا يصب فى المصلحة العامة أمر مرفوض. وليس من شأن الدول العربية أن تتدخل لمساندة طرف أو إضعاف طرف فى الأحزاب العربية فى إسرائيل.

أما سؤال د. محمود عبد الظاهر عن الحالة التمييزية التى يتعرض لها العرب مقارنة بالدروز والشركس، فأقول إن الطائفة العربية الدرزية ملزمة بالتجنيد طبقاً للقانون، ودائماً يقال لنا لأنكم لا تخدمون فى الجيش الإسرائيلى فأوضاعكم سيئة. لكننا نعتقد أن الدروز يميز ضدهم بالرغم من خدمتهم فى الجيش، وعلى أى حال فإننا نرفض بشكل مبدأى مسألة الخدمة فى الجيش أو بدائلها.

وقد قلت فى محاضرتى إن تعريف الدولة كدولة يهودية ينطوى ضمناً على تمييز عنصري، حتى لو كان المرء عربياً درزياً يخدم فى الجيش.ونحن نرى فى العرب الدروز جزءاً من الأقلية العربية،ونريد تطوير علاقتنا معهم بالرغم من قانون التجنيد الإلزامى، ونحاول أن نقربهم إلينا من خلال الحوار البناء المشترك. وأعتقد أن هناك نمواً فى الفكر الوطنى لدى عدد من الشباب العرب الدروز الذين يرفضون الخدمة العسكرية الآن، ويطالبون بإعادة التفكير فى هذا الموضوع. ومعلوم أن من يغير دينه من الدروز يُعفى من الخدمة العسكرية، وأنا أعرف عدداً من شباب الدروز الذين صرحوا بأنهم مصابون بأمراض عقلية حتى لا يخدموا فى الجيش، والبعض يرفض الخدمة لأسباب

مبدأية فيدخل السجن، والبعض الآخر يلجأ للتدين لكى يقول عنه شيوخ الطائفة الدرزية إنه متدين فيعفى من الخدمة العسكرية.

آتى الآن إلى سؤال السفير نبيل بدر عن كيفية عرض هذه الحالة التمييزية ضد عرب ٤٨ أمام الرأي العام العالمى.وإضافة إلى البعد الإعلامى وظهورنا على كثير من وسائل الإعلام العالمية مثل CNN و BBC وغيرها، فإننا نعقد لقاءات مع برلمانيين أوروبيين ومثقفين أمريكيين. وقد أنهيت قبل أيام جولة على برلمانات الدانمارك وألمانيا. لكننى أقول إننا لم نقم بالجهد الكافى فى هذا الصدد خاصة أننا لم نقرر بعد أن نرفع قضيتنا ونجعلها قضية دولية، وحتى الآن فإن القرار الاستراتيجى لدينا هو أن مشكلة الجماهير العربية فى إسرائيل هى قضية داخلية (بالرغم من مخالفة إسرائيل فى معاملة الأقليات وحقوقها لقواعد القانون الدولى) وهذا ما سيشرحه د. ذيب عكاوى فى محاضرته.

أما فيما يتعلق بإمكانية تصاعد التمييز ضد عرب ١٩٤٨ والسقف الذى يمكن أن يصله، فأنا أتوقع تصعيداً ضدنا. وكلكم يعرف أن آرييل شارون صرح بأنه يريد أن ينقل المثلث إلى سيادة السلطة الفلسطينية، وهو ما يعنى أنه يتعامل معنا كقطع شطرنج ينقلها كيفما يشاء من هنا إلى هناك. وهذا ما قصدته عندما تحدثت عن "المواطنة الفارغة" حيث يكون المواطنون بلا مواطنة. وكدليل آخر على نية التصعيد ضدنا أذكر أن عضواً فى الكنيست عن حزب الليكود قال إبان هبة أكتوبر ٢٠٠٠ "إنه يرى بأم عينيه إمكانية لدخول دبابات مدينة أم الفحم إذا دعت الحاجة لذلك". كما يرى بعض أقطاب اليمين الإسرائيلى ضرورة عودة الحكم العسكرى لمناطق الجليل إذا استلزم الأمر. وإزاء ذلك لابد للعرب أن يتفهموا وضع عرب ٤٨، ونحن لا نريد ارتكاب أخطاء، ونريد أن نواجه ونناضل بشموخ بدون أن نعطى لليمين الإسرائيلى فرصة الانقضاض علينا من خلال أخطاء نحن بغنى عنها، لذلك نقول إننا ضد أى كفاح مسلح يقوم به مواطن من عرب ٤٨ داخل الخط الأخضر. وقد اجتمعت مع الأخ نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وأصدرنا بياناً مشتركاً نطالب فيه كل الفصائل الفلسطينية بالابتعاد عن تجنيد أى شاب عربى من شباب ٤٨ للقيام بعمل عسكرى، لأن نضالنا سياسى مدنى قانونى شعبى إعلامى، وأى تحول عن هذا الخط سيعطى الفرصة لليمين الإسرائيلى لكى ينقض على الجماهير العربية فى إسرائيل، وهو ينتظر ذلك بفارغ الصبر، ولديه برامج جاهزة للتنفيذ.

أ/ طلب الصانع (يرد)

فيما يخص آليات التواصل، وحتى يكون هذا اللقاء بداية لتواصل يتسم بالاستمرارية، يجب الاتفاق على لجنة تواصل تضع برنامجاً مستقبلياً. وأتصور أن المطلوب لتعزيز مكانة الجماهير العربية –بالإضافة لما ذكره د. أحمد الطيبى– هو أن يكون هناك تنوير وتوعية بواقع عرب ٤٨ من خلال المناهج الدراسية حتى يفهم الطالب فى الدول العربية دور عرب٤٨، وتتغير الصورة بأن كل من هو داخل إسرائيل فهو يهودى، وحتى يتعرف الطالب على أدب عرب ٤٨ وأشعارهم، وهذه التوعية مطلوبة لطلاب الجامعات من باب أولى.

وربما ينبغى إنتاج برامج متلفزة تشرح واقع عرب ٤٨. وإذا كان من الصحيح أن فلسطينيى ٤٨ يعانون من النقص فى الإمكانات الإعلامية، فإن هذه الإمكانات متوفرة فى الدول العربية. والهدف من ذلك كله أن تصل قضيتنا للمواطن العربى، وأن لا يبقى حوارنا داخل هذه القاعة التى يعرف الحضور فيها الكثير عن عرب ٤٨. وينبغى إيجاد الآلية لإيصال هذه الرسالة للمواطن العربى، وربما يلزم أن تتخذ الجامعة العربية قراراً بالتعامل مع عرب ٤٨.

أما فيما يتعلق بالسؤال الذى طرح عن تأثير مفاعل ديمونا على بدو بئر السبع، فإن هذا المفاعل قديم وفيه تصدعات تنذر بخطر كارثة بيئية –وهذا بحسب الأبحاث الأخيرة المجراة حول هذا الموضوع– وقد طالب البروفيسور ايفن من جامعة تل أبيب بإغلاق هذا المفاعل لقدمه وخطورته. وهذا المفاعل مغلق أمام الرقابة المدنية فى إسرائيل والرقابة الدولية بالطبع.

وإضافة إلى المفاعل، هناك مركز لتجميع النفايات الكيماوية السامة الإسرائيلية بالقرب من التجمعات السكنية البدوية فى النقب. ومن المخاطر البيئية لهذا المركز أن نسبة الوفيات بين الأطفال العرب فى النقب هى أربعة أضعاف معدلها فى إسرائيل، وثمة تفش غير منطقى لأمراض تؤدى إلى الوفاة كالسرطان وما شابهه. ووزارة الصحة الاسرائيلية تجرى الآن بحثاً حول نسبة الأمراض المزمنة فى جنوب البلاد (مثل السرطان وغيره) لمقارنتها بالنسبة العامة فى الدولة.

أما بخصوص السؤال عن التأثير السلبى لاتفاقيات السلام على عرب ٤٨ فأستطيع القول إن إسرائيل تستغل حالتى الحرب والسلام للقيام بترحيل عرب ٤٨. وعندما تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل قامت إسرائيل بمصادرة ١٠٠ ألف دونم من الأراضى العربية فى تل المالح والبحيرة بحجة إقامة مطارات عسكرية عليها. والآن تحت حجة الانسحاب الأحادى من قطاع غزة

سيتم بالتأكيد استعمال ذريعة السلام من أجل إتمام المزيد من عمليات المصادرة.

أما عن السؤال المتعلق بموقف الحزب العربى الديمقراطى من الاوتونوميا الثقافية، فأنا أرى أن الإشكالية فى حصولنا على قدر من الاستقلالية، ويجب أن نتعامل مع العقلية الإسرائيلية من خلال إدراكنا لتخوفهم من مصطلح الأوتونوميا الثقافية. فنحن نريد استقلالية لمؤسساتنا مثل استقلالية المؤسسة الثقافية للمتدينين اليهود، واستقلالية المؤسسة الثقافية للمزارعين "منهال حينوخ دتى". ما نريده إذاً هو استقلالية تعنى قدرة على وضع البرامج والمناهج والمضامين، ومعلوم أنه حتى الآن فى المناهج التى تدرس لطلبة ٤٨ لا يتم التركيز على البعد التاريخى والحضارى العربى. ووفقاً لقانون التعليم الإلزامى فى إسرائيل يتم التركيز على الهجرة والاستيطان ويهودية الدولة. وهكذا فإن الطالب العربى يدرس التاريخ اليهودى وتاريخ أدباء اليهود ولا يدرس التاريخ الفلسطينى والأدباء الفلسطينيين، يدرس بيالك ولا يدرس توفيق زياد وراشد حسين. وفى بعض المدارس الثانوية يمتحن الطالب فى الديانة اليهودية وليس الإسلامية. والهدف هو تنشئة جيل عربى غريب عن حضارته وتاريخه فيسهل استقطابه فى أحزاب اليمين أو اليسار الاسرائيلى. وبالرغم من حدوث تعديل بسيط فى هذا القانون قبل ٣ سنوات، استجابة لمبادرة من النواب العرب فى الكنيست طالبت بأن يتم التركيز فى تعليم الطلاب العرب على البعد الحضارى العربى، فإننا لازلنا نطالب بإدارة مستقلة لتعليمنا فى إطار وزارة المعارف (وليس مجرد أوتونوميا)، ويصبح من حقنا تحديد مضامين المناهج الدراسية والتركيز على البعد الحضارى العربى. ويبدو غريباً أنه حتى اليوم يوجد تمثيل لجهاز المخابرات الإسرائيلى فى لجنة تعيين مدراء المدارس العربية، وهذا لأنهم ينظرون لجهاز التعليم كجزء من عملية أمنية، وهو أمر نرفضه.

وبخصوص السؤال الأخير بشأن نقل جزء من سكان النقب، فإنه لم يتم طرح هذه القضية بهذا الشكل، ولكن فى أعقاب مصادرة الأراضى، ونتيجة لصراعات قبلية تتم عملية هجرة من النقب إلى اللد والرملة. وكان الاقتراح هو تبادل أراضى، وبدلاً من القدس التى ستضم إلى إسرائيل يُعطى الفلسطينيون أراضى فى منطقة "الخلصة" فى النقب ليجرى ضمها إلى قطاع غزة لتخفيف كثافته السكانية. لكن هذا الاقتراح الذى قدمه ايهود باراك فى كامب ديفيد، تم تجاوزه فى عهد شارون بإقامة مستوطنات إسرائيلية عليه من اجل منع أى عملية لتبادل الأراضى فى هذه المنطقة.

د/ ثابت أبو راس (يرد)

بالنسبة للسؤال الذى طرح عن طروحات إسرائيل للتخلص من الخطر الديموجرافى لفلسطينيى ١٩٤٨ أقول إن الحكومة الإسرائيلية لا تتورع عن أى سياسة من شأنها تقليص السكان العرب داخل إسرائيل من خلال عدة آليات مثل: محاربة تعدد الزوجات (وخصوصاً فى النقب الذى تبلغ نسبة تعدد الزوجات فيه ٢٥% سواء زوجة ثانية أو ثالثة)، وتقليص مخصصات التأمين الوطنى لجميع سكان إسرائيل، ومعلوم أن عرب الداخل هم أكثر المستفيدين من هذه المخصصات. ولا ننسى ما قاله إرييل شارون من أنه سيتم طرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يسكنون فى إسرائيل بعد إتمام بناء الجدار الفاصل. وواضح أنه يستهدف تدمير الزيجات التى تمت بعد توقيع اتفاقيات اوسلو حيث تزوج كثيرون من أبناء الضفة والقطاع من فلسطينيات ١٩٤٨، وأعلنت حكومة شارون بصوت عالٍ ولغة واضحة أن من تريد زوجها فعليها الالتحاق به فى الضفة وغزة. ومن الآليات الأخرى تضييق الخناق على الشباب العرب داخل إسرائيل حتى هاجر الآلاف منهم إلى الدول الأوروبية، كما يعانى الكثير من شباب الداخل من المهندسين والأطباء من البطالة. وحتى لو قيل بأن أوضاع المجتمع الإسرائيلى ككل صعبة، فإن فلسطينيى الداخل هم أكثر من يدفع الثمن. ويضاف إلى تلك الآليات الحديث المتكرر عن تغيير الحدود بشكل يضمن أقل تواجد عربى ممكن داخل إسرائيل، والحديث يدور عن أم الفحم وضمها للسلطة الفلسطينية، لكننا نقول إنه لا معنى لحياة الفلسطينيين بدون البحر الأبيض المتوسط ولا معنى لحياة أهالى أم الفحم بدون الناصرة والقدس.

أما بخصوص استفسار د. نادية مصطفى فقد قلت عن دول استراليا ونيوزلندا وكندا والولايات المتحدة هى أشباه ديمقرطيات وليست دولاً ديمقراطية. وأتفق مع د. نادية بأن شعوبها الأصلية قد أبيدت، ولكنى أتحدث عن الظرف العينى فى السنوات الأخيرة حيث أنصفت هذه الدول (أو حاولت أن تنصف) ما تبقى من الهنود الحمر والأيروجينز فى الدول الأخرى. وأنا أحاول إبراز أن إسرائيل لم تحاول إنصاف السكان الأصليين بل وتحاول عزل وتطويق الجماهير العربية داخلها. وإذا كان الاهتمام ينصب اليوم على الجدار الفاصل فأنا أقول إن هناك جدراناً أخرى داخل إسرائيل تعزل التجمعات العربية عن القرى والمدن اليهودية كما رأينا بين جسر الزرقاء ومدينة قيسارية اليهودية، وكذلك داخل المدن المختلطة كاللد والرملة بين الأحياء العربية والأحياء اليهودية، وهذا يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية بعيدة جداً عن إنصاف العرب فى كل ما يتعلق بقضية الأراضى.

أما عن موقف عرب ٤٨ من إقامة الدولة الفلسطينية، فنحن نؤيد ذلك بالرغم من أن بعض المتطرفين سيقولون: ليذهب عرب ٤٨ إلى الدولة الفلسطينية، لكننا نقول إننا باقون فى وطننا ندعم نضال شعبنا من أجل إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة. ونحن سنعيش فى بيوتنا فى أرض الـــ ٤٨. وكما يستطيع يهودى أمريكى يعيش فى نيويورك أن يدعم إسرائيل فإننا نستطيع دعم شعبنا الفلسطينى لإقامة دولته.

والآن، آتى إلى الحديث عن الحاجة إلى التواصل بين عرب ٤٨ ومحيطهم العربى، وأقول إن هذه الحاجة ضرورية وملحة. وكأكاديمى أقول يجب أن تكون هناك لجنة لتنظيم هذا التواصل. وإذا كان الحضور فى هذه الندوة يقولون إنهم يريدون التعرف على عرب ٤٨، فإننا نقول أيضاً إننا بحاجة إلى التعرف على أحوال وطننا العربى. نحن بحاجة إلى معرفة إجابات عن كثير من الأسئلة، وكمدرس للجغرافيا فى جامعة بئر السبع أقوم بتدريس موضوع جغرافية الشرق الأوسط، وأحاول نقل الصورة الموضوعية والإيجابية عن الدول العربية. لكننى لا أفهم مثلاً لماذا يكون دخل الفرد فى المملكة العربية السعودية التى تمتلك ٢٥% من النفط العالمى أقل من دخل الفرد فى إسرائيل؟ نريد أن نعرف كيف اغتيل الشيخ أحمد ياسين بدون أن تخرج المظاهرات الحاشدة فى كل العواصم العربية؟ لماذا يريد ٥٠% من الشباب فى الدول العربية أن يهاجروا ؟ وأنا اعتقد أن طريق العلم والأكاديميا هو أقصر الطرق للتواصل. وإذا كان د. أحمد الطيبى قد تحدث عن ضرورة فتح الباب لطلاب ٤٨ للدراسة فى الجامعات العربية، فانا أعتقد أننا بحاجة لإقامة مراكز أبحاث تبحث فى أوضاع عرب ٤٨ فى كل الجامعات العربية. وللمقارنة أقول إن كل الجامعات الإسرائيلية بها مراكز أبحاث عن العالم العربى (مركز موشى ديان فى تل أبيب، ومركز السادات فى جامعة بارإيلان، ومركز هيرتزوج فى جامعة بئر السبع وغيرها). ومن النادر أن يُنشر بحث باللغة العربية ولا يصل إلى الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية فى نفس الأسبوع.

نريد إذاً أن نتعرف عليكم أكثر.

المحور الثالث
الموقف من التسوية السلمية والعالم العربى

"المواقف من التسوية السلمية و من قضية الدولة الفلسطينية"

د/ جمال زحالقة

هبة أكتوبر ٢٠٠٠

اندلعت الانتفاضة الثانية في خريف ٢٠٠٠، في ظل محاولة لفرض الحصار السياسي على القيادة الفلسطينية، في اعقاب رفضها الاملاءات الامريكية-الاسرائيلية في مؤتمر كامب ديفيد. وحمل كل من بيل كلينتون وايهود براك، القيادة الفلسطينية والرئيس عرفات شخصياً مسؤولية فشل المؤتمر، وراحت أبواق الدعاية الإسرائيلية تدعي انه لا يوجد شريك فلسطيني في عملية السلام. وفي المقابل جرت محاولات دولية محمومة للضغط على القيادة الفلسطينية لقبول تسوية مبتورة وفق الشروط الاسرائيلية-الامريكية.

جاءت الانتفاضة لتعبر عن رفضها للاحتلال والتسوية غير العادلة، خاصة وان المطروح لم يكن تسوية مرحلية قد يحكمها منطق "خذ وطالب"، بل حلا دائماً يقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية بشكل نهائي. كما جاءت الانتفاضة دفاعا عن الاقصى، الذي حاول براك وكلينتون في كامب ديفيد ابتزاز تنازلات فلسطينية بشأن السيادة فيه. وبعد ان قام اريئيل شارون بزيارته الاستفزازية إلى باحته، تفجرت براكين الغضب، وقوبلت المظاهرات الفلسطينية الاحتجاجية بوابل من الرصاص القاتل وسقط خلال ايام عشرات الشهداء.

كانت ردة الفعل في صفوف الجماهير العربية داخل الخط الاخضر قوية وسريعة، إذ أعلن الإضراب العام، وخرجت الى الشوارع مظاهرات غاضبة، عبر فيها الناس عن وقفتهم الى جانب الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، في هبة شعبية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقلية الفلسطينية داخل اسرائيل. وسقط في هبة اكتوبر ٢٠٠٠، ثلاثة عشر شهيدا وجرح واعتقل المئات من المواطنين. وتبين للجميع ان الدولة التي تتبجح بانها "الديموقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط"، تتعامل مع مواطنيها العزل، كاعداء يجب قمعهم ويمكن قتلهم إذا خرجوا للتظاهر في قضية وطنية. لقد اتضح انه لا يمكن حصر تعامل الدولة العبرية مع العرب كمسألة تمييز، بل انها، في وقت الازمات، لا تعتبرهم مواطنين بالمرة.

كانت هبة الجماهير العربية داخل اسرائيل في اكتوبر ٢٠٠٠ تعبيرا واضحا وصريحا ومدويا عن تفاعل هذه الجماهير مع شعبها الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ومع انتفاضته المجيدة. ولفتت الهبة انتباه العالم العربي إلى قضية "عرب ٤٨" عموماً، واصبح جليا، لذوي النظرة

السياسية الثاقبة من فلسطينيين وعرب، أنه لا يمكن تجاهل المليون فلسطيني في الداخل، كجزء من قضية فلسطين بكافة أبعادها. وكان طبيعيا أن تطفو على السطح، بكثافة اكثر من ذي قبل، الاسئلة حول موقع ودور الفلسطينيين داخل اسرائيل بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وحول مواقفهم من المقاومة والتسويات السياسية المطروحة، وتأثير كل ذلك على ظروف حياتهم وحراكهم السياسي.

مواقف من المقاومة

تعرضت جميع القيادات والاحزاب والحركات الوطنية في الداخل إلى تحريض أرعن بسبب مواقفها من المقاومة الفلسطينية وعلاقاتها بالحركة الوطنية الفلسطينية. وتبعا لهذا التحريض جرى سن قوانين خاصة ضد ما سمي "التماهي مع الارهاب"، في محاولة لكم الافواه في كل ما يتعلق بمقاومة الاحتلال، لا بل وان بعض هذه القوانين وضعت ذلك شرطاً للمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية. وبعد هبة أكتوبر ٢٠٠٠، على وجه الخصوص، ارتفعت وتيرة التحريض العنصري ضد المواطنين العرب ووتيرة الملاحقة السياسية لقياداتهم وأحزابهم الوطنية. ووصلت هذه الملاحقة ذروتها في تقديم النائب عزمي بشارة للمحاكمة بتهمة "دعم الارهاب"، واعتقال قيادات الحركة الاسلامية بتهمة "تقديم العون لحركة حماس"، وجرت محاولة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ لمنع حزب التجمع الوطني الديموقراطي من خوض الانتخابات بحجة انه ينفي وجود اسرائيل كدولة يهودية ويدعم ما سمي بالارهاب الموجه ضدها.

تمر حالة تفاعل وتضامن الفلسطينيين داخل الخط الاخضر مع أبناء شعبهم الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال والمقاوم له، بتموجات تحكمها ظروفهم المعيشية والسياسية وتطورات الاوضاع في الضفة والقطاع. وفي حين بلغ هذا التفاعل أوجه في بداية الانتفاضة بالذات، من خلال هبة اكتوبر ٢٠٠٠، إلا إنه اخذ بعدها اشكالا مختلفة من التضامن الشعبي والسياسي من إغاثة انسانية ومظاهرات ومسيرات واضرابات واجتماعات شعبية وحملات اعلامية ومواقف سياسية. وتدأب السلطات الاسرائيلية وأبواقها الدعائية على إحالة هذا التضامن إلى خانة الارهاب، في محاولة لسحب الشرعية منه، ومحاصرته وحتى منعه. وحتى المعونات والإغاثة التي تقدمها لجان الإغاثة في الداخل اعتبرتها إسرائيل بأنها تدعم ما تسميه بالارهاب، وجرى اعتقال قيادة الحركة الاسلامية لأنها قامت بدعم الايتام والارامل والعائلات الفقيرة، وتحاكم هذه القيادة اليوم بتهمة تقديم الدعم لحركة حماس.

لعل أكثر ما يغيظ اسرائيل هو الموقف الذي يؤكد بأن للشعب الفلسطيني الحق الكامل في مقاومة الاحتلال. ويتعرض كل من يقول هذا الكلام الى تحريض ارعن، وحتى الى التحقيق ومحاولات نزع الشرعية عن عمله السياسي. ولأول مرة في تاريخ الدولة العبرية قدم نائب في البرلمان الى المحاكمة بسبب تصريحاته السياسية. فقد قدم النائب عزمي بشارة الى المحاكمة لانه قال انه بين الحرب الشاملة وبين الخضوع للإملاءات الامريكية والاسرائيلية لا بد من طريق ثالث هو المقاومة، وأنه يجب توسيع المساحة السياسية التي تسمح بتطوير المقاومة. وقد تبع تقديم لائحة الاتهام ضد النائب بشارة، سن قوانين تمنع المشاركة في الانتخابات البرلمانية عن كل من يدعم ويتماهى مع ما سمي "الارهاب والعنف ضد دولة اسرائيل".

يستند الموقف من المقاومة ليس فقط إلى الانتماء للشعب الفلسطيني والتفاعل مع قضيته، بل ايضا الى القانون الدولي، خاصة معاهدة جنيف التي تؤكد على حق الشعب الواقع تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال. وقد اضطررنا في بعض الاحيان الى ما يشبه التحايل على القانون الاسرائيلي حيث قلنا: "أولا: لكل شعب يقع تحت الاحتلال الحق في مقاومة الاحتلال، وثانيا: الشعب الفلسطيني يقع تحت الاحتلال، وثالثا: الاستنتاج المنطقي هو واحد ووحيد".

رغم دعمنا المبدئي والمثابر للمقاومة والانتفاضة الا اننا اكدنا طيلة الوقت على انه يجب ان يكون النضال ضد الاحتلال في حدود العقل والاخلاق، واطلقنا دعوات واحيانا صرخات بضروة بناء استراتيجية نضال موحدة وقيام قيادة فلسطينية موحدة للانتفاضة، وتنظيم المقاومة وضبط ايقاع النضال وفق المصلحة الوطنية الفلسطينية، وخدمة لاهداف محددة للانتفاضة، وحذرنا طيلة الوقت من الفوضى ومن غياب الافق السياسي واستراتجية العمل الواضحة، مؤكدين في نفس الوقت أن من حق، لا بل من واجب، الشعب الفلسطيني ان يقاوم الاحتلال.

في موازاة التحريض والملاحقة السياسية لجأت المؤسسة الاسرائيلية وابواقها الدعائية، إلى محاولة التشكيك في القيادات الوطنية متهمة اياها بانها تهمل قضايا المواطنين العرب الحياتية، وتهتم أكثر بالقضية الفلسطينية. واوعزت هذه المؤسسة الى عملائها وأذنابها من العرب ايضا بترديد هذه المقولة، بهدف هز مكانة الحركات الوطنية بنظر المجتمع العربي، الذي يعاني الامرين من سياسة التمييز العنصري الرسمية، وكذلك للدفع باتجاه تحييد الفلطسينيين في الداخل عن القضية الوطنية الفلسطينية وإبعادهم عن السياسة عموما. والواقع ان هذه اللعبة الخبيثة

والديماغوغية لم تنجح لأن جماهيرنا تعرف جيدا ان القوى الوطنية وحدها هي التي تدافع عن حقوقها اليومية، وأن لا تناقض بين العمل السياسي الوطني وبين الاهتمام بقضايا الناس اليومية.

وارتفعت أيضا في مجتمعنا السياسي بعض الاصوات النشاز التي اتهمت القيادات والاحزاب العربية بأنها المسؤولة عما يجري لها، وان عليها ان تتصرف بتعقل وبراغماتية اكثر، وهي بذلك تبرئ ساحة السلطة وتتهم الضحية. ورفع البعض شعار "نريد قيادة تحمي الناس وليس قيادة تحتمي بالناس"، وكأنه إذا اقدمت اسرائيل على اعتقال ومحاكمة قيادات سياسية عربية، فعلى الناس ان يتخلوا عنها على اعتبار انها لا تحميهم بل تطلب حمايتهم. ويتجاهل اصحاب هذا الرأي الغريب أسباب ملاحقة السلطات الإسرائيلية لقيادات وأحزاب سياسية، أليس لأنها تدافع عن حقوق الناس وقضيتهم الوطنية؟ إن البراغماتية مطلوبة ولكن ليس على حساب المواقف المبدئية. وليس من المعقول ان تقوم احزاب وشخصيات تعتبر نفسها وطنية بمهاجمة من يتعرض للتنكيل من قبل اسرائيل لأنه قال موقفه بلا خوف وبلا مداهنة.

تأثير التسوية على الفلسطينيين في الداخل

دار نقاش في الداخل حول طرح قضايانا الخاصة في اطار المفاوضات الدائرة. وفي حين شكا البعض من ان المفاوضات لم تأخذ قضايانا بعين الاعتبار، وان احداً لم يشركنا في المفاوضات، كان هناك رأي مغاير يقول بأن المفاوضات الحالية تدور في اطار موازين قوى لصالح اسرائيل، وان طرح قضايانا على طاولة المفاوضات سيؤدي إلى التنازل عن حقوقنا وليس الى تثبيتها. لذا من الافضل ان لا تطرح قضايانا في مثل هذه المفاوضات، وعلينا ان نواجهها بانفسنا وان نحشد لها الدعم العالمي والعربي. ولكن المعضلة ان كل تسوية مطروحة تمس واقعنا ومستقبلنا، وبشكل سلبي تحديدا. لذا فإن لدينا مطلباً واحداً من المفاوض الفلسطيني: إذا كنت لا تستطيع مساعدتنا، فإن أضعف الإيمان أن لا تتنازل عن حقوقنا.

وبطبيعة الحال، فإن اي تسوية، او مبادرة او حديث عن تسوية يهمنا مباشرة لاننا جزء حي من الشعب الفلسطيني وقضيته هي قضيتنا، وكل تداعيات القضية الفلسطينية تهمنا وتؤثر فينا وفي واقعنا، سواءً بشكل مباشر او غير مباشر. ومع اننا لا نقيس موقفنا من اقتراحات التسوية وفق تأثيرها علينا فقط، بل بالموقف من قضية فلسطين عموما، الا ان قضايانا ايضا هي جزء من القضية الوطنية الفلسطينية ويجب اخذها بعين الاعتبار، في تحديد الموقف من اي مبادرة او وثيقة

سياسية او اتفاق وهمي او فعلي. ولعل اهم القضايا التي لها اسقاطات مباشرة على حالنا هي ما يلي:

١) قضية اللاجئين: يعيش في الداخل حوالي ربع مليون لاجئ هجروا من قراهم ومدنهم عام ١٩٤٨، ويسكنون في القرى والمدن العربية في الجليل والمثلث والنقب والساحل. ونحن نطالب طيلة الوقت بإعادتهم الى بلداتهم، ونخوض نضالا مثابرا في هذه القضية على المستوى السياسي والجماهيري والقضائي. وقد عبر المهجرون في الداخل ولجانهم المنظمة عن رفض اي تفريط بحق العودة لانه يمس حقوقهم الاساسية ويضرب في الصميم مطلبهم في العودة الى قراهم الأصلية. إن الموافقة على التفريط بهذا الحق سواءً كانت فلسطينية او عربية او دولية، تمنح اسرائيل حجة اضافية لاغلاق هذا الملف تماما.

٢) قضية الحدود: كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن تعديل الحدود بحيث يجري ضم قرى ومدن عربية محاذية للخط الاخضر إلى مناطق السلطة الفلسطينية. ويأتي ذلك كمحاولة اسرائيلية لها ثلاثة أهداف : ١- التخلص من المزيد من العرب في اطار التسوية، تبعا لاعتبارات الهوس الديموغرافي الصهيوني ٢- اضعاف الاقلية العربية الفلسطينية في الداخل. ٣- ضم مناطق تطمع فيها اسرائيل مثل الكتل الاستيطانية ومدينة القدس ومحيطها، ومبادلتها بقرى ومدن عربية. وقد رفضت القوى السياسية العربية في الداخل هذه الاقتراحات، وقد اختلفت التسويغات لهذا الرفض، وجاء بعضها معبراً عن مواقف "متأسرلةً". ويتلخص موقف القوى الوطنية من هذا الاقتراح برفض ضم الكتل الاستيطانية ومنطقة القدس الى اسرائيل، وبالتالي رفض منطق مبادلة القدس بأم الفحم. كما إن الاقتراح الإسرائيلي يتضمن ضم القرى والمدن بدون اراضيها، وهذا بالطبع مرفوض. إضافة لذلك، يجري الحديث عن اقتراح افتراضي في اطار حل سياسي مستقبلي لا احد يعرف متى سيأتي، ولكن مجرد طرح الاقتراح هو محاولة للمس بمواطنتنا وجعلها مواطنة مع علامة استفهام، وبالتالي وضع علامة استفهام على وجودنا في وطننا وعلى حقوقنا ومصالحنا في الحاضر وليس في المستقبل فحسب.

٣) يهودية الدولة: لم تعد إسرائيل اليوم تكتفى من العرب بالاعتراف بها فحسب، بل وتطالب ايضاً بالاعتراف بها كدولة يهودية وكوطن قومي لليهود. ويعتبر هذا المطلب بشكله المباشر والصريح، جديدا في الحديث السياسي عن الصراع العربي الاسرائيلي. وقد سارعت الولايات المتحدة الى تبني هذا المطلب الاسرائيلي، في اطار اسرلة المواقف الامريكية عموماً. ولعل

من اخطر البنود التي جاءت في وثيقة جنيف مثلا، ذلك البند المتعلق بهذا الموضوع. وإذا اخذنا بعين الاعتبار، أن السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في الداخل مشتقة من مفهوم الدولة اليهودية، ومحاصرة الوجود العربى تبعاً لهذا المفهوم، فإن صياغة اتفاقيات ومبادرات وتسويات تثبت الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية، سيصعب كثيرا نضالنا الاستراتيجي ويضرب البديل الذي نطرحه وهو رؤية "دولة لكل المواطنين"، الذي يعد مشروعاً ديموقراطيا معادياً للصهيونية. وإذا كان صراعنا حتى الآن ضد القوانين والتقييدات النابعة من مفهوم الدولة اليهودية وضد المفهوم ذاته، يستند ايضاً على القانون الدولي وحقوق الانسان الكونية، فإن تثبيت يهودية الدولة في اتفاقيات دولية سيجعل نضالنا اصعب بكثير وسيمنح إسرائيل إمكانية تفسيرها كما تشاء، ويمنح سياسة محاصرة الوجود العربي في الداخل شرعية فلسطينية وعربية ودولية.

٤) نقل المستوطنين والمنشآت الاسرائيلية الى داخل الخط الأخضر: في اطار تنفيذ اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر، قامت إسرائيل بنقل منشآت عسكرية الى منطقة النقب وأقامت فيها مطارات ومعسكرات للجيش، على حساب اراضي اهلنا في النقب، حيث هجر الآلاف من بيوتهم وصودرت عشرات الآلاف من الدونمات في سبيل ذلك. وفي الرسالة التي وجهها جورج بوش إلى شارون فى إبريل ٢٠٠٤، دعا الرئيس الأمريكي الى تطوير الجليل والنقب، وهي مناطق يسكنها مواطنون عرب، يواجهون محاولات اسرائيلية مستمرة لسلب أراضيهم ومصادرتها. والمفهوم الاسرائيلى لهذا التطوير هو عملية تهويد ومصادرة وهدم بيوت عربية وتهجير للسكان. وبالنسبة لمنطقة النقب تحديداً، توجد خطة اشرف على إعدادها أرييل شارون شخصياً، وتشمل مصادرة ٢٤٠ ألف دونم من الأراضي العربية في النقب، وتهجير حوالي خمسين الف مواطن عربي من سكان اكثر من اربعين قرية تعتبرها اسرائيل "قرى غير معترف بها"، مع انها قائمة قبل قيام اسرائيل نفسها. ويخطط شارون لإقامة ستة تجمعات سكنية لنقل السكان اليها، وهي اشبه بالجيتوات المحرومة من الارض وامكانيات التطور. علينا ان ننتبه ان اسرائيل ستقوم، في اطار تسويات سياسية أو مخططات من جانب واحد، بنقل مستوطنات ومنشآت عسكرية، الى داخل الخط الأخضر وزرعها على الاراضي العربية بالذات.

مواقف من التسويات السياسية

من حيث المبدأ ومن الناحية الرسمية، تتبنى كل القوى السياسية تقريباً، وكذلك الاغلبية الساحقة من جماهيرنا الفلسطينية في الداخل، برنامجاً واحدا من التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية. ويستند هذا البرنامج على الشرعية الدولية، والاجماع العربي الرسمي، وعلى ما اصطلح على تسميته بالثوابت الوطنية الفلسطينية. وينطلق الموقف من التسوية الدائمة من حل دولتين ودعم حق العودة. وبنوده الأساسية، وفق برامج الاحزاب العربية هي:

١) انهاء الاحتلال وانسحاب اسرائيل من كل المناطق العربية والفلسطينية المحتلة الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.
٢) تفكيك كل المستوطنات، وانهاء كافة اشكال التواجد الاسرائيلي في المناطق المحتلة.
٣) إقامة دولة فلسطينية سيادية مستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية.
٤) حل قضية اللاجئين وفق قرار الامم المتحدة ١٩٤، الذي يمنحهم الحق في العودة الى ديارهم او قبول التعويض.

يتطابق الموقف الرسمي للاحزاب العربية مع الموقف الرسمي الفلسطيني كما اقرته منظمة التحرير الفلسطينية والتيارات السياسية المركزية المنضوية تحت لوائها. ولكن التباين في المواقف وحتى الخلاف حولها، يبدأ في التعامل مع مبادرات ومشاريع تسوية عينية تطرح على الساحة السياسية. وعموما فإن الخلاف يدور بين رأي ينادي بدعم اي اتفاق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة اسرائيل، أو حتى اي اتفاق او تفاهمات فلسطينية اسرائيلية، وكذلك تأييد كل ما توافق عليه السلطة حتى لو فعلت ذلك مضطرة. ويستند هذا الموقف الى ان السلطة الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني، ولا يمكن لحزب سياسي عربي يعمل داخل اسرائيل ان يتجاوز مواقفها. ويستند هذا الموقف ايضا على ان اندماج العرب في حياة الدولة والمجتمع في اسرائيل هو الطريق نحو المساواة، وان العائق امام هذا الاندماج ليس الجوهر الصهيوني-اليهودي للدولة العبرية، بل غياب التسوية السياسية والسلام.

قد تعلن هذه القوى السياسية بشكل عام أن لها تحفظات على بعض المبادرات، إلا إنها في نهاية الامر تتحفظ لكنها تبارك وتؤيد وحتى تشارك كما حدث في المشاركة العربية من الداخل في مؤتمر دعم مبادرة جنيف. في المقابل هناك موقف مغاير يتمسك به اساساً، التيار القومي، وفي

مركزه حزب التجمع الوطني الديموقراطي. ويستند هذا الموقف على حقيقة أننا جزء من الحركة الوطنية ولنا رأينا في كل ما يتعلق بمستقبل ومصير الشعب الفلسطيني، الذي هو شعبنا. ويرى هذا الموقف ان الشعب الفلسطيني قدم بما فيه الكفاية من التنازلات الاليمة في اطار الدعوة الى حل وسط تاريخي، وان الثوابت الوطنية الفلسطينية هي "حل وسط" وليست نقطة بداية لحلول وسط جديدة. من هنا ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وعدم القبول بتسويات غير عادلة، لانها مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، الذي قدم تنازلات أليمة في سبيل التوصل الى حل وسط تاريخي، وايضاً لأن اي تسوية يجري خلالها فرض توازن القوى وتفتقر الى الحد الادنى من العدالة والمساواة لن تعمر طويلا وستنفجر وتنهار عاجلا أم آجلا.

كان اتفاق اوسلو قد أثار جدلا صاخبا على الساحة الفلسطينية والعربية. وكان موقف معظم الاحزاب العربية في الداخل مؤيدا لهذا الاتفاق، وجاء ذلك منسجماً مع الموقف الفلسطيني الرسمي من الاتفاق. ولكن كان هناك ناشطون سياسيون عارضوا اتفاق اوسلو، أو اتخذوا تجاهه موقفا نقديا. وشكل هؤلاء فيما بعد التجمع الوطني الديموقراطي عام ١٩٩٦. ومع تعثر مسيرة اوسلو، اقتحمت الساحة السياسية مبادرات وتحركات سياسية بديلة، اثارت هي ايضا جدلا على الساحة السياسية العربية في الداخل، كما في العالم العربي عموما، وعلى الساحة الفلسطينية بوجه خاص. ونود أن نشير هنا الى بعضها، والى كيفية تعامل القوى السياسية العربية في الداخل معها:

١- مفاوضات كامب ديفيد ٢

دار عشية مفاوضات كامب ديفيد الثانية، جدال على ساحتنا السياسية. وفي حين اعلن الكثير من القيادات السياسية في الاحزاب العربية تأييده لأي اتفاق يتوصل اليه الطرفان في كامب ديفيد، حذر التجمع الوطني الديموقراطي من التسوية التي يريد كل من براك وكلينتون فرضها على القيادة الفلسطينية. كما قام التجمع بإيصال رأيه الى القيادة الفلسطينية، من خلال سلسلة اجتماعات بين قيادة التجمع والرئيس عرفات. وقلنا بوضوح ان براك يذهب الى كامب ديفيد على اساس الربح في كل الاحوال (win win). فإذا قبلت القيادة الفلسطينية إملاءاته، فقد ربح، وإذا رفضت، يمكن اتهامها بأنها تفوت فرصة السلام وانها المسؤولة عن الفشل. وفي التصويت في الكنيست عشية انعقاد مفاوضات كامب ديفيد صوت كل اعضاء الكنيست العرب مع براك، وباركوا سفره الى

واشنطن، وكان ممثل التجمع حينها، د. عزمي بشارة هو الوحيد الذي لم يدعم ولم يبارك براك في سفره الى مفاوضات كامب ديفيد.

٢- خارطة الطريق

رغم أن بعض الأحزاب العربية قد قالت، دون الخوض في التفاصيل، ان لها تحفظات على خطة خارطة الطريق، الا انها لم تعارض الخطة، وباركتها بشكل أو بآخر. وكان التجمع الوطني الديموقراطي هو الحزب الذي عارض خارطة الطريق على طول الخط. واستندت هذه المعارضة الى ان الخطة غير متوازنة ومجحفة بحق الشعب الفلسطيني ومنحازة الى اسرائيل. وهي مبنية على منطق مقلوب يشترط انهاء مقاومة الاحتلال قبل البدء بالحديث عن مصير الاحتلال. ثم أن بنود الخطة الخاصة بالطرف الفلسطينى صيغت بلغة ملزمة واجبارية بينما فى كل ما يتعلق بالالتزامات الاسرائيلية نجد كلاما فضفاضا ومفتوحا على امكانيات عديدة تبعا للمفاوضات. وجاءت رسالة بوش فى إبريل ٢٠٠٤ إلى شارون لتثبت ما قلناه، حيث قام صاحب خطة الطريق بتفسيرها، بحسب الرغبات الاسرائيلية، وحولها بذلك من خطة للرباعية الى خطة متأسرلة.

٣- مبادرة جنيف

أثارت مبادرة جنيف جدلا صاخبا على الساحة الفلسطينية والعربية، وكذلك في المجتمع السياسي العربي في الداخل. واصدرت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي وحركات اخرى بيانات رحبت فيها بالمبادرة، وباركتها، مع ابداء بعض التحفظات عليها. وحضر مؤتمر جنيف للاعلان عن المبادرة ممثلو الكتل البرلمانية العربية سوى كتلة التجمع الوطني الديموقراطي. وقد عبر التجمع في بيانات ومقالات وندوات عديدة عن انتقاداته الشديدة للمبادرة، محذراً من عواقبها الوخيمة على الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية المشروعة. ومما قاله التجمع ان المبادرة تحمل تنازلات فلسطينية فعلية في اطار اتفاق وهمي، مما يخفض سقف المطالب الفلسطينية في اطار اي مفاوضات فعلية مستقبلاً. وانتقد التجمع كذلك ما جاء في الوثيقة من تفريط بحق اللاجئين في العودة، وقبول بكتل استيطانية معينة، وتقييدات على الدولة الفلسطينية العتيدة، واعتراف باسرائيل كدولة يهودية ودولة اليهود.

فلسطينيو ٤٨ والعلاقات مع العالم العربي

أ/ عادل خمايسى

إن هذا المحفل أثار وسيثير حتما جدلا، لست الآن بصدده، لكن مهما تشعب الجدل واحتد، فان مغزى لقائنا يبقى عميقا كعمق المحيط ، ويبقى جوه عابقا بعطر تختلط فيه روائح أزهار وطننا العربي الكبير ، الذي نرى أن فيه متسعا لنا نحن ايضا ، نحن الفلسطينيين في الداخل الذين لم تعتصر روحنا مطرقة القمع الاسرائيلي وسندان التغييب ، حتى التذنيب ، من طرف اخوان لنا طالما حلمنا ان نلتقيهم لنبثهم لواعج انتمائنا .

وها نحن آتون من مواقع لا تظهر على خارطة الوطن الكبير ، لنؤكد ان ما يغيب عن الورق واللوائح لا يعني الضياع والنسيان والافول من ضمير الامة الحي .

أنتم أهلنا ونحن أهل لامتنا ، وليت لهذا التلاقي استمرارا اطول واعمق وابعد .

الأخوة الأفاضل ،

بعد النكبة التي حلّت بشعبنا الفلسطيني عام (١٩٤٨) وتهجير ما يزيد عن مليون فلسطيني من وطنهم ، فرضت الدوله العبريه الحكم العسكري الجائر على من تبقى من الشعب الفلسطيني في ارض فلسطين . ومارست الحكومات الاسرائيلية المتعاقبه سياسة التمييز العنصري ومصادرة الاراضي ومنع الفلسطينيين من التحرّك داخل وطنهم . حينها وجدت الاقلية الفلسطينية داخل اسرائيل نفسها تعيش في واقع مظلم ، في ظروف صعبة، سادت فيها مشاعر الغضب والاحباط . ورافق ذلك حنين واشتياق للاهل والاصدقاء الذين اصبحوا لاجئين ومشردين في الوطن العربي ، وزاد التعلق بكل ما يحدث في الوطن العربي الممتد من خليجه الى محيطه .

بعد ثورة يوليو في مصر وما بثته من روح قومية وطنية جامعة، فى شخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واخوانه من الضباط الأحرار، زاد تعلق ابناء شعبنا الفلسطيني في الداخل بكل ما يصدر عن القاهرة، وسادت موجة من اليقظة القومية التي ترى فى جمال عبد الناصر رائدا ومحررا وبطلا قوميا لكل العرب .

ثم وقع عدوان يونيو/ حزيران عام (١٩٦٧) الذي أسفر عن هزيمة عربية ساحقة فرضت احتلالا اسرائيليا على سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان السوري . لم تكن هذه الحرب هزيمة

بالمفهوم العسكري فحسب وانما كانت انتكاسة قومية وسياسية ونفسية بالنسبة لنا في الــداخل ، لكــن بقاء الرئيس عبد الناصر في الحكم جدد الامل .

في هذه السنوات تكررت ظواهر هجرة الشباب الفلسطيني من اسرائيل الى الدول العربية بسبب الشعور بالاحباط من سياسة الخنق الاسرائيلية من جهة، وتعلقا بالقومية العربية وبحثا عن أي فرصة للاسهام في مقاومة الاحتلال والتحرر من الجهة الاخرى . وكان من أبرز الذين غادروا الوطن الشاعر محمود درويش والعميد الركن فيصل الفاهوم قائد جيش التحرير الفلسطيني والعميد محمد المدني محافظ رام الله سابقا والكاتب حبيب قهوجي والمحامي صبري جريس ومستشار الرئيس عرفات السيد عماد شقور والدكتور احمد جراد رئيس ادارة الشؤون الإسرائيلية في الجامعة العربية وآخرون .

وفيما يتعلق بالأطر السياسية في الداخل فقد انخرط كثيرون في حركات واحزاب برز من بينها الحزب الشيوعي الذي قام بدور ريادي في الدفاع عن الجماهير والتصدي لممارسات الحكم العسكري وكان له دور هام وكبير في رفع المستوى التعليمي والثقافي والاكاديمي لدى فلسطينيي الداخل من خلال المنح الدراسية التي تلقاها من جامعات الدول الاشتراكية .

كما نشطت -على فترات- حركة قومية هامة هي حركة الارض التي وجدت فى الناصرية قدوة لها وفى الرئيس عبد الناصر المثل الاعلى لنضالها وكفاحها . لكن سرعان ما واجهت هذه الحركة عداء الدوائر الصهيونية وقامت الحكومة الاسرائيلية باخراجها عن القانون ، واعتقلت قياديها ومنعتها من خوض الانتخابات البرلمانية .

ورغم ظروف الإحباط ، بعد الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، وجد أبناء الشعب الفلسطيني انفسهم من جانبي الخط الاخضر في لقاء متجدد من التواصل بعد انقطاع دام قرابة عشرين عاما بعد النكبه . لقد كان لهذا التواصل مع ابناء غزة والقدس ورام الله وجنين وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية اهمية بالغة في بلورة الهوية القومية الفلسطينية وفي تجديد التراحم والتواصل الاخوي ، وتوثقت العلاقات : القومية، الثقافية، التجارية، الاقتصادية وغيرها بين ابناء الشعب الواحد . وكان لهذا التواصل المتجدد تأثير متبادل حيث تعززت الهوية الفلسطينية لدى اهلنا في الداخل ، وتعلم فلسطينيو الضفة والقطاع الكثير الكثير من تجربتنا .

ونشبت الانتفاضة الأولى أواخر عام (١٩٨٧) لتشعل الغضب العربي وتعزز تلاحم ابناء الشعب الفلسطيني في كافة مواقعه. وبرز دور القيادات العربية في داخل اسرائيل في دعمها